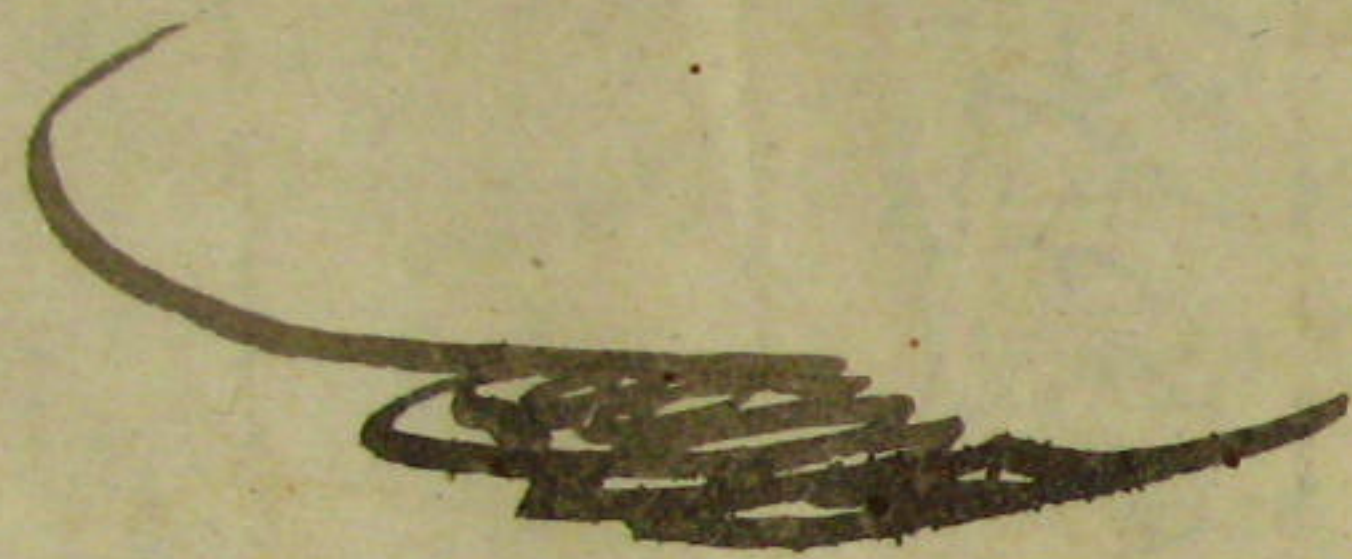




برکوی شاکوافندی



از دمی دمی بجای از زد یکدوی کرد و رفت بکافی از زد

هم آدمی بعه که از صحت او نادیدن او ملکه جهانی از زد

در الکبرای

لر و او

تو کرد دست در ازی کردم و الله که صفت نه مجازی کردم

من در سر زلف بودیدم دل خوشی من بادل خوشی عشق باری کردم

دین دوست قبول کن و عالم شناس مشم کن وز به جهانم بستان

بهر چه دلم قرار می گیرد بی تو آتش من اندر زن و آتش بستان

ی زخم تو خوشتر از دای دگران ایسان تو بهتر از دای دگران

ای صورت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

لقد طعنتا لک طعنتا لک

بمذا البیت طعنتا لک

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

ای صفت لبت از دای دگران و شایه تو بهتر از دای دگران

حمل او یا وضعی ارضیه شکل ^{اول} باشد
 که موندن عکس قلوبی شکل باشد
 ایکسند وضعی اولی شکل ^{ثانی} باشد
 ایکسند حمل اولی شکل ^{ثانی} باشد

هذا السحر
عن الامام الحسن
عليه السلام
عن عمه

[illegible]

A circular, heavily decorated metal object, possibly a lid or a small mirror, featuring intricate, swirling patterns and a central cross-like motif. The surface is dark and reflective, with a complex, interlaced design that covers the entire area. The object is set against a light, textured background.

عثمان بن عفان
 رضي الله عنه
 قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 ان الله يحب العبد
 الغفيل الغفيل

مطلب اعلیٰ مقصود اقصیٰ منطقی مذکورہ ہے اصطلاحات

47V



Süleyman	...
Kış	ALCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kayıt No	327

سنة الله الرحمن الرحيم وسمو

محمدك يا من اطلق ان عين بايات جلالة وشكر ك يا من انعم عليه بالعلوم
 المعارف بلطفه وافضاله واصل على نبيل محمد المحار من الشرف والاصالة
 الانسية وعالاه واصحابه المودين بالنفوس القدسية وبعد فان اقل
 خلق الله الاول عماد بن يحيى بن علي العارضي مداه الله طريق الصدق والصواب
 وصطف عن الخطاء والاضطراب يقول لاخفى على الطبايع السنية و
 العقول المستقيمة ان كتاب شرح التفسير للمولى الامام مريد الاسلام مير
 الخ والبراهين كاشف اسرار الاولين وطب الحق والدين معناه الله
 في اعلى عليين شمل على خلاصة قواعد ميزان الحجة والبرهان ونقاوة اصول
 نعم عن الخطاء مراعاتها الاذنب ويطوى فوايد سرية وزوايد مصفية
 وان حاشية الامام الخليلي المحقق والهام العلامة المدقق استاد البصرة والعقل
 الحاد عشر سيد المحقق شرف المله والدين قدس سره ونور خورشيد كرم
 على غير العرايد ودرر الفوايد ارفع فيها جواهر اللطائف والاسرار و
 اوضح فيها سباح الابطار والافكار قد استندت واشتد بها الاولياء
 ولا يطلع على مقاصد الا الفضلاء وان من شغف كل العاقل كل منهما و
 معانيه والكشف عن مطالبه ومبانيه وقد تصفحت الكتب المعبرة في
 الممران وتفحصت عن الشيوخ المشار اليهم باللسان من المحدثين برموز
 وحروف ابركنوز وظهرت بمرآة تبيين وخرايد لطيفة وتبينت على
 مواقع الذلل ومراض الخلل والانا ان اصحاب المشاركون في الحق يسمون
 في ان الخصم تصاد وادر معادن وافضل مجلانة واين مبهمة و

واقيد ما استعدته من اهل التحقيق وما اطلق عليه بنور التوفيق فشرعت
 في ذلك مع قسط الملل من بوايق الزمان وتعرف البال من طوارق الخدثان
 متولدا بارواح العلماء الراغبين من اصحاب الكشف والبيمين سبلا من الله
 الحكيم الوهاب ان يمدني طريق الصدق والصواب **مقاله** ورسمه على مقدمة
 ويلت معدلا **مقاله** اعلم ان من دابر المصنفين ان يشروا في اول نصا بينهم الى
 اجزاها احوالا ليكون اشارة فيها على بصيرة فلهذا كان المصنف ورسمه على مقدمة
 وملت مقالات **مقاله** وهو عطف على قوله وسيمية فيكون ضمير ايضا راجعا الى الكمال
 وما ذكره الشارح من ان الرسالة مرتبة ليس بان مرجع الضمير بل محصل الكلام
 فانه قد ما توهم من طاهر كلام الشارح من ان الضمير راجع الى الرسالة بنا ويل الكمال
 والحرف متعلق بالفعل المذكور باعتبار رسمه معي الاستعمال ويحل محل كونه

مستقر لا يتحال بغيره اشمال الشيء على نفسه لان المشتمل هو الكبار الشامل لكل
 واحد منهما لا تعال ضمير قوله لا يرجع الى المصنف لان ما سواه من الصماير المذكورة لا
 يرجع الى الشارح ولا الى الشارح لان ما ذكره من رسمه على مقدمة وملت
 مقالات ليس كلام الشارح بل من المتن لا ما استقر رسمه على مقدمة من مختلف
 الشارح غير ما سطره المصنف فيكون الضمير راجعا الى الشارح وما ذكره من مقيد
 على قوله هكذا وجزا عبارة المتن من ان المذكور بعينه هو عبارة المسوق لوجه
 التثنية فانهم **مقاله** والصواب ان لفظة ملت ام حاصلة انه لما فصل المصنف
 فيما بعد كون المقالات ثلثا علم انه لم يعلم من السابق اذا المصنفين بوجوه
 من الجمل لتزليل لم حكم بزيادة الاول دون الثاني مع ان التكرار به تحقيق

هذا هو الضمير في قوله ملت
 وهو ضمير يعود الى قوله
 ملت مقالات

مرة اخرى
 لان التكرار في قوله ملت
 مرة اخرى

المصدق لقائه وفي سان موضوعه حصول المصدق لموضوعه موضوعه لقيل
اذا قيل الباء العلالي كذا معناه انه لا يثبت فيه الا عن هذا ولا يثبت عن هذا الا عنه
وذلك لان المقصود من الابواب والقصور غير اجزاء الكبار فكيف يصح قوله اما اقله
في ما يديه المنطق وبيان الحاجة وموضوعه وموضوعه فيها الضاع غير مباشر
النصور على مباشر المصدق فلما كان معظم مباشر المقدمة في مفعول الامر
قال اما المقدمة في سان ما يديه المنطق هو وانما قدم سان ما يديه في الذكر
لان سان الحاجة الى الشيء انما تحقق بعد حصول لكن لما كان سائر الحاجة
يسبق الى سان ما يديه قدم في البيان ولم تذكر لعل البيان في ما يديه
فعل لانه بينهما في ضمن سان الحاجة وقيل لان البيان شايخ في التصديق

المعنى والجمع بقوله ان الواحد ليس بها على انما يقابلها ليس هم من الواحد ومن
 في بيان ما يباحث الالفاظ وانما احاط بها في الالفاظ ولم يتقل على هذا
 مفردا ليس مركبا كما يقال مفردا ليس بمتساو لانه لو قال كذلك لتوهم ان
 المفرد في مقابلة مطلق المركب الشامل طاله جزء لا يدل جزءه على جزءه
 معناه
 واليد يدل على ذلك اشارة الى القرينة الدالة على ان المراد بهذا اللفظ
 المشترك مع مفرد المعنى من معانيه المذكورة ومنها سوا ان يكون
 المفرد في مقابلة القضية لا يدل على ان المراد بالمفرد هنا هو المعنى الاخر فان الكلمة
 اعم من القضية قيل لئلا يكون في مقابلة القضية يدل على ان المراد بالمفرد ما
 ليس بعرضه لكن لما كان هذا مع مجازيها وان اصل الاطلاق الخفية والمعنى
 على ما هو في مقابلة القضية لا يدل على ان المراد بالمفرد ما
 معناه

اقرب المعاني الخمسة اليه حكم بان في متبادله الجمله ولا يخفى ما فيه من المكلف البارد
ان قيل لو كان المراد بالمفرد ما ليس جمل فخرج الاشياء عن مساحته قيل خروجه
لا يفرض فان البحث عن المفردات الموصولة والاشياء غير موصولة لا يصلح
البعيد هو المكليات الخمس الموصولة القريب هو المركب **وهنا** اراد بعبارة
المركبات العامة هذا جوارب دخل وموانه اذا كان المقابلة الثانية في المركبات
فلا بد ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد بحث في المقالة الاولى ايضا عن
المركبات وهي المفردات **وهنا** على ذكر ما من ان المفرد في متبادله الجمله على ما علم
المراد بالمفرد هنا ما يتعامل الجمله من المركب الذي يعاينه هو المركب العام فان
ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسما له لان ما عداه داخل في المفرد
بذلك المعنى **وهنا** فلا اشكال في كلام ان رجع ايضا الى كمال اشكال في كلام المنز
ثبت قال المعال الثاني في القضايا كذا لا يصح اشكال في كلام الشرح
ثبت قال او عن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في
المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة
في الشرح على ما ذكرنا لا يتحقق ما عارض عليه وهو فاولها في المفردات **وهنا**
ان رجع ايضا فكيف يصح التوجيه الثاني لا يقول ما ذكره السراج قدس سره
من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف فانه
ذكرنا اول مباحث المقدمة اما المقدمة فيها مكان الاول كذا وفي
اول مباحث المقدمة احد المقتضى فيها مكان المفردات المعال الاول في
المفردات وفي اول مباحث المعال الثاني في القضايا وكذا في اول

المراد بالمفرد هنا ما يتعامل الجمله من المركب الذي يعاينه هو المركب العام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسما له لان ما عداه داخل في المفرد بذلك المعنى

المراد بالسؤال الاول لا جعل الطرف متعلق ليسم كذا سئل في جوابه

المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله او عن المركبات متاخر في الشرح عن
قوله لان ما تب علم قدم قبل اما قدم لما سبقت به وليس ساقية فيما ورد عليه
وهنا وقع به ولا يبعد ان تعال قوله او عن المركبات ليس ابتداء كلام بل
من تنه القول الاول وكان قايلا لقول لزال كان سادف عن المفردات الواقعة
في المتن لما ذكره لكن يريد على المفردات الواقعة في الشرح فانها في معالته
المركبات فتعال قوله او عن المركبات اراداه مع قوله فلا اشكال في كمال
لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات الواقعة في الشرح
ايضا قال السراج واما الحاشية في مواد الاقضية لا يقال القضايا مواد
الاقضية فيكون البحث عنها احتاجا عن المواد ايضا ولا وجه لمخصص المواد
بالحاشية لا يقول البحث عن المواد هو ان بين ان مادة كل قياس في شئ
هو وان كل قياس من ابي قول مركب ولا شك ان البحث عن القضايا ليس
من متن الحاشية وان كانت مواد الاقضية **وهنا** قبل عليه لزم ان
يعلم في المنطق ان قال بعض الافاضل هذا السؤال انما يتوجه على تدبير لم يكن
قوله في المنطق متعلقا بقوله يعلم واما اذا جعل متعلقا بقوله لا فلا
لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا لزم قيل الملازم لزم قال لان ما هو خارج
عنه لا يجب ان يعلم فيه قلنا ان قطعنا ان يكون هذا المنطق او قيد المنطق
وعلى التدبيرين كجعل منه ان ما هو خارج عنه لا يجب لزم يعلم فيه اما اذا
كان قيد المنطق فلان معناه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه على
سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيد المنطق فلان مفهومه ان

ان رجع في العلم من يكون في الجمله
حدد الشرح على الوجه الذي
المراد من قوله او عن المركبات
قوله او عن المركبات ليس ابتداء كلام بل من تنه القول الاول وكان قايلا لقول لزال كان سادف عن المفردات الواقعة في المتن لما ذكره لكن يريد على المفردات الواقعة في الشرح فانها في معالته

المراد بالسؤال الاول لا جعل الطرف متعلق ليسم كذا سئل في جوابه

معصومة من الفن فلما نقصان في مقصودية الكتاب فلا محذور في شرحها
عن المحرر فلما قبل المقدمة ايضا غير مقصودة من الفن فلما نقصان
في مقصودية الكتاب فلا محذور في شرحها ايضا غير مقصودة من الفن
يتعرض لاجراء العلوم فالحوار في المقدمة وان كانت كذلك لا لئلا يجهل
لوجب التفرغ اليها ويوقف الشروع في الفن عليها ولا فيل من المرات
العلم من مواد الاقيسه ومواد العلوم وهو فن فاسد وتقوم بطشاه
من عدم التا مله كلامه الخارج فان كلامه مناد مناد فان ما سميت
عن المركبات المقصودة بالدرجات من حيث الحاله والى من اجزاء
العلوم فبما عن المركبات المقصودة بالدرجات التي هي الحاله من حيث الحاله فافهم
معناها واما اجراء العلوم فاما ذكرت مما تنبع عن الاجراء العلوم مسيلة
واحدة غير داخل في فن من الفنون لكن لما مناسب بالمنطق فانه كان
المنطق له مناسب الى ساير العلوم باعتبار ما ان احكامه فيها كذلك لئلا
اطيعة مناسب اليه ليس بالعلوم بل باعتبار ما من حيث ان اجراء كل علم بله
ذكرت في الحاله مناسب من ما يد الحاله وبين تلك المسيله فان ما يد الحاله
معلق باجراء الاقيسه وتلك المسيله متعلق باجراء العلوم فالان خارج و
المراد بالمقدمة فلما قبل قد علم من دليل المحرر عن المقدمة فلا حاجة الى
توضيحها نيا واجبت عنه بوجوه الاول انه في الاول غير مقصود وفي الثاني
مقصود والثاني لشرح الكتاب فافهم رايه وفي الاشارة بقوله فلما قبل
تقدم مع المقدمة والثالث انه تمهيد وجه التوقف على الامور الثلاثة

في تلك المسئلة متعلق بآجاء العلوم قال ان اخرج
 قد علم من دليل الخصم يعرف المقدمه فلا حاجة الى
 بوجوه الاول والثاني في الاول غير مقصود وفي الثاني
 في الثالث فاجيب رايه وفي الاثنان بقوله فلهذا على
 الثالث انه تمهيد وجه التوقف على الامور الثلاثة
 الاول على علم
 الثاني على علم
 الثالث على علم
 فانه الامور الثلاثة
 عليها مقدمه
 والكلام في الامور
 الاول على علم
 الثاني على علم
 الثالث على علم

فان بعد الفراع عن الدليل فيه نوع ^{تقديم} ترفيع الى بيان وجه الموقف لنقول لا شك
للمقدمة اريد لما ملنا مقدمة الكتاب ^{منها} على كل جزء الكتاب ^{منها} انزل هذا الالفاظ فلا
يراد لما سوف عليه الشروع بل طائفة من الكلام يرتبط معنايتها المقصود سواء
لوقوف الشروع على ملك المعاني او لا فتقول معنى كلامه ما يتوقف عليه الشروع
طائفة من الكلام سوف على معانيها الشروع فالمقدمة ملنا اخص من مقدمة
الكتاب ^{الخاص} والخاص لان غرضه بيان ما موجود من هذا الكتاب ^{في} لهذا الحوا
ايضا يدفع استدراك توقف المقدمة وما بينهما مما ذكرنا من للمقدمة الى كل
الكتاب بل الالفاظ والعبارات المسوقة لبيان الامور المذكورة التي تل معاسها
سندفع ^{الخاص} الى كل طرف فيه الشيء نفسه ولا بعد لنقول ايضا قد طفق لشرائط ^{المقدمة}
على الطائفة المذكورة من الالفاظ بالتجاوز وعلى المعاني التي يتوقف عليها الشروع
بالحقيقة فالنارج قدس كره اعرض عن معناها المجازي وتعرض لمعناها الحقيقية
تقريباً الى الشروع ونوع وجه التوقف على كل من الامور السبعة ^{فان} النارج اما
على تصور العلم ان قبل الظاهر يقال اما على ما بينة العلم لان المص ^{الخاص} قال المقدمة ^{ما بينة}
المنطق وسان الحاجة وهو صولة قلنا المقصود من سان المامية تصور العلم فالنارج
رجح بين وجه الموقف على هو المقصود نعم الملام ان عال مقام قوله واما
على بيان الحاجة واما على المصدق بالغاية وما ذكرنا سندفع ما قبل لا شك
بيان الحاجة امر والتصديق بالغاية امر اخر فلا وجه لقوله لانه لو لم يعلم غايتها
العلم والغرض منه ^{ان} في بيان وجه التوقف على بيان الحاجة وتوضيحه
نحال ما يتوقف عليه الشروع صفة هو المصدق بالغاية واما ذكر بيان

تخت و بلاد الطحا

إذا طلع مع منة الحصى أو على مظهره وروايت
 في ذلك كله سنة أو في ذلك سنة أو في ذلك سنة

فصل فی بیان امور
مضامین و انشعاب

ان ارجح ان المصداق المصور برسمه المفردة فيكون المدعى الذي يدل عليه
عليه في هذا المعامير هو الموقوف على المصور برسمه ولا بد من الدليل الدال على
الموقوف على المصور برسمه فان ذكره هنا دليل يدل على الموقوف على المصور بوجه
مالا يكون واردا على المدعى ولو قيل المتريدي في المصور الذي وقع في الدليل
حينئذ قال فلان الشارع لو لم تصور ذلك العلم لم تنوجه السوال فان ملخص
ال كلام 2 هو انه لن ارى بالمتصور في قوله لو لم يتصور لكان طالبا للجمهور
المطلق المصور بوجه ما فالملزمة مسلمة لكن لانه التقریب اذا مدعى التوقف
على المصور برسمه الا ان قوله لان قوله اشبه وعلم العلم موقوف على تصور
بأن ذلك عاقلهم **فصل** 1 الم ادعى الطلاق اشارة الى دفع اخر ارض هو انه
ليس مع الطلاق ايراد رسم العلم بل مع الطلاق تعميم العلم **فصل** 2 واجاب
عنه بعضهم قال بعض الفضلاء بصورة برسمه يحصل بالكسب وهو بعض من يكون المظ
مشعورا به فلا بد قبل تصور الرسم من ان يكون متصورا بوجه وذلك كما في الفسخ
وغيره لانه عن بار التصور الرسم قد حصل للشارع بلا كتب بان تلقى المعلم له
تصرف العلم فيحصل له بذلك صورة برسمه مع انه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه
فصل 3 وكفر عنه مسلمة ما لذلك الواجب لا يتوخى في احصاء جوارح من قدره فهو
انه كما استدل من هذا الرسم التصور المطلق مستلزما لكل واحد من الرسوم المحصورة
فلم اصادره من قال الشارع واراد التصور برسمه حاصله انه اراد
التصور برسمه فالملزمة ممنوعة وانما استلزامه لو كان عدم التصور
برسمه مستلزما لعدم المصور بوجه ما ومنه الملازمة ايضا ممنوعة
فقول الشارع وهو ممنوع معناه عدم كونه متصورا بالوجه على تعدد

بہ لا فکوحی

عنه م كونه متصورا بالبرسم ممنوع و اعلم ان المراد بالوجه في البرسم ما هو
شامل للرسم لا ما يقابل كما توهم بعض الناس والا كان المتصور بالبرسم
محمولا مطلقا قال الشارح فالاول لنزول في بعض المحققين لنزول السؤال
الوارد على الوجه الاول و ارد على هذا الوجه ايضا ان يريد بالبرسم المطلق
مفهوم لا يميز منه ان لا بد من هذا الرسم فلا يتم التعريف وان اريد هذا
الرسم المحصور فلان انه لو لم يكن العلم متصورا بهذا الرسم لم يكن انوع على
بصير و انما لم يرد ذلك لنزول مكر متصورا برسم ما وهو ممنوع و الحوار عليه ما
اوجب من الوجه الاول ان يقال هو الرسم المطلق وسم المتعرف لانه لما و
وصف الرسم المطلق ولا يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص فخير الرسم الخاص
لا شذوذه ما هو الاجاب اعني الرسم المطلق في وجه الاولوية اجاب عنه بعض
المحققين بان ذكر الخاص لمحقق ما هو اعم منه بلا واسطه اول من ذكر للمحقق
ما هو اعم منه بواسطه ولكن ايضا لنزول على الحوار في الاعراض على الوجه
الاول و رد ما ذكر من ان المصور الرسم يقتضي تصور الوجه ما اذ سابقا
عليه ولا يرد ذلك على الجواب من الاعتراض على الوجه الثاني كما يظهر
عند التأمل وقد يقال صبار الشق الثاني ايضا هذا الوجه سديد و دور الوجه
الاول مله لك قال فالاول قوله لانه لنزول شروع على وجه البصيرة
سوقف على الرسم المحصور فلما المراد بالبصير في البصير الكاملة
ان لا يحقق الا بهذا الرسم و يمين مما يعيد البصير ولا يجوز لكل
منها غاية الكلام في هذا المقام **فصل** وكلمة مسيد كذا هي من الخو
قال الاستاذ المحقق في الطليحة الحاصلة من تصور الخو برسمه على

ان قيل لا مسيد في الخو لما مدخل في معرفة الارباب و الثاني ان بعض المسائل لما مدخل في معرفة الارباب
و بعضها في معرفة البناء فمعلوم انه ظهير في معرفة الارباب و الثاني ان بعض المسائل لما مدخل في معرفة الارباب
فمنها فان معرفة الارباب و البناء في بعض المسائل لا يدخل في معرفة الارباب و كلمة مسيد منه لما مدخل
في ذلك الشق في معرفة البعض ما عدا معرفة الارباب و مدخل في معرفة البعض ما عدا معرفة الارباب

هذا الوجه الاول
هذا الوجه الثاني
هذا الوجه الثالث

هذا الوجه الرابع
هذا الوجه الخامس

هذا الوجه السادس
هذا الوجه السابع

هذا الوجه الثامن

هذا الوجه التاسع
هذا الوجه العاشر
هذا الوجه الحادي عشر
هذا الوجه الثاني عشر
هذا الوجه الثالث عشر
هذا الوجه الرابع عشر
هذا الوجه الخامس عشر
هذا الوجه السادس عشر
هذا الوجه السابع عشر
هذا الوجه الثامن عشر
هذا الوجه التاسع عشر
هذا الوجه العشرون

ذكر من ان كل مسيد من مسائل الخو لما مدخل في تكل المعرفة لا المقدمة
التي جعلت في العيار من قوله وكل مسيد كذا ان لما مدخل في تكل المعرفة

لكن من الخو و تلك المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه مسيد معينة ان يعلم انها
منه فانه اذا اوردت و قال من مسيد لما مدخل في معرفة اعراب الكلية و بناءها

و كل مسيد من مسائل الخو لما مدخل في تكل المعرفة لا يحصل منه لنزول المسيد من الخو
و اجاب عنه بعض الافاضل بان من مسائل الخو في قوله وكل مسيد لا يحصل منه مسيد

الخو لما مدخل في تكل المعرفة فخر لطل مسيد لا حصة له و قوله لما مدخل في تكل
المعرفة حال من مسائل الخو فيكون من المقدمة معينة في تلك المقدمة التي حصلت

في القياس فانهم قال الشارح لكان طلبه بشا لنزول في صدق بيان
وجه توقف الشروع على البصيرة على كل واحد من الامور العشرة فاعلم ان

لنزول لانه لو لم يعلم غاية العلم لم يكن له بصيرة في طلبه قلنا لنزول البصير سئل من
عنه م كون طلبه بشا فاذا كان طلبه بشا لم يحقق البصيرة المعرفة لا شذوذه

عدم الاربع عدم المعلوم **فصل** وذلك لان المقصود هو الاشكال لكل علم من
العلوم المحصورة المدفوعة مسائل كثيرة و انما صارت على ما صابو السطحة امر

واحد يربطه بعضها ببعض فلولاه لم يعيد على واحد او لم يستحسن احد ان
بالندوين ثم ذلك الامر كحمل عقلا لنزول موضوع العلم ان يكون

موضوعات مسايه راجع الى شئ واحد كالمعدود للحاشية ان يكون محمول العلم
بان يكون محمولا في مسد رتبة كتبه جامع لما على قياس الموضوع و ليس يكون

حماية العلم و الاصل الذي لا بد من اعتبار في جهة الوقوف هو الموضوع
الذي يكون محمولا في مسد رتبة كتبه جامع لما على قياس الموضوع و ليس يكون

هذا الوجه الحادي عشر
هذا الوجه الثاني عشر
هذا الوجه الثالث عشر
هذا الوجه الرابع عشر
هذا الوجه الخامس عشر
هذا الوجه السادس عشر
هذا الوجه السابع عشر
هذا الوجه الثامن عشر
هذا الوجه التاسع عشر
هذا الوجه العشرون

و علم مراد السيد الفاضل قدس سره
من قوله فصل عتق مقدمه طليحة
صعودها طرعا و عكسا على ان طليحة
من التوفيق في ذلك و اليه اشار على اصل
الكلية الكبرى في الشك على اصل
المقدمة التي لا يرد
السؤال ولا يجتاز الى غيره
بعض الافاضل في قوله
عن الضعيف غير

ولكن على نزول الارباب
من تصور الخو بالوجه المذكور
فصل في المقدمة الطليحة المذكورة
فاذا اورد عليه مسيد معينة على ان
في ان يتم انما في الجواب
ياخذ من خصوص المسائل المذكورة
بأنه لا يمكن للمفسر ان
يتركها

هذا الوجه الحادي عشر
هذا الوجه الثاني عشر
هذا الوجه الثالث عشر
هذا الوجه الرابع عشر
هذا الوجه الخامس عشر
هذا الوجه السادس عشر
هذا الوجه السابع عشر
هذا الوجه الثامن عشر
هذا الوجه التاسع عشر
هذا الوجه العشرون

لان المحولات صفات مطلوبة لدوات الموضوعات والغاية خارقة لمحصل
 كلامه لنرا المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها وحل
 امور ممكنة لم يصح علم واحد الا بواسطة امر واحد يرتبط ببعضها
 ببعض فاعترف هذه الوحدة الموضوع مقولة فاذا كان طابقة من الاحوال
 معناه ان الاحوال والاحكام لما كانت ممكنة اعترفت هذه الوحدة الموضوع
 وجعل الاحوال المتصلة بشئ واحد واشياء متسلسلة متسلسلة متسلسلة
 علمها بر الشئ المتسلسلة علمها لا علم لشيء متسلسلة من هذا العلم لشيء متسلسلة
 المتصلة بشئ واحد واشياء متسلسلة متسلسلة علمها لا علم لشيء متسلسلة من هذا العلم لشيء متسلسلة
 العلوم كما يكون بالموضوعات يكون بالمحولات ايضا فكل واحد من هذه العلوم
 موضوع العلم ان شئ موافق ان لا يتوقف عليه الشروع المطلوب ولا على
 البصيرة فان قيل فليست من المقدمة لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع
 المطلوب او على وجه البصيرة فاجواب لمراد بالبصيرة اعلم من نفس البصيرة
 واما البصيرة فكل مقولة لم يميز الخ هذا بنى على ما ذكره في المحصول فانه ذكر
 بعد رسم العلم وليس بطلق فانه يمكن لتعرف العلم بان موضوعه ان كان
 متوقفا لتعرف سوجه اخر من الوجوه التي يحصل لها البصيرة وان
 كان مستلزما للمعرفة بالرسم فانهم قالوا وقد تحقق ما يقدر
 ان مقدمة العلم المذكور هنا لانه قيل ما هو المذكور من الامور
 الثلاثة اما ان يكون اجزا للمقدمة او جزئياتها وعلى التقديم بين
 لا بد لتلاخيص الشروع بالبصيرة بطل واحد منها اما على الاول
 العلم المقصود
 ان بيان قايده
 ايراد الامور
 المذكورة في
 المقدمة
 البصيرة
 المقصود
 العلم المقصود
 ان بيان قايده
 ايراد الامور
 المذكورة في
 المقدمة
 البصيرة
 المقصود
 العلم المقصود

ان العلم المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها وحل امور ممكنة لم يصح علم واحد الا بواسطة امر واحد يرتبط ببعضها ببعض فاعترف هذه الوحدة الموضوع مقولة فاذا كان طابقة من الاحوال معناه ان الاحوال والاحكام لما كانت ممكنة اعترفت هذه الوحدة الموضوع وجعل الاحوال المتصلة بشئ واحد واشياء متسلسلة متسلسلة متسلسلة علمها بر الشئ المتسلسلة علمها لا علم لشيء متسلسلة من هذا العلم لشيء متسلسلة المتصلة بشئ واحد واشياء متسلسلة متسلسلة علمها لا علم لشيء متسلسلة من هذا العلم لشيء متسلسلة العلوم كما يكون بالموضوعات يكون بالمحولات ايضا فكل واحد من هذه العلوم موضوع العلم ان شئ موافق ان لا يتوقف عليه الشروع المطلوب ولا على البصيرة فان قيل فليست من المقدمة لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع المطلوب او على وجه البصيرة فاجواب لمراد بالبصيرة اعلم من نفس البصيرة واما البصيرة فكل مقولة لم يميز الخ هذا بنى على ما ذكره في المحصول فانه ذكر بعد رسم العلم وليس بطلق فانه يمكن لتعرف العلم بان موضوعه ان كان متوقفا لتعرف سوجه اخر من الوجوه التي يحصل لها البصيرة وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم فانهم قالوا وقد تحقق ما يقدر ان مقدمة العلم المذكور هنا لانه قيل ما هو المذكور من الامور الثلاثة اما ان يكون اجزا للمقدمة او جزئياتها وعلى التقديم بين لا بد لتلاخيص الشروع بالبصيرة بطل واحد منها اما على الاول العلم المقصود ان بيان قايده ايراد الامور المذكورة في المقدمة البصيرة المقصود العلم المقصود

وقد واما على الثاني فلانه لو حصل الشروع بالبصيرة بطل واحد منها
 على الاول فكل واحد فلا يتوقف على الاخرين ولا على الشروع بالبصيرة
 تحقق بطلها فاجواب لمراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على
 كمال البصيرة وهو لا يتحقق الا بالمجموع ما يفيد البصيرة فلا بد من المقدير
 شئ وما قد رما يدفع ايضا ما قيل ان اريد بالشروع في تعريف المقدمة
 الشروع المطلق فمراد ان الامور المذكورة لا يتوقف عليها الشروع
 المطلق ولما اريد به الشروع على وجه البصيرة يرد له البصيرة لا يكون
 لها حد معين لحصل لما ذكره لا يحصل فحين انما اذا قلنا المصدر
 هو الشروع على كمال البصيرة لا بد لتلاخيص الشروع بالبصيرة يحصل فيه
 الامور المذكورة فان كمال البصيرة لا يحصل بمرحلة بل يحصل بمرحلة
 تامة **فصل** والاول لتلاخيص مباحث الالعاط من المقدمة ان
 قبل لما عرف المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على البصيرة فكيف
 حصل مباحث الالعاط من المقدمة قلنا لتلاخيص مباحث الالعاط توجب
 اقامة بصيرة الشروع بطريق الافاق والاستفاد **فصل**
 مرتبة فيما بين العلوم اعلم لتلاخيص العلوم باعتبار موضوعاتها
 مراتب اعلا وموان يكون موضوعه اعلم من موضوعات سائر
 العلوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعلم من البعض واخص
 من الاخر وادنى وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم
 الاخر فانهم **فصل** فمن امور تسعة عايد الى لتلاخيص الطاهر

العلم المقصود
 ان بيان قايده
 ايراد الامور
 المذكورة في
 المقدمة
 البصيرة
 المقصود
 العلم المقصود
 ان بيان قايده
 ايراد الامور
 المذكورة في
 المقدمة
 البصيرة
 المقصود
 العلم المقصود

من هذه العبارة لنرى كل واحد من هذه الثمانية يتحقق به
 نفس البصيرة ولا شك لنزولها منها بصور بوجه ما و
 هو لا يفيد البصيرة بل الطاهر من هذه العبارة لنز
 كل واحد منها يتحقق به زيادة بصيرة ولا يخفى لنز
 الحامل اولاً كما للتصديق ^{بما يتحقق} لموصوفيه لا بعد زيادة
 صفة بل نفس البصيرة ولكن الجواب عن الاول
 من وجهين احدهما لنز هذه اشارة الى تصور
 رسمه لانه هو الطاهر والامور الباقية لا الى
 الصور بوجه ما والها وثانيهما انه على التخليص
 وفي الثاني ايضا من وجهين احدهما السلب
 وثانيهما ان المراد بالزيادة رتبة يتحقق
 مجموع الامور العينية ولا يتحقق الا بذلك
 المجموع ولز لان نفس البصيرة يتحقق بكل واحد
 منها **والاول** ان نفس المقدمة
 بما بعين في حصيل الفن لا يقال هذا
 صدق على غير هذه الامور كما الكتاب والاشهاد
 لا ما هو اراد بعين المقدمة بل في شئ بل
 الامور شئ لا ظاهر الا عرفها من يكون

لنرى ان هذه العبارة لا تفيد البصيرة بل الطاهر من هذه العبارة لنز كل واحد منها يتحقق به زيادة بصيرة ولا يخفى لنز الحامل اولاً كما للتصديق بما يتحقق لموصوفيه لا بعد زيادة صفة بل نفس البصيرة ولكن الجواب عن الاول من وجهين احدهما لنز هذه اشارة الى تصور رسمه لانه هو الطاهر والامور الباقية لا الى الصور بوجه ما والها وثانيهما انه على التخليص وفي الثاني ايضا من وجهين احدهما السلب وثانيهما ان المراد بالزيادة رتبة يتحقق مجموع الامور العينية ولا يتحقق الا بذلك المجموع ولز لان نفس البصيرة يتحقق بكل واحد منها

او يقول المراد ما بعين هو الامور العينية والتصديق المصنوع

طامعاً وما نفعاً قال الشارح ولما كان بيان
 الخاصة الحاشية الى جواب دخل هو انه
 لم يذكر بيان الماهية وبيان الحاشية في
 بحث واحد قيل عليه كما ان بيان الخاصة
 يناق ان معرفة رسمه فكله بيان
 الموضوع يناق ايها تارة اذا بين ان متطوع
 موضوع المنطق المعلومات المصدورية والصدعية
 من الحاشية المخصوصة علم انه علم شئ فيه
 عن المعلومات المذكورة من حيث المخصوصة
 واجب بزيادة خصوصية بين الاولين فان
 كان الماهية ما يتوقف عليه الشروع المطلق ^{وشرط ان يكون}
 كان الخاصة ^{بما يتحقق} ما يتحقق في جملة التصديق
 مع ان محصوره من ايضاً مما يتوقف عليه الشروع المطلق
 خلاف ان الموضوع فانه بعيد ما يتوقف عليه
 الشروع على وجه البصيرة ولا بعد ان يقال معناه
 لما كان بيان الخاصة يناق ان المصروف
 لهذا الرسم المخصوص اوردهما في بحث واحد فلا
 اي الرسم بقاينه

ولما كان بيان الماهية ما يتوقف عليه الشروع المطلق وشرط ان يكون كان الخاصة بما يتحقق في جملة التصديق مع ان محصوره من ايضاً مما يتوقف عليه الشروع المطلق خلاف ان الموضوع فانه بعيد ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة ولا بعد ان يقال معناه لما كان بيان الخاصة يناق ان المصروف لهذا الرسم المخصوص اوردهما في بحث واحد فلا اي الرسم بقاينه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله بعض الافاضل يعني ان
رسم العالم بغاية يستلزم بيان
الحاجات ^{في} _{منه}

[illegible]

المعلقة
سان

ساز
امور المدون

قوع

در این کتاب

و اما در این کتاب

الحضرة علي بن ابي طالب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً الذي لا يطفى
والعلم نوراً الذي لا يطفى

اولیٰ زکریا و یحییٰ و عیسیٰ
اطهر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

الاجازة
في شهر رمضان
القدس و مدينة القاهرة
الحمد لله

وَمِنْهَا مَا فِي السُّبُحِ وَالْمُسْتَوْدَعِ وَالْجَوْشَنِ وَفِيهِ حَقٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ

حين علم لم يعرف التصور قط واقول

فان التنبيه على ان التقسيم هو الحق قال
درف مطلق التصور حصول صورة
في الان سببه له النطق على ان
للتنبيه قال السارج على ما يريد العلم
الفاظ وما يخلو عليه اللفظ هو المعنى

في لغة التصور على ما مراد في لفظ
الطلام انتشأ الرجوع كل من قسمي
صور الى فار بعض الافاضل حاصل

عن كل واحد من السوابق المذكور
فان الاصل في سقيم العلم تنبيه

مكون التصور اذ في العلم لا
او التنبه على التصور المطلق
واما في العلم فلا في العلم

منه يعرف مراد في علم الايعاد و مطلق
في علم الحساب و الذي يدور
ان التفسير ايضا تبيين
العدة في

انظر في مطلق النقصور هذا ان تفسير العلم
انظر في مطلق النقصور هذا ان تفسير العلم

العمدة في معرفة
أحوال النصارى
وغيره من الأديان
وغيره من الأديان

الجميع اجزاء المنطق ومواد القواعد المتعلقة بالقول الثاني والتواضع المتعلقة بالحجة
واذا كان كذلك التصديق ايضا مستقدا من قول الثاني ان لم يرد الاضمار الى
القواعد المتعلقة بالقول الثاني هذا ويمكن ان يقال ان مراده من هذا الكلام
ان يقول ان نفي المراد بالمعنى المجبة الداعية وح لا يلزم ان يكون كل واحد من التصورات المحكوم
عليه وبه النسبة والمجوز والمركب من البدنة وكل اثنين منهما تصدعا لانه لا بد ان الحكم
دائما قطع دلالة المجبة على الخروج فلا يصدق التفرع الا على التصورات والحكم
وهذا هو مذهب الامام عليه السلام في هذه المسئلة **قوله** ومنهم من قال صرح الاضمار في قوله
للمخالف بان العلم اما تصور ساذج ومواد زكي ليس معهما الحكم وهو قوله ولما لم يصدق
ومواد زكي معروض للحكم وهو قوله ويشعره عبارة صاحب الكشف في بعضهم
كلام المص بان المراد بالمعارة والمجامعة في كلام المص ليس منطوق المجامعة بل
المجامعة والمعاراة بطريق العرض في منطق علم مذهب صاحب الكشف **قوله** في
سما على مداره على المص ما يرد على صاحب الكشف من الامور المذكورة في القائل
لنقول كما ان ادراكات البدنة عرض للنفس كذا الادراك المسبب بالحكم تعرضها
دلالة ادراكات البدنة انما يرد بعرضها على ما يتعلق بها وهو يتعلق بالوقوف على البدنة
والا وقوع ولا لا ادراكات البدنة ومنه ان الحكم لا يكون الا بعد تحقق المتعرض فالادراكات غير له ادراك
الادراك المسبب بالحكم لا يكون الا بعد حصول الادراك اما ان يكون حصول الحكم بعد حصول البدنة
المعرض للحكم في كل كلام ليس الادراك اما ان يكون حصول الحكم بعد حصول البدنة
لا يتوقف حصول الحكم بعد حصول الادراك على غير من الادراكات هو التصديق على هذا
بدلنا اما اذا كان فعلا او ظرفا ولا يلزم من هذا القول من ادراك الحكم ادراكا للمذهب
في الحكم فلا بد من ان يكون في حكمه او بعضه من الحكم انما هو المذهب المستوفى عليه
على وجه يكون مستقفا من غيره هذا هو المذهب المستوفى عليه

مجموع التصورات الثلاثة ونصير الحكم او تصور الوقوف او لا وقوع تصدقا **قوله** على هذا
فان قلت قد صرح في ان لا يلزم لزوم اربعة اقسام التصديقات في قول الثاني ان كانت
على مقتضى معنى الربعة ويكون الحكم خارجا من كل منها حتى يلزم عدم التطبيق على
مذهب الامام ايضا كيف وقد صرح المص بان مجموع الحكم **قوله** وذلك بان عدم
كفر التصديق فيما من العلم بطا اقول ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم
فعلا فالمعنى المحمّل لن لا يكون التصديق فيما من العلم وقد صرح المص بعلميته فلا
بعد ان يقال ان مذهب المص تركب التصديق من الادراكات الثلاثة والحكم الذي
من افعال النفس لم يترك الادراكات اذ اشتمل على الحكم فم العلم الادراك الى
لا يلحقه والى ما يلحقه وجعل مجموع الاضمار والمخوف تصدقا فالعلم عند المص
ومما يشتركان في الموضع والمعرف والتصديق تركب من العلم الثاني ولا حجة
والاضمار طريق اخر موصلا اليه وهو ان قد يرد **قوله** وايضا تصدق على تصور
الحكم المحكوم اليه اقول لو كان في العلم اثنان عبارة عن التصور المعار بهلم ذلك
اما اذا كان التصديق كغير مجموع الحكم من التصورات الثلاثة والحكم تصديق وكذا
المركب من التصورات الثلاثة الحكم فانه قال ان اربعة وسبب العدول وورد
الاعراض على المعنى المشهور من وجهين الاول ان المعنى قاصر قليل كما كان
حاصل الاعراض الثاني ان المعنى فاسد ولا اول ان يقال وسبب العدول وورد
الاعراض على المعنى وموانه فاسد من وجهين لانه ان اريد بالتصديق كذا وان
اريد به كذا ايدنه كذا وكذا في التصور اوجب ان الفاعل الاول بالنظر الى نفس المص
واما التعارض الثاني ففيه ملاحظة غيره وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق
فلذا لم يصرح بفا د الاول فان قيل لن التصور مقدم على التصديق
لجفا ووضعها فلم يقدم السوار الذي يتعلق بالتصديق فلتعريضه بيان في كلامهم

فان قلت قد صرح في ان لا يلزم لزوم اربعة اقسام التصديقات في قول الثاني ان كانت
على مقتضى معنى الربعة ويكون الحكم خارجا من كل منها حتى يلزم عدم التطبيق على
مذهب الامام ايضا كيف وقد صرح المص بان مجموع الحكم **قوله** وذلك بان عدم
كفر التصديق فيما من العلم بطا اقول ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم
فعلا فالمعنى المحمّل لن لا يكون التصديق فيما من العلم وقد صرح المص بعلميته فلا
بعد ان يقال ان مذهب المص تركب التصديق من الادراكات الثلاثة والحكم الذي
من افعال النفس لم يترك الادراكات اذ اشتمل على الحكم فم العلم الادراك الى
لا يلحقه والى ما يلحقه وجعل مجموع الاضمار والمخوف تصدقا فالعلم عند المص
ومما يشتركان في الموضع والمعرف والتصديق تركب من العلم الثاني ولا حجة
والاضمار طريق اخر موصلا اليه وهو ان قد يرد **قوله** وايضا تصدق على تصور
الحكم المحكوم اليه اقول لو كان في العلم اثنان عبارة عن التصور المعار بهلم ذلك
اما اذا كان التصديق كغير مجموع الحكم من التصورات الثلاثة والحكم تصديق وكذا
المركب من التصورات الثلاثة الحكم فانه قال ان اربعة وسبب العدول وورد
الاعراض على المعنى المشهور من وجهين الاول ان المعنى قاصر قليل كما كان
حاصل الاعراض الثاني ان المعنى فاسد ولا اول ان يقال وسبب العدول وورد
الاعراض على المعنى وموانه فاسد من وجهين لانه ان اريد بالتصديق كذا وان
اريد به كذا ايدنه كذا وكذا في التصور اوجب ان الفاعل الاول بالنظر الى نفس المص
واما التعارض الثاني ففيه ملاحظة غيره وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق
فلذا لم يصرح بفا د الاول فان قيل لن التصور مقدم على التصديق
لجفا ووضعها فلم يقدم السوار الذي يتعلق بالتصديق فلتعريضه بيان في كلامهم

والسواء والاول انما يظهر من نفس البقيع كما ذكرنا ولكونه اذ كان
و تقييدهم **قول** فم الشئ ما يكون مندرجا تحت واحد منه قبل لا وان يقول اخذ
المقصود فم **قول** فم الشئ ما يكون مندرجا تحت واحد منه قبل لا وان يقول اخذ
من لان قوله مندرجا تحت معنى عند اقول الاندراج العلم من الاصلية فان القضايا الكلية
لما فروع مندرجة تحتها ولا يكون **اخذ** من تلك القضايا قوله اخذ من لا فروع
تلك الفروع فانها لا هي قسما فان قيل معوله مندرجا تحت مندرجا فالحوار ان الاخذ
باعتبار التحقق والاصح باعتبار ما يكون مندرجا تحت واحد منه بعين المقصود
وبما اهم الاحمال الاصلية باعتبار التحقق لان العلم مندرج في العلم
اخذ لم يوضح المقصود اما اذا قيل ما يكون مندرجا تحت واحد منه بعين المقصود
الاصلية باعتبار ذلك فان الاخذ باعتبار التحقق لان العلم مندرج في العلم
و اما اذا اريد بالصدق ما هو مذهب الامام الخليلي المجموع المسمى بالصور
ذلك **قول** واما اذا اريد بالصدق ما هو مذهب الامام الخليلي المجموع المسمى بالصور
لست اليك والحكم قيل هذا الكلام لا يلزم من هذا التوجيه ولا بعد ان تنظر
الام المبدأين لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم لا يلزم من هذا التوجيه ولا بعد ان تنظر
لما لم يلزم من مجموع المبرك من شئ اخر حيث تصدق عليه ذلك الشئ فحوار ان
يكون الامر الاخر مبركا لذلك الشئ لا يظهر كقولنا لا يلزم ان لا يلزم ايضا ان
العلم والحكم قسما من التصور مندرجا تحت الا انه لا يلزم ان لا يلزم ايضا ان
المجموع المبرك من شئ اخر حيث تصدق عليه ذلك الشئ فحوار ان يكون الامر
بكيفية المبرك ان المبرك من الحيوان وما يتقارب صدق الحيوان عليه كالدقائق
غير مبين لا لا يلزم ان المبرك من الحيوان وما يتقارب صدق الحيوان عليه كالدقائق
يدخل تحت الحيوان **قول** فانه لو كان قسما لم يلازم من ان يندرج معه تحت شئ اخر وقد
لا يتقارب كما لا يظهر فسيمية **قول** فانه لو كان قسما لم يلازم من ان يندرج معه تحت شئ اخر وقد
صفت عدم اندراجها معه في العلم لانا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراجها في العلم
اخر بل هو مندرج معه تحت العرض فاما **قول** ان الشارح وان كان عبثا في الحكم

العلم مندرج في العلم
فانه لو كان قسما لم يلازم من ان يندرج معه تحت شئ اخر وقد
لا يتقارب كما لا يظهر فسيمية
صفت عدم اندراجها معه في العلم لانا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراجها في العلم
اخر بل هو مندرج معه تحت العرض فاما قول ان الشارح وان كان عبثا في الحكم

وقد جعل في التقييد فيما من العلم الذي هو نفس التصور ان كان عبثا في الحكم فيكون
قسما للتصور وقد جعل في التقييد فيما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون
قسما منه اعلم ان المشهور فيما من الافاضل في التسمية هو كون الحكم معللا بناء على
لن الحكم اذا كان كالا كقولنا لا يكون في التصور المطلق بل للتصور اسان وهذا لا يلزم
كما يدل عليه عبارة فثبت قال الجايز لو فر العلم الى مطلق التصور والصدق كما هو
المشهور من علم ان يراد بالتصور مطلق التصور في كل من الشئ لا التصور ان
في احداهما واصحابه يلازم ان يراد بالتصور في الشئ الاول مطلق التصور في الشئ الثاني
التصور ان اذ **قول** فانه قد خفف اما اول فلان التسمية لو كانت كذلك لاندفع السؤال
علاهم اصلا سواء زيد لفظ فقط كما فعل المصنف في العلم اما تصور فقط واما ما
واريد بالصدق الحكم الذي هو الفعل اوله من واريد بالتصور المعامل اذ ان هو
عدم متعلق لمراتبه واقفه اوله حيث يوافق كما اجاب قدس سره بالحيثية فانه لم يكن
لن الجايز ان التصديق الذي هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل في التصور الذي
مورد في العلم **قول** فانه قد خفف اما اول فلان التسمية لو كانت كذلك لاندفع السؤال
العموم فالحق ان يقال ان التصديق في فهم التصور لانه قد وقع في كلامهم العلم اما
تصور واما حكم في صحيح ما اجاب قدس سره من التصور المتبادل ليس مرادنا
للعلم وان دفع ايضا بنزاه لفظ فقط كما فعله المصنف فاما **قول** ان الشارح وهذا
العارض الغايب ان قبل المفهوم من ظاهر كلامه لمر هذا العارض متوجه
في كلام المصنف ايضا بالردية المذكور حيث قال لانا نحار في عدم توجيه
احدهما ان عرض الشارح في بيان سبب القبول عن التصور الواقع في التقييد
المعتهور ان تصور فقط مع قطع النظر عن خصوصية ما مدقير له فانه قال
لم قال المصنف العلم اما تصور فقط واما تصديق ولم يقل اما تصور واما
العلم مندرج في العلم
فانه لو كان قسما لم يلازم من ان يندرج معه تحت شئ اخر وقد
لا يتقارب كما لا يظهر فسيمية
صفت عدم اندراجها معه في العلم لانا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراجها في العلم
اخر بل هو مندرج معه تحت العرض فاما قول ان الشارح وان كان عبثا في الحكم

العلم مندرج في العلم
فانه لو كان قسما لم يلازم من ان يندرج معه تحت شئ اخر وقد
لا يتقارب كما لا يظهر فسيمية
صفت عدم اندراجها معه في العلم لانا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراجها في العلم
اخر بل هو مندرج معه تحت العرض فاما قول ان الشارح وان كان عبثا في الحكم

تصديق كما هو المشهور ويريد ما ذكرنا قوله والمقصود من تصديق
 والتصديق فالترديد جار في كلامه واسمها لفظ التصديق ليس في خصوصية
 بعينه المقصود كما يوجه قوله كما فعله المقصود وقوله في الجواب ليس التصديق عيانا
 عن التصديق مع الحكم بل كلامه انه لو جعل جعل تقسيم الفعل مطلقا للتصور كما
 هو المشهور ورد الاعراض المذكور اما اذا اردت فقط كما فعل المقصود
 اما تصور فقط واما تصديق لم يرد الاعراض المذكور لا بالحرف والتم
 كلام المقصود ايضا وورد من معلق جعل التقسيم كماله وجوابه لشرط لزم انه
 قسم من التصور اسدح انه هذا ولما قيل لفظ التصديق فقط ايضا
 لفظ على اسم التقسيم كما صرح به في مجمع زبادية فيد فقط لا يندفع الاعراض
 ولكن لزم ما ياد عايشة لفظ التصديق فقط في المعنى المقابل كاشتهار لفظ
 التصديق المعنى النازل هذا ما قطعنا لبال في جميع هذا المعنى والله اعلم جملة
وهو واما التصديق مع الادراك مطلقا على ما هو من ادراك العلم فهو معنى اخر
 الظاهر لشرط انه معنى اخر فان الشارح قوله التصديق مع الحكم قسم من التصديق لا يصح
 الحمل بين قوله وقلنا ان يكون ضربا عنه فبعد هذا الكلام قوله التصديق لا يندفع
 قلنا لزم انه قد تم فتقوله قلنا انه جار مجر العلة او اراد بالتصديق المحموم ليس
 المسمى بالظاهر لشرط ان ايضا او اراد بالتصديق ادراكا مجامعا للحكم وادراك
 بالتصور ما عدا ذلك قال الشارح الثاني لزم المراد بالتصور لاقول بمراد الاعراض
 من هذا الوجه لا يلزم بعد ايراد من الوجه الاول فان الاول مبني على المراد
 التصديق مطلقا للتصور التمسك بهذا الوجه يدل على ان ارادته مع ما قيل التصديق
 والتصديق مع الادراك مطلقا على ما هو من ادراك العلم فهو معنى اخر
 الظاهر لشرط انه معنى اخر فان الشارح قوله التصديق مع الحكم قسم من التصديق لا يصح
 الحمل بين قوله وقلنا ان يكون ضربا عنه فبعد هذا الكلام قوله التصديق لا يندفع
 قلنا لزم انه قد تم فتقوله قلنا انه جار مجر العلة او اراد بالتصديق المحموم ليس
 المسمى بالظاهر لشرط ان ايضا او اراد بالتصديق ادراكا مجامعا للحكم وادراك
 بالتصور ما عدا ذلك قال الشارح الثاني لزم المراد بالتصور لاقول بمراد الاعراض
 من هذا الوجه لا يلزم بعد ايراد من الوجه الاول فان الاول مبني على المراد

وعلى هذا لا يرد ما يرد على التصديق لزم انه المعنى الاول فلا يرد الاعراض من اثنين
 فالذي يق بالعبارة لشرط سبب المعدول وورد الاعراض على بعينه المشهور من الجواب
 الاول لشرط التقسيم فاسد الثاني لزم المراد بالتصور **وهو** مع الجواب كما دفع
 الاعراض الثاني عن كلام المقصود لاقول لا يصح جعله جوابا عن الاعراض المذكور
 على التصديق كلام المقصود والاشارة يقال وجوابه لشرط التصديق فقط يخلو بالاشارة
 لا بالترديد في كلامه جار في التصديق فقط والاشارة لفظ التصديق بغير التقيد
 لا يجد نفعنا في ذلك لا لعل اراد بالتصور في قوله لشرط التصديق التصديق المعهود
 الخاف في الجواب في التردد وهو التصديق فقط وكأنه قال ان التصديق فقط يطلق
 بالاشارة لا باللفظ قوله كما وقع السبب في من ذلك فانه اشارة الى التمسك
 المستفاد من تعريف مطلق التصديق ولا في لشرط التمسك عليه من ان يكون مطلقا لفظ
 على التصديق الداعي والاشارة بين المعنيين لاطلاق لفظ التصديق فقط والاشارة
 حاصل وكذا المعنى في التصديق شرطا او بشرط الا لا يقال قوله فانما هو
 بالجواب الاول يدل على لشرط الادعاء انما هو بالجواب الاول وقوله وكذا المقيد
 دل على لشرط الادعاء بالجواب الثاني لا بالجواب الاول لا ما نقول لانه ان قوله وكذا
 المقيد مع الجواب الثاني بل هو مضمون الجواب الاول لدفع الاعراض الثاني والجواب
 الثاني لشرط التصديق يخلو بالاشارة لانه قال الشارح وانه لا اعتبار بعدم الحكم
 والحكم في التصديق والظاهر لشرط اعتبار الحكم وعدمه في التصديق انما هو على
 مدعي الامام وذلك لا يلزم من على مدعي الحكم فلا يلزم قوله في والاشارة التمسك
 على مدعي الحكم وقال الشارح وجوابه انه يمكن لشرط كون جوابا عن الاعراض

والتصديق بغير هذا المقام حالا
 لشرط واحد من التصديق لادراك
 عليه فهو معنى اخر
 ولا يصح جعله جوابا عن الاعراض المذكور
 على التصديق كلام المقصود والاشارة يقال وجوابه لشرط التصديق فقط يخلو بالاشارة
 لا بالترديد في كلامه جار في التصديق فقط والاشارة لفظ التصديق بغير التقيد
 لا يجد نفعنا في ذلك لا لعل اراد بالتصور في قوله لشرط التصديق التصديق المعهود
 الخاف في الجواب في التردد وهو التصديق فقط وكأنه قال ان التصديق فقط يطلق
 بالاشارة لا باللفظ قوله كما وقع السبب في من ذلك فانه اشارة الى التمسك
 المستفاد من تعريف مطلق التصديق ولا في لشرط التمسك عليه من ان يكون مطلقا لفظ

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with several lines of text and some marginalia.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مستی و
نغمه و

الحاكم
السلطان
السلطان
السلطان
السلطان

لا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰

فقد المحقق المصنف
في المتن معتبرين ذلك
الشيخ العلامة
في الاشارة الى
عدم الحكم
على انه صفة
والنقص في
على انه جزء
من صور عدم الحكم
من صور عدم الحكم
من صور عدم الحكم

وكم من قسوة القلب
 سان الا خلافه حسب المعنى
 من غير ان جعله الملائكة
 قسوة اقية كقولك الامر
 المخلق والماء يدر من حيث
 على بل والرائحة من حيث
 هو ان و الحوجون من
 حيث هو موجود الى غير ذلك
 فان كل واحد من كل سان
 الا خلافه لم يصح معه
 بعينه المخلوق بالطلاق
 حاشية شرح مقام

بر فیروز ۲۲
۱۲۸۵

هذا هو مجموع ما لا يخفى
في هذا الموضع

به العقل بجمه تصور طرفيه والنسب قد صرح بان البدلي لهذا المعنى اخص منه بالمعنى
الاول ويذكر ما به المعنى الاول لا يصدق الا على المعلوم وهذا المعنى لا يصدق
الا على المعلومات ويمكن ان يقال صدق المعنى الاول على المعلوم باعتبار
ذواتها واما صدقه على ما يصدق عليه المعنى الثاني فباعتبار صورته فان المقدمات
الاولية لم يتوقف حصول صورته على نظر وكسب قال الشيخ كفتور الحرارة
والبرودة اراد بتصور الحرارة ادراك المعلوم الكلي الذي حصل للعقل بواسطة
احساس الحاسة برؤية الحرارة والبرودة لا على اساس الحرارة فالعلم هو
الصورة الحاصلة من الشيء في العقل او اراد به تلك الحرارة بناء على نظر العقل وهو
المدرج لا الحاصل على قدر **وهو** ولا اشكال في تعريف البدلي والمطلوع من الصور
نظر الصور ايضا في تعريف اشكال وذلك لان تصور النسب قد يكون غير محاسن
ال نظر ويصور المعلوم عليه والمعلوم محاسن اليه ومنه هذا التصور من بدليها
انه يصدق عليه انه يتوقف حصوله على النظر فيبطل التعريفان طرعا وعكسا
وهو المحسن محاسن ال الموتر لا محالة قد اختلف في تراحيص المحسن الى الموتر
لا محالة او كونه اولها معا وقال المحققون المحسن محاسن ال الموتر لا محالة
والعلم به بدلي والتوقف بين قولنا الواحد نصف الاثنين لان اللف لا يقال
اذا كان الاقتران والاطقة في الاصطاح فلا يكون الحكم بدليا لا ما يتوقف ذلك
والط في الثبوت بنفس البدلي لا محاسن ال واسط في المصدق في تحقيق
منه في مباحث الموضوع لنشأ **وهو** كما هو مذهب الامام قد تعال
لا يقول الا على مذهب فان التصورات كلها مبنية على مذهب فلا يتصور

عند التصورات الصورية المذكورة وتحقيق ذلك لنز الحداد بما هو مذهب
الامام هو لنز المصدق مركب لا خصوصية منه بجمه وهو مركب المصدق في بدلية
التصورات واكثر المطاخر من جعلوا المصدق عبارة عن المجموع ولم يذكروا
ال بدلية التصورات وصدق قوله اذا جعل المصدق عبارة عن المجموع كما هو
مذهب الامام من كونه مركبا قول الاشكال هذا وقد صرح الشيخ رحمه الله في شرح
المطالع بان المصدق البدلي يختلف في كل ما يصدق عليه المصدق فان المصدق
عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعه فانما يكون بدليا اذا
كان المجموع بدليا وانما يكون المجموع بدليا اذا كان كل واحد من اجزائه بدليا
فلا يبرهن الاشكال اصلا على مذهب الامام من كون المصدق عبارة عن مجموع
وكما انه راجع لا يختلف الى هذا الكلام بناء على ما صرح به المصنف في شرح المصدق
البدلي لا يجب ان يكون تصور طرفيه بدليا كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون
فاما حكمه بانه يصدق على انفسنا بالخاصة موجودة ومدرجة لا بد اننا مع لثقتنا
غير معلومة لما فصلنا عن تصورنا بدليا **وهو** لما كان شرعا من الاقتران المحسوس
لما جعلنا محسوسا ال نظر كان ما لا يحتاج اليه ولا بعد لنشأ من هذا المفسر بناء على
انه المعلوم من الكلام من هذا المعنى فانه اذا قال لو كان الجمع بدليا لغير
متوقف حصوله على نظر لما جعلنا شيئا منهم منه انه على ذلك المذهب غير محسوس
بدلي النكر فمع ما جعلنا لما احتجنا الى النظر والمراد بالجهل الجهل المحسوس ال النظر قليل
لنذكر الجدل يطبق في الاصطلاح على الاعتقاد الغير المطابق للواقع في حصول كلامه
ح انه لو كان جميع التصورات والنصديقات بدليا لما اعتقدنا اعتقادا
غير مطابق للواقع واللازم بط فالله في مثله وفيه نظر فان المدعى هو عدمه

فان فصلنا لا يقع الا بين مستقرا
اولا ومسيكيا لاما والاشكال
هذا المذهب في هذا الموضع
اذ معنى لثقتنا انفسنا غير
معلوم لما فصلنا عن تصورنا
بدليا والاشكال لا يكون
الاشكال بغيره من الاول
لن لا يكون الشيء مستقرا
صورا بدليا فان البدلي
لا يشترط في تصورنا لثقتنا
بما هو مذهب الامام
بما هو مذهب الامام
بما هو مذهب الامام
بما هو مذهب الامام

تمت
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

جميع التصورات والمصديقات وعلى هذا لا يلزم الا عدم بداهة جميع التصديقات
وان الاستعداد واللامطابقة لا يكون الا في المصديقات ماضية وكل ذلك
يظهر على ذلك التعديب فيلزم الدور والتسلسل لان لزوم الدور او التسلسل في كل
المعدية اذ لا يجوز ان يكتفى بظروف هذا التصديق من صور اخر مكتتب من ذلك
المصدق بواسطة او بغيرها ووجه الادوار ان همة السوفيق بحسبته لان الحكم موقوف
على تصور المحكوم عليه مثلاً باعتبار التحقق وصور المحكوم عليه موقوف عليه باعتبار
الاكتساب وهو في غاية الظهور اذا كان الحكم بعينه التصديق فالجواب ان التوقف
باعتبار الاكتساب لزم التوقف باعتبار التحقق ايضا لان تحقق تصور المحكوم عليه
مثلاً موقوف على الاكتساب وهو على تحقق الحكم وكل من تحقق الحكم وحقن تصور
المحكوم عليه موقوف على صحته **وهو** فان قلت على تقدير الجواز لا يمكن ان
يورد بطريق النقص وموضع مقدمة لا سيما ولا بد لذلك من شاهد شهوده
وهو اما خلف الحكم عند الدليل في صورته واما استدلالكم حتمه جميع مقدماته لمج
وما نحن فيه من جيل النان ولما كان الما قضي مستدلاً على بطلان الدليل بوجه
عليه المنع كما في المعارضة فحججنا عن الاستدلال لمج طبع المعدمات
انما استدركنا وقد ذكرنا في الجواب ان مقتضى هذه المقدمات هو وحدها
سلكنا بل ان القضايا كسبية على ذلك التعديب لكن لاننا لو كانت كذلك
لا حاجت الى كاسب حتى يبين الكلام فيه قيد والتسلسل وانما يلزم ذلك ان
لو كانت كسبية في غير الامر وقبولكم بل من المقدمات وتصور اننا معلومة
لما لم قال ان راجح والدور موقوف على ما يتوقف عليه اقول لا بد

هذا هو المقصود
من الاستعداد
واللامطابقة
في المصديقات

هذا هو المقصود
من الاستعداد
واللامطابقة
في المصديقات

قال مور الخبير
المسائل
اصلاً
تم

تمت
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

من همة الواحدة وقوله اما برتبة تحتل لتسلسل التوقف وتحتل لتسلسل مقوله
كما يظهر عند الماثل والمراد بالبرتبة الواحدة الدرجة الواحدة فاذا كان الدور رتبة
واحدة كان التوقف بغير واسطة واذا كانت بمراتبه بمراتبه كان التوقف بواسطة قال
المصنف في شرح الملخص وكل واحد من الدور والتسلسل اما الدور فلا يلزم بالكتيب
على ما سوفق عليه بواسطة او بغير واسطة لزم توقفه على نفسه وقال بعض المحققين
المراد بالبرتبة الواسطة وقوله اما برتبة او مراتبه يتعلق بالتوقف المتعدد من قوله
سوفق ان على ما يتوقف عليه وهو توقف الشيء على نفسه اقول هذا صحيح لكنه غير مطلق
المعنى من كلام الخاشية انه يتعلق بالتوقف المبكّر رتبته قال اذا كان الدور مرتبة
لا يقال لو جعل الدور على لازمة لا بد من ذلك لا ما يقول لا يجوز ذلك فان من كلامه ج اذا
كان توقف الشيء على نفسه بواسطة واحدة كان متقدماً على نفسه بواسطة اثنين وهو يبي
الظلال ندير قال ان راجح والتسلسل ترتيب امور غير متناهية المراد بالبرتبة كقول
واحد معلوم لا بد من قبله وهو التسلسل من جانب العلل او على الدليل بعد وهو التسلسل من جانب
المعلول وما نحن فيه من قبيل الاول **وهو** قيل على لزم الامور الغير المتناهية
هذا السؤال ولابد ان ثبات المقدمة المحذوفة وهي انه سوفق في تصور المظ
على التخصيص امور غير متناهية وخلاصة لزم ما سوفق عليه الشيء اما ان يكون
معدله او شرطاً او سلباً حصوله والعلوم السابقة ليست معدلات لمظ لانها
بجامعة والمعدلات جامع المظ في اما على موجه او شروط حصوله فلا بد ان يكون
حاصلاً محتملاً عند حصول المظ فيلزم في اوطان الذهن باسور غير متناهية وفقته ان الذي لزم له ما على ان
ونتم الدليل لانه كلام على السند كما عاين الالوه من طاهر السوال لتسلسل لا يجوز
هذا هو المقصود
من الاستعداد
واللامطابقة
في المصديقات

هذا هو المقصود
من الاستعداد
واللامطابقة
في المصديقات

قال مور الخبير
المسائل
اصلاً
تم

ان يريد بالامور الغيبية المسماة بالحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 حصول المط على السخار امور غير مسماة ولا يقال الاستحصال الحركات
 ويمكن ان يقال الاستحصال الحركات الحركية الحركية الحركية
 في بيان الملازمة حيث قال ولازم على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها انه بدر على المراد بالامور الغيبية المسماة بالعلوم فاعلم
 فانك اذا اردت ان تعلم ان الامور الغيبية مسماة فاعلم ان
 العلوم السابقة والبرهانات الواقعة فيها والاسعالات ولا يمكن ان
 العلم والاعمال فيمن الاول فافهم **فمنع** من كماله وهو بالفعل

في مناقشة فان المانع بتوجب الاستعداد للشيء وجامع وجود بالفعل
ب بالعبارة المركبة القياس المركب قياس مركب من مقدمتين
 مقدمتان صحيحتان مع المقدمة الاخرى متبجته اخرى وعلم جبر ال ان حصل المط
 يمكن ان يقال معناه انه سوجب الاستعداد في جميع اوقات وجوده

حصل ما استدلوا ان ملازمة فان المط حصل من المقدمات القديمة
 بها واسطة مقدمته اخرى ومن المقدمات المصدرة بواسطه المودعات
 القديمة قال ان رج هذا الذي يدور من على حدوث النفس محمله
 اما حصار الشق الثاني من السريده وهو انه يلزم من استحصال امور غيبية
 مسماة في انفسه غير مسماة في الامعاء ذلك من على حدوث النفس وقد
 ليس على بعد برقدم النفس ايضا يستحيل استحصال الامور الغيبية المسماة
 لاننا حصل بالعكس والعكس بحقق حركه النفس باليقين التي في مقدمه البطن
 في الاوسط من الدماغ والامعاء من البطن وهو ما نرى في العكس

ان حصل من على انفسه في الامعاء في حال النفس في البطن
 قد يدور او لا يدور في الامعاء في حال النفس في البطن
 في حال النفس في البطن في حال النفس في البطن
 في حال النفس في البطن في حال النفس في البطن

حادثا فلا يمكن ان كتب بالامور الغيبية المسماة لانها لا تحصل الا من
 المسماة وقاب بعض الافاضل ملخص دليله لنحصل المط على ذلك المعنى
 يتوقف على حصول الامور الغيبية المسماة مع قطع النظر عن طريق حصولها
 فادفع الاسكان فاعلم فان مما خلق على كثير من افاضل الرجال **فمنع**
 قد يتوهم عدم ابقائه اقول لنرايد من الاستحصال الاستحصال في مواضع
 من كلامهم فعدم ورود السؤال اظهر من لزوم فان المانع لتحصيل المط
 لا يجب عليه بعد المتوجه اليه وقبل حصول الاستحصال مباديه كوازار حصل
 قبل ذلك **فمنع** ولما كان المقصودات والمصدقات حاصل السؤال على
 صرح في ٦١ في حاشية شرح المطالع معوان الذي ثبت مما تقدم في المصورت
 ما كذب قولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس من
 كذب ما بين الموجبتين الفلسف الا حذف بعضها الذي بينهما السالبان
 الجزئيتان اي ابلغ قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات
 نظريا لكن السالبة الاول لا تستلزم الموجه البرهاني القاطن بعض التصورات الضرورية
 اي بطر كذا الثاني لا تستلزم قولنا بعض التصورات لا بطر ان ضروري لان
 السالبة البسيطة اعلم من الموجه المعدولة ويمكن ان يقال ان بعض التصورات
 ضرورية معناه ليس بعض التصورات لا بطر فيكون سالبه معدولة فلا تستلزم
 المحصلة القاطن بعض التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات
 معناه ليس بعض التصورات لا ضروري فلا تستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان
 السالبة المعدولة اعلم من الموجه المحصلة وكذا قولنا ليس بعض التصورات
 ضرورية معناه ليس بعض التصورات لا ضروري فلا تستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان

من على انفسه في
 التصورات ضرورية
 ليس بعض التصورات
 نظرية والموجه المعدولة
 بعض التصورات لا
 ضرورية معناه
 التصورات لا نظري

الصورات والمصدقات قال به البسيط والموجبه المعدوله يتاويان
 وكذا الالبه المعدوله والموجبه المحصله سلا زمان فاصل **وهو** فانه امر محقق
 لا ينبغي ان يشك فيه لا يقال اذا كان كتاب التصديقات لا ينبغي ان
 يشك فيه ولا حاجة الى ايراد الدليل عليه لا بالقول بغيره انه محقق بعد
 ايراد الدليل اذ ليس ما يعرض دليله خلاف الصورات فان بعد ايراد الدليل
 عليه سقى الشك فيه لوجوه المعارض فانه قال ان ارجح فان من علم لزوم
 امر لا فريه مناقشه فاما لا من علم الملازمه بين الشئ وعدم وجوه
 الملوم علم وجوه اللازم بل لا بد من الرتب الخاص ويمكن لنزول المراد
 لزوم علم ذلك مرتبه ويعلم ذلك بقرينه المقام قال ان ارجح بان قد مرنا
 الجيولنز واخرنا الناطق اقول هذا الكلام اما بنا على المشهور من ان تقديم
 الجنس على الفصل واجب مطلقا واما بنا على انه اراد معرفه علم الجنس ^{الان}
 بصورة بالكنه واخره بعد الجنس على الفصل في الحد التام كما ذهب اليه
 بعضهم واما بنا على اختياره الترتيب الواحد من الرسا التي يحملها الجيولنز
 الناطق ونذكر ان شيب قال ان ارجح وسطنا المصور من طرفي المط مع
 يد حاسبه الى طرفي المط والحق لنرى ان نسبة مخصوصه بينه وبين الطرف قبل القصد
 الى حصيله المط لكن لا من حيث انما طرفا المط معين سوتهما الى حصيله المط
 يد حاسبه النسبه بينه وبينهما من الخفيه المذكورة وقد مر قال ان ارجح
 لبعضنا نسبة الى بعض بالتقديم وانما فيه حله بعضه على لنرى ان النسبه لا بد لنرى
 يكونه فانه جزئيا تبا لكره وقال ذلك اصرار عن مثل تركب الادويه

١٣٣
 ١٣٤

فان احداهما في حاله التركيب لا يتحقق سبها سبه بالتقديم والتأخير وقيل
 المحقق هو انه لا بد ان يتحقق النسبه بين ذلك الا جراد سوا كانت حاله
 الجزئيه او قبلها ومن قد يكون باعتبار الوجوه وقد يكون باعتبار المرتبه
 ولذا حكم بان التركيب اعم من الرتب حسب المفهوم واما حسب الصدق فقد
 قيل هما متساويان فاعلم ذلك قال ان ارجح وبالمعلومه ان والمعلومه
 في قول المصنف ترتيب امور معلومه وانما قال ترتيب امور معلومه لانك
 اذا فحشت فالكره النظم وحدث لك في ذلك الحاله ملاحظ الامور المعلومه
 على ترتيب معين وستقل من بعضها الى بعضه وملاحظتها على ذلك الوجه
 ترتيب صورها في الذهن فيودى تلك الملاحظه الى ملاحظه معلوم اخر وحصل
 صورته فيه فاملاحظه بانها من صورها الى ملاحظتها فانه
 قصد الاما عيات المعلومه وانما ترتيب صورها بتعالها ومن قال ترتيب
 علومه فقد اراد بها المعلوم او اعلم الترتيب السبع هكذا حقق في خواشي
 شرح المطالع والمراد بانها دل الى مجهول وصول الذهن الى مع تصور
 او تصديق قال ان ارجح كما يكون اليقين كما يكون الفكره التصديق
 اليقين يكون في غيره من التصديقات وانما قد نأخذ ان التصديق
 من الجهل والظن لا يكون الا في التصديقات لانها احكام مخصوصه قال
 ان ارجح اما الفكره في التصور والتصديق اليقين وكما ذكرنا اليقين
 صفة للمصدق **وهو** كما ذكرنا من الفكره الواقع في جيولنز ناظم
 والعكره الواقع في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث قال الشايع

ان المرتب اولاً وانما
 هو المعلومات وما فيها
 وما يعرف من العلوم
 بالمرئيه

حوار دخله رده وروان
 على ان الصغير
 مخصوصه بالصدق
 فكيف حاله العكره
 بالمرئيه

العلم في هذا السؤال و ارد على تنقيح الفكر ترتيب امور معلومة قال
 و قد راجع و هو اخص من الاول ان العلم بهذا الخاضع من العلم بالجميع
 الاول لانه قسم من المصديق الذي هو قسم من العلم بالجميع الاول قال الثاني
 فانه لم يفسد هذا الكتاب الا به و قيل التدوين عدم اختصاص الفكر باليقين
 معلوم ان قبل هذا ينافي ما ذكر من ان الكتاب بالتصورات لم يفسد
 الشبهة قلنا شبه بعض لا ينافي علم بعض اثر قائل قال ان راجع و مرطاف
 هذا التعريف الطاهر ان من التمييز فلا بد من ان يكون لطيفة اخرى و يمكن
 ان يقال الاشارة بكونه واحد و هو الرتبة الى العلة الرابع لطيفة اخرى و ذكر
 المتقابل في التعريف و هو العلم و الجهل لطيفة ايضا و قيل اشمال التعريف على كل
 واحد من العلة لطيفة كما في اشماله الى العلة الرابع لطيفة اعلم لتر العلة
 المذكورة في التعريف ليست على التعريف و هو العلة فان العلة على ما عرفت هو
 الفعل المحصول من الرتبة و ليس للفعل مادة و لا صورة بل العلة الرابع لما
 هو الاصول الرتبة فاعلم ذلك **مع** كل مركب صادر عن فاعل مختار العلة
 الرابع لما تحقق للمعلول المركب الصادر عن الفاعل المختار اذا السيطر
 الصادر عن الموجب لا بد له من علة فاعلية و البسيط الصادر عن الفاعل المختار
 لا بد له من علة فاعلية و البسيط الصادر عن الفاعل المختار لا بد له من علة فاعلية
 و علة غائية و المركب الصادر عن الموجب لا بد له من علة فاعلية و علة غائية
 و المركب الصادر عن الموجب لا بد له من علة فاعلية و مادية و صورته فافهم
مع بالقياس الى العلة يجوز ان لا يكون عليه ان ما يكون صاعدا لان على بان

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

الحد لا يتحقق من التعريف و المعرفة **مع** بل الامداد ان يؤخذ للمعلول ان يقول
 هذا بالقياس الى العلة العلية و الصورية و اما بالقياس الى المادية
 و العلية فلا فاما ذكره فان فيه بالمطابقة الا ان يقال التعريف هو
 الرتبة الخاص المتعلق بكونه من العلة و ذكر الامور و التادى للتحقق
 الى العلة المادية و الغاية فالترتيب الخاص اشارة الى العلة الرابع على
 الشير اليه في بيان لطائف التعريف و قول الشارح امور معلومة اشارة
 الى المادية **مع** ان يكونا علة للتحقق النسبة الى كل منهما مامل **مع**
 لان العلة المعينة يدل على معلول معين **مع** ان اريد بالعلة المعينة العلة
 العامة فممكن لا يتم التعريف و ان اريد بها العلة الخاصة فلازم و اجيب بان
 المراد بها العلة العامة و لا يمان نوع العلة يدل على معلول معين كانه دلالة
 العلة مطلقا اقول من دلالة المعلول اقول هذا الكلام طاهر لا يفتقر الى كلام
 الحكماء و يمكن ان يقال المراد بالعلة ما يستلزم وجوده وجود المعلول ان
 يتحقق المعلول عند تحققه و لا شك في ان الرتبة لم يكن علة عامة لكن يتحقق
 مع المعلول و قيل لتر العلة العامة ايضا لا يدل على معلول معين نعم وجودها
 يستلزم وجود المعلول و اجيب بان المراد بدلالة العلة العامة على المعلول ان
 التصديق بوجود العلة العامة يستلزم التصديق بوجود المعلول و نقل عن
 بعض الاكابر ان المراد بالتعريف هنا المعنى النوعي فان كل علة معينة
 بالنوع كالعلة تدل على معلول معين كالحركة تدل على العكس فان الحرارة المعينة
 لا تدل على علة معينة كالنار و اعرض عليه بان هذه الغاية اذا كان الحدارة

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

الحائزون المذكور ان قولهم لو لم يكن طريق اخر الى تحقيق المطالب العلمي غير العلة
 لكن ذلك يترتب من الطرف حمله النفس على الشواغل والتوجه ليقاض عليه
 الحق الصريح وجوابه بان الحاجة الى المنطق انما هي بالنسبة الى الذين يستفيدون
 العلم بالنظر والكسب وهم الاكثرون وما سواهم كالمؤيد بالقرينة القديمة
 النادرة وجوده سفي عنده فافهم اما اقول لا يميز من الدليل الاحتياج الى
 جميع موايس المنطق فانه يدل على الاحتياج الى قانون عام للذهن والخطا
 في الفكر وهو عند بعض المتأخرين لا الحركات ولا تدبر الى المعواين المتعلقة
 بالماضي فاما **فهم** فانه ان الكتاب من تلك الجداول لا يمكن بالي طريق كمالها
 هذا عار ان من تقدم الجنس على الفضل باس وجوب نظامه واما عار ان من تقدمه
 بالاستي ان كما هو التحقيق فقيه نوع فعلا لانه اذا حصل المبدأ في المعينة
 في الصور لم يحصل منها المظ بالي طريق كان سورا قدم الجنس ولا الارتحال
 معناه على ذلك التعديل لئلا يتأخر المط من تلك الجداول لا يمكن من يميز
 الصام بل لا بد من الاضمار الخاص والرتب المعينة بذكر **فهم**
 وان وقع خطأ اما في الجداول او في الطريق لم يصيب قبل اذا وقع خطأ
 في الطريق لم يصيب المظ اصلا وان وقع خطأ في المبدأ لم يصيب بعض
 الصور لافي كلام فان قولنا زيد فرس وكل فرس حيوان يصيب المظ وهو
 زيد حيوان صحيح ووقع الخطا في الجداول **فهم** النطق يطلق على الخط
 النطق الطامول كما يعبر عن النطق في كلام من راجح يمكن حمله على مذهب
 الوهمين قال انا راجح ورسوخ بانه الله قانونه قبل ما من قوله قانون
 شيد نون المنطق بالنظر الى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وهذا

سوي في القياس الى عير من العلوم وقته تنبيه على انه علم في نفسه والله ليس يقول
 كما ان الثاني ليس في القياس الى عير كما يكون الاول معناه بالقياس
 الى عير يكون الاول معناه الى عير كما لا يخفى على المتأمل فالظاهر لزيقنا لما
 كان بيان الماوية جزءا مستقلا من المقدمة ذكرنا ثانيا بطريق الاحاطة قال
 ان راجح اذ علمه الشيء فعليه الاستعداد من قوله فانه والسطر من فاعله
 ومنفعلا وهو يكون والسطر من فاعله ومنفعلا ان اذا كان العلم المتوسط
 والسطر من فاعله ومنفعلا يكون والسطر من فاعله ومنفعلا ذلك العاقل اذ
 علمه الشيء الشيء اذ ان راجح لان اثر العلم البعيد امر واضح لانه لو فرض استعانة
 وجب استفاؤه ولا معنى للتأثير الا هذا الاحتياج واجب بان هذا المعنى لا يحصل
 للمعلوم بواسطة القرينة فان هذا المعنى انما اصحابه الى كماله يتوقف عليه لا حق لم
 بواسطة التحقيق ان التأثير في الوجود ليس الا السببية والبعية مستتبعة بواسطة
 والقرينة مسببة سر وسط قال انا راجح فضلا عن ان يتوسط ان قيل فضلا لا يقع
 موقعه فانه مصدر يتوسط بين مستبعدا ولا مستحيل ثانيا او اكثر بعد امته
 للترقي في ذلك ومع كلامه ان الله العلم البعيد لا يصل الى المعلول فضلا ان يتوسط
 في ذلك الوصول شيء اخر فلا يكون الثاني مستحيلا او اكثر بعد من الاول فانه
 يمكن ان لا يصل الى شيء الى شيء اخر بل واسطة ويصل بواسطة الجوار ان المراد
 بقوله لا يصل الى المعلول انه لا يمكن ذلك والوصول المخصوص فرع امكان
 الوصول ويكون ما بعد اكثر السببية من الاول تأمل **فهم** والجواب اما اذا
 فرضنا حاصلا الجواب انه لا يميز من عدم وصول الله العلم البعيد الى

فانه قال مستطرد في طرفه
 الكثرة العظمى من العلوم
 ولا يمكن ان يكون القياس الى
 غير من العلوم

الاعمال كون المعلول غير منفصل عن العلة المصدرة فان الفاعل ماله دخل
في وجوه الشرع بطريق التاثير اعم من ان يكون فاعلا له وموثر اياه او فاعلا
لفاعل وموثر في فاعله فالعلة البعينة ايضا تكون فاعلا للمعلول ومصداق
عن العلة المتوسطة انما واسطة بين الفاعل ومنفعله في كتاب الى القيد
الاجبة لافراجها قال ان يجمع والعانون امر كل اهل العانون في الفهم السريانية
المسطرة وحتم ان يكون مسطرة الكتابة وان يكون مسطرة الجدول وايضا
كان فواير يتوصل الى امور كثيرة فسايد المع الاصطلاح والامداد بالاطلاق
الاشمال كما صرح به قدس سره حيث قال مطبق ان مشتمل لمعناه امر كل مشتمل
على احكام حركاته موضوعه اشمالا لا يتوقف احكامها منه وحتم لنزول المرات
بالا طبق الى معنى امر كل محمول موضوعه على حركاته ليتوقف احكام حركياته
منه لا تعال الاشمال كونه حيث يعلم منه تلك الاحكام ولا تشكل لتلك الحثية خاضعة
للقضية الكلية بالفعل ويكون مشتملة عليها بالفعل لا بالقوة لا ما تقول اذا قلنا
زيد في ضرب زيد وعمر وع قال غيره وخالفه جاء خالفه مرفوع لهذا الظاهر مشتمل
بالفعل على تلك الاحكام واما اذا قلنا كل فاعل مرفوع لهذا الامر الظاهر مشتملة
عليها بالقوة القربة الى الفعل تدبر قبل قوله منطبق على جميع حركاته ليتوقف احكامها
منه مستدرك اد قوله امر كل مسطوح على جميع حركياته يغني عنه والذين يدور في
ظلاله في دفعه واما الاول مدون يعال اراد بالامر الظاهر المضمون الكمال اعظم
من التصور والمصدق ويقولنا مطبق على جميع حركاته فخرج المضمون الظاهر
التصور ويقولنا يتوقف احكام حركاته من العضية الكلية التي قد وسمها

لله والثنى لمر العضية الكلية التي لا تشتمل قانونا مطلقا بل من حيث اشتمالها على
لكل الفروع حيث يتوقف احكامها منها فلا بد من قوله منطبق على حركاته اياه ومنها
كثرت ومدون العانون اذا كان عبارة عن قضية كلية مستخرج منها فروعها البعينة
المندرجة تحتها فلا يكون في المسطق شاملا لاجزاء البدلية التي قد وسمها بدلية
ايضا كقولهم الكل الاول مسج والقياس الاستثنائي مسج وقد صرح بان بعض اجزاء
وهو مثل الكل الاول مسج بدلية والفروع المندرجة تحتها ايضا بدلية فاعلم ذلك
فانه دقيق **مصر** فلا اشكال في المصدعات اقول ان الاشكال في منفصلة
المطالب المصدقية وفاعلية العاقله اياها او الاشكال في اليه المسائل المصدقة
قد يعال الاشكال باق حاله فان الالة واسطة بين الفاعل ومنفعله لا يتوقف على
وفعله واجب بان المطالب المصدقية هو الحكم مع الوقوع واللا وقوع لا مع
الايقاع والاشراع والحكم بالمع الا في فعله وسعلق بالحكم بالمع الاول واسطة
فيكون الاول منفصلا فلا اشكال ويرد ذلك بان الالة هي الواسطة بين الفاعل
ومنفعله وهو اثره ولا يكون الايقاع اثر الفاعل اذ الاثر كما يضاف
الى الفاعل يضاف الى الفعل ايضا وطالب ان الايقاع ليس كذلك فلا يرد الاشكال
اقول ايضا قوله في الاكتساب بان من ذلك الجواب لان قوله في الاكتساب يدل على ان
المنطق واسطة بين القوة العاقله وبين المطالب الكبير في وصول الاكتساب
كما يتعار المتعار واسطة بين البخار وقطع الخشب في القطع الا ان تعال
معناه في حالة الاكتساب ولكن ان يجاب عن الاول ايضا بان تعال مع كلام
المجيب مدون ملخص كلامه ان الحكم اذا كان فعلا يصل اثره في الفعل الى المطالب

المصدقية فلا تنوجه عليه ان الاتقاع لا يكون اثر الفاعل فامل **وهو** واما
 بناء على انه حاصل هذا الجواب غير الدليل قبل يمكن لتدخل كلام الشارع عليه باركار
 تعديه ومعناه 2 لاننا والسط من العتق العاقله وبين مبادي المطالب الكسبية
 في الاكتساب ولا بعد ان يراى بالمطالب معناه في العتق 2 لا حاجة الى تعديه
 فان المبادي ايضا مطلوبة من بين المعلومات المحمودة فافهم قال الشارع واما
 قال تعصم مراعاتها قبل على المصالح ان رعاية المنطق عاصمة بكل غرضه و
 رعاية شرط اقول كلام الشارع حيث قال انما قال تعصم مراعاتها لان المنطق
 ليس فيه تعصم من الخطا اذ الشارة الى ان في كلام المصم مجازا وارتكابه ذلك
 للنسبة على ان الرعاية ايضا لا بد منها قال الشارع قالالة لمصلحة الخس ما قال
 لمصلحة الخس لانها من عام لم على سبيل ما هو عليه بان صرح المصم بمبادي
 القول الشارع بانه لا يجوز التوقف بالعرض العام في الخاص او مع الفصل اقول
 دفع ذلك قوله ورسومة فامل قال الشارع والايه للمنطق ليس في معناه لا يقال
 الاية حصل للمنطق بالقياس الى بعض مبادي المنطق الى البعض لانا
 نقول ان حصول الاية للبعض انما هو بالقياس الى البعض الاخر لا لنفسه
 وحصول الاية له بنفسه بان يكون حصول الاية لكل مبادي بالقياس الى نفسه
 بل نقول ان الاية لا يحصل المبدء من مبادي بالقياس الى مبدء اخرى فان
 بعض منه من بعض بطريق مدهى على المسمى فامل قال الشارع ومنها فان طيلة
 ان في عرض المنطق بالبركم فابق طيلة من لزوم مقدمة الشروع في العلم من
 حسب رسمه لا حسب حد وحصنة بناء على لزوم حقيقة كل علم ماميل ذلك

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

معه واما الموضوع فاما اصح اية ليرتبط بسببه بعض المسائل المراد بالمسائل
 المحمولات المتعلقة بالموضوعات بدليل قوله انما اصح اية ليرتبط بسببه ذلك
 المحمولات انما ترتبط بسبب الموضوع بعضها ببعض حيث جعلها على
 واحد على ذلك ويمكن ان يراى بها القواين وقيل المراد بالمسائل في قول الشارع
 حقيقة كل علم ماميل ذلك العلم من العنايا المذكورة في العلم سواء كانت
 مبرمجة في هذا العلم او لا ومن هذا المعنى مساوول المبادي والموضوعات مندرجة تحت
 المبادي على ما حقق اقول فانه على ذلك المعنى لا مساوول المسائل الا المبادي
 المصديعية مساوول الموضوع ايضا على تقدير ان يراى به المصدق بوجوه الموضوع
 والحق ما افاد 2 من ان المعصوم بالذات هو المسائل او المصدق لما اذ الرسوم
 المذكورة للعلوم لا يصدق الا على المسائل او على الموضوعات لانهما مثلا يصدق المنطق
 بانه الله فانه لا يصدق الا على المسائل وتعرف المحو بانه علم باصول تعرف بها
 احوال او اخر الحكم من حيث الاعراب والبنا لا يصدق الا على الموضوع بالمسائل فليعمل
 ذلك من حيث بناء على شدة احتياج العلم اليها فمن لان مبرمجة الاجزاء مع انه يجوز
 ان يعمل ذلك من حيث بناء مع انه يجوز **وهو** لا يتوقف على حصيلته في الخارج الى
 يتوقف على حقيقة في الخارج والستخراج جميع مبادي المتوقف على معتد ونصوره وانما
 ان وضع اسماء العلوم لما وضع عام والموضوع له خاص قال الشارع وليس ذلك
 من مقدمة الشروع لان معرفة حسب حد وحققة يتوقف على الشروع في العلم ولو
 كان الشروع في العلم موقفا على معرفة حد لزم الدور قال الشارع واما
 المقدمة معرفة حسب رسمه اقول لظ ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

على الصفة واللام يعجز الحصر ولكن ان يقال الحصر اضافي ويحتمل ان يكون اشارة
 الى ما خلفه بعض المحققين ان مقدمة الشروع في العلم معرفة برسمه لا يتحقق
 الشروع اصلا بصورة توجه ما فاعلم ذلك قال الشارح فان قلت محصله انك
 تقول معرفة العلم حسب حد لا يحصل الا بالعلم بجميع مسايده والعلم بالمسايده
 المصدق لما لا و فاعلم الجواب بغير الدليل فانه قال معرفة العلم حسب
 ليس من مقدمة الشروع لان العلم هو المصدق بالمسايده متوقف بقصور
 العلم حسب علم تصور تلك الصدقات ليس ذلك من مقدمة الشروع للزم على ما ذكر
 الدور فيتم هذا الدليل طالما يلزم من الاول من السمعان التصور من
 المصدق قال بعض الشارحين اذا اريد العلم ببقاء جميع المسايده كان
 من موقوفه على العلم بجميع المسايده على تصوراتها لا على تصور بعضها كما اذا
 اخذ العلم عبارة عن صدقات المسايده كونه موقوفة على تصور تلك
 الصدقات و تصور المنطق بجميع تصورات تصدقات مسايده او جميع
 تصورات مسايده يمكن جعل مقدمة الشروع على اقواله قوله و تصور المنطق
 بجميع تصوراتها نظر وكان الشارح لم يتعرض لهذا الجواب فصار
 الى المسئلة على ان العلم يطلق على الصدقات بالمسايده لا على الجواب ايضا
فقد لما كان صفة العلم هي الصدقات بالمسايده قد يقال
 معرفة الشيء بحد حصل معرفة اجزاء المحموله عليه كما صرح به المصنف والاشارة
 من هذه الصدقات محمولة على العلم فكيف حصل معرفة كنه يتصور
 جميع تلك الصدقات والتصورات والمصورات والجواب عنه ان

هذا هو الوجه في
 فهمه من جهة
 ان وجهه في
 لا يتصور

هذا هو الوجه في
 فهمه من جهة
 ان وجهه في
 لا يتصور

ان المحقق عرّفوا بان لا يكون بالاجزاء المحموله يكون بالاجزاء الغير المحموله
 قد بر **فقد** ولما كان تصور جميع تلك الصدقات امرا مستعذرا الا انما سزايد
 سلاحي الا فكار يوما فيوما ولكن ان يكون معناه ان ذلك متعذر في حالة
 الشروع و قد يقال ايضا لانه لا بد من عقل تلك الصدقات في حصول كل مسئلة
 و هو متعذر ولانه يلزم الدور على ما ذكر **فقد** ولا بد من ذلك من شأنه فان منع
 قوله ليس دليلك بجميع مقدمات صحيحة على ما ذكر ان فيها خلافا فلا بد من دليل
 يدل على الاختلال الذي ادعاه بخلاف ما اذا قيل عن المقدمة ممنوعة فلا معناه
 في لزوم المقدمة لا تثبت عند موطالب لدليل ينشأ فلا يحتاج الى مانع الى
 شاعيد قال الشارح بان الاول انه لو لم يكن المنطق بدليا لم يكن ان يوجه
 هذا البيان بوجهين الاول انه لو لم يكن المنطق بدليا لمكان كسبيا فاصبح في
 كسبية مسئلة الى قانونه فيكتسب منه وذلك القانون ايضا نظري صحيح ايضا الى قانون
 اخر فاما ان يدور او يتسلسل والثاني انه لو لم يكن بدليا لمكان كسبيا فاصبح
 في حصول كل مسئلة الى قانون معيّن لمعرف طريق الكتاب وذلك القانون ايضا نظري
 فاصبح في حصول كل قانون اخر نظري وعلم صرا فاما ان يدور او يتسلسل
 قال ان رجح المنطق مجموع قوانين الاكتساب لا يقال هذا الكلام على السند
 لانه يقول بذلك اثبات المقدمة الممنوعة فان غرضه اثبات الدور والتسلسل
 على سبيل بطرء الكلام قال الشارح و فاعلم الجواب لسر المنطق ليس جميع اجزاء
 بدليا والا لاستغنى عن معلومه فنه حثه و هو ان الاستغناء عن تعلم المنطق
 مدعى المعارض فلا يرفع طريق الما طرفه ما ذكر في ابطال مقدمة من مقدماته

لانه تصور تلك الصدقات
 موقوف على الشروع في تعلم
 التقديرات فلو كان الشروع
 على تلك الصدقات موقفا
 لزم الدور ثم
 والفرق بينه وبين
 المحاج الى ما في القول
 الوجه الاول هو الذي
 يكتسب منه وفي الثاني الذي
 هو انه في كسبية مسئلة

ويمكن لتفنن ان فيه تنبيه على ضعف مدعاه وكانه قيل ليس المنطق
 بدلييا والا لا سبغى عن نقله وموط السطالان مع انه كلام على السند قال
 التاريخ بل بعض اجراءه بدليي القواعد المطبعية بعضها بدليي كالسلا الاول
 منبرج والعباس لا استثنائي متبرج اذ لا يتوقف جزم العقل لهما الا على تصورات
 اطرافها التي تكفيها المسئلة على مبرومات اصطلاحية وكما لتز القاعدتين
 بدلييتان كذلك الاطكار الجزئية المندبقة تحتها فالك اذا وقعت على قياس
 مخصوص على هيئة السلا الاول مثلا وعرفت مع الاصاب جزمته بانه منبرج
 بلا خلاف في قوله كالسلا الاول مسامحة لان السلا الاول ليس جزءا من المنطق
 بل موقوف من افراد موضوع المنطق. اما المسئلة السلا متبرج على ما ذكرنا فانهم
مع فان قيل السعادة البعض الكسبي محصلة ان الجواب لا لم فانه على هذا التقدير
 ايضا يلزم المحذور لان السعادة البعض الكسبي من البدليي اما يكون بطريق النظر **فمحتاج**
 في معرفة صحة ذلك المطروحات الى قانون اخر بدليي او بطر سبسط منه معرفة ذلك
 المنبرج ولا شك ان استنباط كل المعرفة من ذلك القانون ايضا بطريق النظر
 فمحتاج الى قانون اخر ملزمه هذا النظر وعلم جرافا ما ان دورا ويتسلسل بدليي
 قال المصنف في شرح المقاصد تقريرا لسؤال ان يقال لو كان هذا المنطق من البدلييات
 جمع احرازه لا يستغنى عن تعلمه كس المقدم متبرج فالكال مثله اما الشرطية النظرية
 فيكون متبرج واما حقيبه المقدم فانه لو لم يكن ضروريا جميع اجزائه كان بطر ما جمع
 اجزائها او ببعضها وكيف كان اصباح حصوله الى الاكتساب المجموع الى هذا
 المنطق وذلك لافضائه الى الدور والتس المجالين مع وتقرر الجواب ان يقال

لم قلتم بان علم المنطق لو لم يكن ضروريا جميع اجزائه لا فسر حصوله الى الاكتساب
 المجموع الى هذا المنطق وانما يلزمه ذلك ان لو لم يكن هذا العلم من العلوم التي
 يحتاج حصولها الى الاكتساب المجموع الى المنطق وهو **مع** ورد بان يقال
 كونه بدلييا اذ ملخصه لتز كونه بدلييا وكسبيا لاكتف بكونه مما جاز اليه حتى يلزم من
 ابطاله على تقدير عدم الاصاب الذي هو المدعى قوله ولا تعلق له بالاعتبار لاطاله
 على ذلك التعديل عدم الاصاب فانه يجوز ذلك الابطال على تعدد كثر المنطق غير
 محتاج اليه فليز منه الاصاب فقد ظهر ان كونه بدلييا وكسبيا بالنظر الى نفسه لا يلاحظ
 الاصاب وعدمه **مع** اما الثاني الثاني عبارة عن الكبر الحطوة فهو تزل كل
 سبب الاحتجاج اليه في الاكتساب النظرية لا على قوله فلا يحتاج في اكتب النظرية
 فاما مل ان لا يميز عنده طيرة اتماما ان قبل لانه ان التميز العام لا يحصل الا بعد
 العلم بالموضوع لحوان ان حصل ما لزم وبغيره من السوم التماثية فالجواب ان يقال
 المراد بالتميز العام هو التمييز الكامل الذي لا يحصل الا بالمجموع على ما استرنا اليه
 فلذلك اعترض عليه ان لما يتبادر الى الصبر اعترض عليه فانه لو كان المقصود
 التصديق بالموضوع لم تنو ص الاغراض وح لا يرد بالخاص والعام المعبر والمنطق
مع واجيب عن ذلك هذا الجواب للمعترض **مع** بل الحق كلامنا ناقص الجواب
 وتوضيحي لتز التصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع لا تصور الموضوع
 على ما ساد من من هذه العبارة فانه من المبادئ ولما كان التصديق المذكور
 سوقوف على تصور موضوع المنطق وهو ما يتوقف على تصور مطلق الموضوع
 وجب اوله تفر مطلق المنطق لموضوع حتى على التصديق بالموضوعية

معناه
 كونه بدلييا وكسبيا
 لتز ذلك الابطال لا
 كتف بكونه مما جاز اليه
 حتى يلزم من اطلاله

مع الطعام نشاء كونه جلد على نظرون شرآب دورق

رامطوة دأى كى ايدى
جلنى معى ايدى بوط
قوبكى ارضى بواج

م
اول
نصو

مع والى محل محكمه ومحملة ان المط في هذا المقام لو كان تصور ما
صدق عليه موضوع المنطق كى سادر من العبارة لم يضح الى معرفة موضوع
اصلا كما ذكر المفروض لانه عارض له وان كان المط التصديق بالموضوع
كما ذكره العايد بقوله بل الحق احيى الى بيان مفهومه واعلم ان يمكن
محل كلام القوم هذا على ما هو الحق فان مع قولهم لما كان العلم بالخاص
انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الغلاني موضوع المنطق وذلك
لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم موضوع المنطق والعلم بالخاص معنى المفيد وهو
موضوع المنطق مسبوق بالعلم بالعام معنى المطلق وهو مطلق الموضوع
وجب اول تعريف مطلق الموضوع ليحصل منه مفهوم موضوع المنطق ولكن
الصدق بالموضوعية قال ان راجح كالتصديق ان الانسان ان كالتصديق
لنقل التعقيب عليه انفعال النفس عند ادراك امور غريبة فلا يحق الشيء لدراسة
بل الامور سواء وهو ادراك الامور الغريبة فلما السعي يظفر على ادراك الامور
الغريبة ايضا فانهم **مع** واعلم ان العوارض التي يلحق الاشياء لذواتها
اشارة الى دفع ما قيل فان العرض التي يلحق الشيء لدراسة اي بلا واسطة كغير
ثبوته له ايضا فكيف يكون محمول مسيله من مسيله العلم وحقيق هذا الكلام
يقال على محسوس الوسط في التصديق وهو ما بعد العلم بثبوت الشيء للشيء
سواء كان بثبوته لذاته كالتساوي النوراني والثلث للثلاث او لغيره
اخره الوسط في الثبوت وهو ما يفيد حقوق الشيء للشيء في الواقع سواء
كان العلم بمعرفة اياه بديهيا او كسبيا والوسط هنا هو الوسط في الثبوت



والعضية التي من بلا واسطة في التصديق يكون تدبيره ولا يكون من المطالب العلم
القضايا ان بلا واسطة في الثبوت وربما حاج الى وسط في التصديق كما ذكرنا فيكون
من المطالب العلمية هذا وقد قيل لزم العوارض التي يلحق الاشياء لذواتها لا يكون
وبين تلك الاشياء والوسط في الغرض وهو ما يكون من وضا في الحقيقة كالتصديق
بالقوة التي من بلا واسطة في غرض الضمى للانسان فان الضمى عارض له والحقيق
في ثبوت تلك الاشياء وربما حاج الى الواسطة وما ذكرنا من المراد بالواسطة
على الواسطة في الثبوت او الغرض ويندفع ايضا ما قيل كيف يكون الواسطة
مبينا وقد عرفت بما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا والنار ليست كذلك
اذ لا يقال النار لانه نار فاعلم قال ان راجح كالحكم بالارادة الى الحكم بالارادة
فالحكم بالارادة جرد مفهوم الحيوان فلا يكون عارضا للانسان ولكن لقرن
المراد بالحكم بالارادة بالفعل وان يقال ما يكون جرد من الحيوان تردد وهذا
محمول للمثالية مع افتقارها بقاء في المثال ليس بشرط بل محدد الغرض كافي **مع**
ولست بصحيحة لان المحسوس عند العلم من الاثار المحصورة المسماة بالاثار المطلوبة
لاشمله والغير اذ المقصود فيه معرفة احوال الموضوع كالاتان من حيث
انه انسان واللاحق لواسطة المحسوس العلم كالحوان ليس من احوال الانسان
بل من احوال الحيوان فلان في علم الانسان بل في علم الحيوان لرد العلم
قال ان راجح لاه خارج العلم المطلقا كالحكم كذا اللاحق للابيض بالوسط
انه جسم فان الجسم العلم من الابيض هو خارج عن مفهومه او من وجه كالتصديق العار
للابيض لواسطة ان ن قل فيه كذا فانه ان اريد ان الجسم خارج عن مفهوم



ان يدركه بطلان اللازم وانما سطر ذلك لو كان الحكم ادراكا اما اذا كان
 فعلا كما هو مدعى المص فيستدعي التصديق بغير الايقاع فان ثبت المستدل
 مودعه المجموعه فانه يلزم في الاستدعاء التصديق بغير الايقاع سطر الحق
 حيث قال لا بد منه من تصور الايقاع ولم يرد به احد من المصنفين الى فعاد
 السائل وقال لا يتم الملازمه المذكورة التي ادعيتها يقول لو اريد ايقاع
 النسبة يلزم استدعاء التصديق بغير الايقاع وكيف لم وقد فرق سطر
 الامام في الملخص بقول هذا لعدم صحة عطف الحكم في قول الامام على المضاف وصحة عطفه
 عليه في قول المص فاذا عطف على المضاف لم يلزم الاستدعاء المذكور املا فان ثبت
 المستدل الملازمه فانه لا يصح العطف في قول المص ايضا على المضاف للوصف المذكورة
 ولا حتى ان في منع الملازمه واثباتها لا يلا حظ فعلية الحكم وادراكه وان يقدم
 منع الملازمه اول ملكه اسبق ان منهم من هذا المقام فانه من المدعى ان يرق
 فيها الاقدام قال الساج قال الامام في الملخص كل تصديق لا بد فيه من ثلث
 صور ان قال المص في شرح الملخص لشرح لشرح التصديق عبارة عن من صور
 الثلثة لانه لو كان عبارة عنها لوجب ان يحقق ما عليه التصديق كما هو في صور
 ومن البين انه ليس كذلك بل لا بد مع من الصور ان الثلثة من امر رابع وهو
 ايقاع الحكم بالارتباط المعصوم من الطرفين ولا يلزم منه ان يكون الصور ان
 حقيقة التصديق زايه على من الصور ان الثلثة لان تصور ايقاع الحكم بالارتباط
 بغير الطرفين يكون شرطا خارجا عن حقيقة التصديق بل الداخل في حقيقة
 الصور ان الثلثة هو ايقاع الحكم بالارتباط سطر ففقط هذا الكلام الذي صرح

22
 عليه الحكم وشرطية تصور فاعلم ذلك **وهو** وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم
 في المدعى لقول يلزم ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فلا اذ
 ذكر الحكم في التصور السابق عليه فكانه قال لا بد في صورة التصديق من تصور
 المحكوم عليه وبه و تصور الحكم هذا والعامل لشرح قوله هذا الدليل على قوله الامتناع
 الحكم في بعض وجوب تحقيق من الصور ان عند تحقيق ما عليه التصديق لم يلزم
 منه ان يكون من الصور ان د اظه في ما عليه التصديق لحواله ان يكون حصوله عند
 تحقق ما عليه التصديق لالا انه اظهره فها بل لانا من الشرط الخارجية عنها والمحل
 فهو من الصور ان فها حيث قال لا بد فيه اقول يمكن لشرح بان المدعى بوقف
 التصديق عليها مع قطع النظر عن شرطتها وشرطيتها اذ غرضه بيان تقديم
 التصديق على التصديق وهو يحصل بمجرد بيان التوقف فاصل قال الساج واما
 المقالات فثلث المقالة الاولى في المفردات فان قلت المراد بالمراد اما
 ما هو مفرد من اللفظ او ما هو مفرد من المعنى او ما يكون شاملا لهما
 وفاء الاولين لا والثالث ايضا فاسد لعدم شموله اللفظ المركب كالحوا
 اما حواشي الشق الثالث في واما ذكر تحت الاعاط بالتبع في منع المعالة
وهو فالمنطق اذا اراد ان يعلم غير المحصلة ان مع كلام الساج
 موارد لما توقف افادة المعاني مطلقا واسماءاتها على الاعاط
 سطر المنطق في الاعاط من جهة تعليم الجمهور اهم من المنطق وغير
 بالقول الساج **والجواب** بل يقول بكلمة بل للشرقي فان الوجه الاول
 يكون المعية فيه فاصلا والمعاد عاما والوجه الثاني يكون المعية في عاما والمعاد

قال **الشراح** ولولم يعيد حد دلالة اللفظ هذا شروع في بيان السواض اللفظي واللا
 لرام بالمطابقة قال **الشراح** وصدق عليها ان دلالة لفظ الامكان على الامكان
 العام حين اطلق عليه لفظ الامكان قال **الشراح** حرصت عند معنى خرب المطابقة
 عن حد اللفظ لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام حين اطلق عليه ليست
 بواسطة ان اللفظ موضوع لمع دخل فيه ذلك المعنى فيكون تضمينه بواسطة
 ان لفظ الامكان موضوع باريه ايضا وهذا هو دلالة المطابقة اعلم
 تعرف الدلالة بانهم مصاف الى العاقل او المفعول اعني الى السامع او المعنى
 او باعتبار الدلالة من سماع اللفظ الى المعنى من المسامحة ولا يلتبس المقصود
 اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة للفظ بخلاف اللفظ والاشتغال من اللفظ الخامس
 حاله في دلالة قليل من حاله للفظ سببا منهم المعنى من ادنى من اية قبل دلالة فيهموا
 بالمسماحة على ان التثنية المقصود من كل حاله من اللفظ والاشغال قاطن وكذا اذا
 علم اساقه الى جوار دخل مقدر وموان دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يحمى اذا
 اريد ذلك المعنى فان اللفظ عالم بوجه فربما اراة احد معانيه لانهم من معى فلا يكون
 انهم بالتوضيح كما في المطابقة بل لابد من اشتراط فربما اراة فيها ومحصل الجواب
 ان لا دخل للارادة في الدلالة فانه اذا علم ان لفظا موضوع لمعان متعدي فمعنى
 سماعه منهم معانيه باسرها وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما ذمها فانهم **قوله**
 ولا يمكن لتركيب اللفظ موضوعا مخصوصا به من كماله لكن لتركيب اللفظ دالا
 على معان غير معانيه بالاسرار لا يمكن لتركيب اللفظ دالا على معان غير
 معانيه ملحوظة بعصيلة عند الوضع في بليته لتركيب اللفظ دالا على معان

20

غير معانيه بالاسرار لا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لجميع مركبات من اجزاء
 غير معانيه ملحوظة بعصيلة باللفظ فلا يرب مثل الفعل باعتبار التبع الدلالة
 في معنومه فانها غير ملحوظة بعصيلة عند الوضع بل ملاحظه احوالا ويوضع
 اللفظ **قوله** باوضاح غير معانيه احوالا عن الوضع العام كوضع اسم الآلة
 فان هذا موضوع لكل واحد من المشار اليه المذكور موضع واحد يدل على كل من تلك
 المعان الغير المتساوية دلالة مطابقة قال **الشراح** ولا يشترط فيها الدوام الخارج
 الطاهر لتركيبه معان عدم السراطة الدلالة الاسرارية باللفظ الخارج
 مع السراطة باللفظ الدلالة لان عدم السراطة باللفظ الدلالة باللفظ الدلالة
 الدلالة فان العرض من الشرط تحقق الدلالة الاسرارية مع عدم دخل الدوام
 الخارج في تحقق الدلالة الاسرارية اظهر من ان نحن واما معان عليك طررك
 دليل اخر على عدم السراطة باللفظ الدلالة باللفظ الدلالة باللفظ الدلالة باللفظ الدلالة
 ان كان شخص او نوع او جنس العرب والاول كاشف عن الذي هو اشارة
 شخص قابل للبصر والثاني كماله فانه حسب نوعه قابل للبصر والثالث
 فانه حسب جنسه الغريب وهو الجيول لتركيبه قابل للبصر قال **الشراح** واما السراطة
 المطابقة الاسرارية فيفسر لان الاسرارية المحملة لتركيب الاسرار
 غير معلوم لعدم العلم بوجودها مشروط دلالة الاسرارية جميع البصيرة
 وجودها لا يتم بل يتم من المعنى بقصوره واسرارية عدم العلم بوجودها مشروط
 قال **الشراح** يجوز ان يكون من المعاني ما لا يستلزم شيئا كدلالة يقال طابا
 حوار يكون اللفظ موضوعا لجميع بليته على ليقين عدم اسرارية المطابقة

اللفظ الدلالة
 تحقق الدلالة
 الاسرارية مع

المصنف فسيفى ان يكبر من الماينات ما لا يستلزم شيئا كذا لعل ليتقن عدم
 الاستلزام الا لزام لا يتناول فرق ما بينهما فان الجوانب في الاول متعلق
 يكون اللفظ موضوعا للسياط واما وجودها فمعلوم بخلاف الثاني فانه متعلق
 بوجوده تكل الماينة فان وجوده ما عليه لا يستلزم شيئا غير معلوم لسرقل اذالم
 يعلم كذا اللفظ موضوعا للمعنى لعل فلم يتقن عدم الاستلزام المطابقة
 فمعلوم من الاستلزام انه كمالا لتحقيق كحقق والبسيط ثابتة فاذا وضع
 اللفظ بازاو لما تحقق المطابقة بدون التصحفا على الشايع واقله
 انما ليست غيرا ليعايد لنزول اللازم الدمنى ما يلزم من تصور الملتزم
 تصور ولا يلزم من تصور الماينة تصور انما ليست غيرا بل التصديق
 ولكن لنرى عنه بان تصور الماينة اذا استلزم هذا التصديق فمعلوم
 تصور كل واحد من طرفيها والنسبة بينهما **مفهوم** ولو صح الاستلزام لكل تصور
 تصديقا وهو بطل قطعا واللازم من ادراك امر واحد ادراك تصور غير
 مساوية قال الشايع فكثير ما تصور ما ياتى لم يخطر بالبال فقليل هذا
 اطراف بجمع الاستلزام المطابقة اللازم واجيب عنه بان ليس للمانع مذهب ان المانع من
 حيث هو مانع حازان يقول فامو على انه مذهب وبان المراد بغيره قوله ولم يخطر
 ببالنا عرفا مفهوم الغير لا ما عدا ق عليه الغير ولا يلزم الاستلزام فليس على **مفهوم**
 قد يتصور لنزولهم الكلي والحدس ان يكون كذا وكونه جارا وحاصله انه قبل ان
 التعريف فتم الجزء من حيث هو جزء ووصف الجزئية من خارج لازم يستلزم تصور
 الكلي ضرورة لفظ الكلي والجزئية فالنصف بدون الاستلزام غير موجود

مع كلام
 ان ارجع واقله
 انما ليست
 غيرا ان هذا
 التصديق
 ولا يلزم تصور
 كل واحد من
 طرفيها والنسبة
 بينهما مفهوم
 عليه اللازم
 انه معنى بغيره

اذا اراد بالغير مفهومه فالجواب انه ينصرف كغيره من الامور
 الى غير ما هو المقصود من غير لفظه عن هذا التصديق او فخل
 فطوره ما صدق عليه الغير فلا معنى للاستلزام والاعتماد ما عليه



محصل الجواب اما قد يتصور كذا من المكنات مع القول عن كونه مركبا
 مفهوم الكلي والجزئية وليس معنى قولهم التخصيص قسم الجزء من حيث انه جزء للشيء
 فهم الجزء مع وصف الجزئية بل معناه فهم الجزء بواسطة كونه جزءا ان سبب فهمه من
 اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء توسط في تكل الحال وصف الجزئية اذ لا قال
 ان ارجع فان اللازم مما ذكر ليس من عدم الاستلزام المصنف الاستلزام قبل المقصود
 من الاستلزام على سبيل القطع ان اطرح مما ذكر ما عدم الاستلزام المصنف على سبيل
 القطع الاستلزام قائم قال الشايع اما قيد الجزئية ارجع عن التابع الا انهم قال المص
 في الجامع وانما قيدها بهذا القيد لخرج عنه وجود التابع الا انهم في غير صورة و
 وجود المتبوع الاض كوجود الحرارة بدون مما سمى النار فان وجودها بدونها
 ليس من حيث انما تامة لان الحرارة السابقة لها من حيث انما تامة لان الحرارة
 الحاصلة منها ووجود تكل الحرارة بدون مما سمى النار محقق فلهذا لان الحرارة المطلقة
 لزم لكن بامه لافظ وان كانت باقية لما يقول مطلق الحرارة بامه لما سمى
 النار والتابع من حيث هو تابع لطبق وجوده بدون المتبوع فيلزم امتناع
 وجود مطلق الحرارة بدون مما سمى النار والجواب انما لا يلزم لنزول التابع مطلقا
 لا يوجد بدون المتبوع بل التابع الموصوف بالتبعية لذلك المتبوع لا يوجد
 بدون المتبوع فحرارة النار لا توجد دون النار لكن مطلق الحرارة يوجد
 بدونها **مفهوم** فان اردت التخصيص فمفهوم التابع كما يلزم من هذا العبارة
 العلم ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
 كما في قولك الانسان من حيث هو ان قد يراد به التقييد كما في قولك

بعد الانسان من شدة انفعال يبيع ويحول عن الحق موضوع الطلب وقد يراى
 به المعلن كما في قولك النار من حيث انها حارة تحت المادة ومولى قوله النصف تابع
 من صفة ما يبيع ليس من قبيل النان والثالث لان المراد بالسابع هنا مفهوم
 السابع لادانة حتى يبيع اعتباره بعد او تعظيم مفهومه فليس المراد الاول فيكون
 معناه ان النصف مفهوم السابع **وهو** لكن نحوه ما ذكره قال الشرح رحمه الله من ان
 اللان من قبل الحديث قيد للحكم بمعنى انها جهة وقد قدر في المحلطات لتركها العباس
 اذا كانت اصل الوضويات الاربع كانت البسيطة كالصغر بعد القياس
 المذكور ان السقف والارام لا يوجدان مطلقا بدون المطابقة لقول جعل
 الحكيمة متافقة قال ان راجع اما ان يقصد هذه الدلالة لوقيل اما ان
 يقصد حرمة جرم معناه لكان اطهر واعلم ان المراد بالتقصد التقصد الجارى
 على قانون اللغة والالتفات بغيره معنى بلهزم ان يكون مركبا ان قيل
 المراد بالتقصد اما التقصد بالفصل او صلاحية التقصد فعل الاول مدخل المراد
 قبل السمع الى التقصد الى معانيها في تعريف المفرد وعلى النان كخرج مثل القول
 الساطق على احد المفرد لانه يثبت بعد خبره الدلالة على جرم معناه فالجواب
 ان المراد صلاحية صطلح تقصد دلالة جرمه الدال حين قصد بالبدل ذلك المعنى
 والحيوان الساطق حين ما يقصد به الشخص المسبب به لا يقصد بلفظ الحيوان
 الساطق منه مما هو اقل في المعرفة فاعلم ذلك قال ان راجع في جرمه
 ما لا يكون له جرم كمنه الاستسهاام الى فعل وما يكون له جرم لا معناه كالنقطة
 اقول ان ما صدق عليه النقطة ليس له جرم لا مفهوم النقطة تأمل اعلم لتركها

كما في اصطلاح النور والراد وصوت السعة والاد والعشق والاد والارادة هذا
 في كل اصطلاح صحيح لكن على قانون اللغة بغيره لا يبال صدق على غير ما لا يقصد
 جرمه الدلالة على جرم معناه فانه لا يقصد به في المطابقة في اجزاء معناه لا ما يقصد
 بغيره في كل صطلح بل جرمه لانه لا يقصد به لانه لا يقصد به لانه لا يقصد به لانه لا يقصد به

علما ان في حالة العلمية جزء لفظ على جزء معناه باعتبار وضع اخر فان لمعنيين
 باعتبار وضعين مختلفين وهو باعتبار معناه العلمي كزيد في عدم دلالة جزء لفظ
 على جزء معناه وكذا الحيوان الساطق علما والفرق بين الصور بين صور المعنى
 التركيبي والحيوان الساطق جزء معناه العلمي فانه عبارة عن المعنى التركيبي التخصيصي
 فاذا دل جزء لفظ باعتبار الوضع التركيبي على جزء المعنى فدلالة عليه دلالة على جزء
 المعنى العلمي المقصود لان جزء الجزء جزء المعنى التركيبي فبعد الله ليس جزء جزء المعنى
 من المعنى العلمي الذي هو الشخص الانسان لان المعبودة خارجة عن الشخص
 وكذا مدلول لفظ الله فدلالة جزء لفظه باعتبار الوضع التركيبي على جزء معناه
 ليست دلالة على جزء المعنى المقصود فافهم قال السارح وقد مر بالاقام و
 الاحكام لاننا حسب الدات فان قيل المقيم فم يتوهم مخالفة الى الكل ليحصل
 ما يفهم كل قيد قسم فيكون المقيم ايضا باعتبار المفهوم فاجوب ان المراد من قوله
 من المقيم حسب الدات هو ان الباعث عليه هو حصول الدات الى كل الاقام
 لان المقسم من الدات قد قيل ان كل قسم تد على كل على فوردوها
 بالحقيقة اما يكون على افراد اذ معناه بالحققة ان افرادها بعضها كذا و
 البعض الاخر كذا وكان الحقيقة في الحقيقة عبارة عن حقيقة الكل الى اجزاء
 التي من كثره وحلله اليها دون الكل الى حريته فلا سلطان فاعلم **وهو**
 فيما لا يذهب اليه وهم اذا اعتبر النوع دون اعتبار الاصل بعيد جدا
وهو والاول مسبب جدا وجه الاستبعاد دفول اكثر الالفاظ المركبة
 في المعرفة **وهو** وكذا لم يترك له ما يد على عدم التفرص وجه النظر والافا

قال السارح فانما انشيد في كلامه
 والعبود المسمى في مفهوم
 المركب من كل من اللفظ
 وحقيق في المعنى الحق
 دلالة عليه وضع
 على الامور
 على الامور
 حقيقة المركب الواحد
 منها ومنه التفسير
 في مفهوم المعرفة
 انه لا بد من عدم حقيقة
 هذا المجموع في كل
 مع انه لا بد من الحقيقة
 اسما كذا في الكلام
 مثل زيد وجده الله وحول
 ما حقق على معرفة فالتقوية
 في مفهوم المركب كدولة
 في مفهوم المعرفة
 فاعلم

ض

الدليل يحمل ان يكون والا على عدم اعسار المضمن والا لزاما سيما بالمعنى
 الاول بل هذا اول ما يجوز ليس كلام الخارج ما يشعر بالاولوية **وهو**
 والصحيح انه لا يثبت كمالا ليس كمالا محققا الا افراد بالنسبة الى المعنى المضمن والا لزاما
 محقق بالنسبة الى المعنى المطابق فانه محقق في المتباين المذكورين بالنسبة
 الى المعين بدون حقيقة بالنسبة الى المعنى المطابق **وهو** المقصود قال بعض
 الافاضل ملخصه انه بعيد من كسب الطامع لاحسب الحقيقة لان المركب باعتبار
 معنى المضمن والا لزاما ايضا منذ ربح قد لزم اخص من المركب اعسار المعنى
 المطابق فوجب على هذا الوجه ان الافراد كسب المعينين المذكورين مع الافراد
 بحسب المطابقة لما التزم في الاعتبارا افتراضا وجه الترتيب من المركب
 وجودى والافراد عدمى والوجه محاصله انه اعتبر المطابقة في المقسم لان
 اعتبارا بحسب التركيب الذى هو انشرف الترتيب عن اعتبارهما ولكن
 ان جعل وجه الترتيب محاصله المطابقة وفيه انكار من وجه اما اولاه
 هذا غاية اذ كان الافراد والمركب بحسب المطابقة بين الافراد و
 المركب بحسب المضمّن والا لزام لان السيل طلب قابلية اعتبار المركب والافراد
 بحسب المطابقة وعدم اعتبار المركب والافراد بحسب المعينين واما اذا لم
 يكن كذلك بان يكون المركب بالنسبة الى المعينين اذلا ولم ينزل الافراد
 بالنسبة اليهما فلم يتم واما ما نيا فلان لو اريد بغير المطابقة في قوله من الاكتفاء
 بغير المطابقة التضمن والا لزام لم يكن ملايا لما ذكر في صدر البحث من ان
 به ان لو لم يعتبر الاله مطلقا وانرايد به المطلق لم يكن هناك اكفاء لان

الماء

واعلم ان دلالة اجزاء لفظ المركب باسرها على اجزاء معناه الالزام لا يمكن ان
 يكون بالمطابقة لا بالتمثيل لان المدلول المطابق للمركب هو المدلول بالمطابقة
 لا اجزائه ولو كانت دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الالزامي بالمطابقة او بالتمثيل
 لم يكن المعنى الالزامي خارجا عن المعنى الموضوع له اللفظ بل لابد من ان يكون دلالة
 اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الالزامي ودلالة باقي الاجزاء اما بالمطابقة
 او بالتمثيل او بالالزام اذ علم ذلك فنقول ملخص كلام الشارع من ان اللفظ اذا دل
 على صمد المعنى الالزامي بالالزام فاذا دل صمد اللفظ على جزء معناه الالزامي
 بالالزام فلا بد وان لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والجزء الاخر لا يكون مدلول
 ولا مراد فالدلالة للجزء والالزام يمكن معان تتركب حسب المدلول للالزام والمقدرة
 فلا بد وان يكون له مع معانيه معنى الجزء الاول حسب التسليم التركيب حسب المعنى الالزامي
 التركيب حسب المعنى المطابق فلتنازل قال ان ربح الا ان هذا الوجه بعد اولونه
 اعتبار المطابقة وهذا الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب
 مع اعتبار الصمد والالزام فلو اعتبر المطلق في المقدم لم اعتبر الامر مستغن
 بالنسبة الى التركيب والوجه الاول يدل على ان اعتبار المطلق يستلزم دخول
 بعض اجزاء المركب في حد المعزود لهذا الوجه بعد اولونه والوجه الاول بعيد
 الوجوب **مع** فمما في صمد وعلام الى الابد المذكور الظاهر انه لم يقع
 في تمام اتصال الابد ويلو قولها بمخبر اعني في مثل الكمال وضربا **مع**
 ولو قيل اللفظ المعزود اما ان لا يصح معناه لان خبره وحده لا تعال اذا قيل اللفظ
 اما ان لا يصح معناه لان خبره كان معناه اما ان لا يصح معناه لان خبره فان

هذا الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب مع اعتبار الصمد والالزام فلو اعتبر المطلق في المقدم لم اعتبر الامر مستغن بالنسبة الى التركيب والوجه الاول يدل على ان اعتبار المطلق يستلزم دخول بعض اجزاء المركب في حد المعزود لهذا الوجه بعد اولونه والوجه الاول بعيد الوجوب

محمّد الطاهر
 عند المحقق
 الاداة والاشارة
 معناه

المخبر هو المعنى ولا فرق بين العبارتين لا نقول اذا قيل المعنى اما لا يصح
 لان خبره خلاف اذا قيل اما ان يصح معناه لان خبره فانه لا يعقّف لتركيب الاخبار
 حال كونه مستفاد من ذلك اللفظ بل هو اعلم من ان استناد منه او مما يراه فانهم
مع وهذا الكلام حق اقول منه ثبوت فان المعنى الغير المستقل كما لا يصح لان خبره
 وحده لا يصح لان خبره بانفسه منتهى واحد اليه مشكل من ذلك سره قدس في
 مواضع من كتبه بعدم صلاحته كون الكلمة باعتبار مجموع مفهومه المركب الحديث
 المستقل والنسبة التامة الغير المستقلة وعدم صلاحته كون الصمد باعتبار
 مجموع معانيه التركيب من معناه المركب من الذات والحدث والنسبة السعيدة الغير
 المستقلة بمخبراتها وتعليقها بان النسبة لعدم استقلالها لا ينبغي ان يصرح بها
 ولا عنها لا صمد ولا مع غيره فان قلت فكيف يصح القول خبره لان لا خبر قلت
 الاداة باعتبار مفهومها الاصل الغير المستقل لا تقع بمخبراتها لا وحدها ولا مع
 غيرها لكن قد تطلب بعد ذلك المصداق الى مفهوم مستقل فيصير لا يقع خبره
 من الخبره والخبر عنه فلا في الخبر لا يقع خبره من الخبره باعتبار مفهوم الاصل الذي
 هو الرابط السليبي بل باعتبار ما يعيد اليه من معنى مستقل ولذلك سميت **العقيدة**
 التي وقعت لاجزاء من مجموعها او موضوعها مع دوله فلسفة هذا المعنى فانه من مسا
 الحقيقة المحققة والاشارة وطريقة من حيث لفظه مع في كنه قائم
 في وجه **مع** الكلمة الى اقاسمها لانها اما ان يدل على معنى في نفسها **مع** وكثير من
 تلك العلامات والاصوات كقول قديسين وكقول ماء البائيت الى كنه والدلالة
 على الزمان وكوتها على صيغة الماضي وحل المضارع والامر **مع** وله كرسيا

هذا الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب مع اعتبار الصمد والالزام فلو اعتبر المطلق في المقدم لم اعتبر الامر مستغن بالنسبة الى التركيب والوجه الاول يدل على ان اعتبار المطلق يستلزم دخول بعض اجزاء المركب في حد المعزود لهذا الوجه بعد اولونه والوجه الاول بعيد الوجوب

موظفهم العباد من رده ان الزمان عند اختلاف الية في بعض المواد
 اختلاف الصفة مسلمة لا خلاف في تهم شهادته لكن يرد المنع لجواز التكرار
 المجموع والا فلا يجوز ان يكون هذا هو المادة بشرط البينة وكذا مع قوله
 واحاد الزمان عند اتحاد الصيغة مع اختلاف المادة يدل على استعمال البينة
 في الدلائل فانما لو لم يكن مستقلا وكان المادة دخل فيها لخصص اختلاف الزمان
 عند اختلافها ولكن قد لا يحقق ذلك ان السداد احاد الصيغة احاد الزمان
 يدل على الاستعمال في يرد عدم الاستدلال في المضارح فان الصيغة هناك
 متحدة والزمان مختلف لكن يرد عليه المنع لجواز ان يكون المجموع في الادامات
 شرط البينة على اما مستول مع قوله واحاد الزمان عند اتحاد الصيغة بل
 يحقق من الصيغة المعينة المضارح مثلا سلمت زمان الحال والاستعمال ولا
 يختلف شيء من الزمانين باختلاف المواد نعم يمكن ان يورد على هذا كلام
 الشارح معارضة بان يقال لما ثبت مدسند على لزوم البينة ليست مستقلة في
 الدلائل ومواد الزمان عند اختلافها واختلافه عند اتحادها والذي خط
 بابها وحسم مواده الاستطال هو ان الية ليست جردا والاداء على الحدوث
 والزمان في الكلام هو المادة بشرط البينة يحصل الكلام ان ما يصلح لان
 خبره ان دل بالصفة عبارة الية المعارضة له على زمان معين من الية
 الثلاثة في الكلام فخرج عن الحد ما لا يدل على الزمان وما يدل على عوارته البينة
 على مطلق الزمان كما ان زمان وما يدل على زمان معين من الية الثلاثة
 بالصفة كالصبر والغبوق وما يدل على زمان معين من الية الثلاثة بالصفة

كفد
 مذهب

كفد وامس وان يكون ولكن ان يقال مثل القدر والامس لا يدلان على زمان
 معين من الية الثلاثة فان المراد بالزمان المعين في التعريف مطلقا في
 الحال والاستقبال وامس لا يدل على مطلق الماضي وكذا عند الايدل على مطلق
 المضارع فاعلم ذلك فانه من المواضع المخلقة والمبادئ المفصلة من هذا الكتاب
 الذي لم يتم حول سرادق دقايقه الا واحد من اول الباب **مع** فالاول ليقول
 لما يطلق ما ذكره من اختلاف الزمان فيب اختلاف البينة في صورته يقال اه
 قلنا ان ما اطلق هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان
 استواء المدلول لم يستلزم استواء الدلائل فلي لم يحقق بطلان ما ادعاه قال
 فالاول **مع** فان قلت يلزم من ذلك ان من سقيم ما يصلح لان خبره ان ما يصلح
 لان خبره ان لا لا يفي ان لا يلزم ذلك من سقيم المص ما يصلح لانه ان ما يدل
 البينة على زمان معين والما يدل عليه ففي كلامه لهذا النوع **مع**
 فلما مور لنظية كوقوعه مصدرا ومضا فاحوزو يدي وصفه فوسر واسبوا
 رويده امر ودين **مع** فلي هذا ان على ذكرنا المص يكون امتياري الاداة
 عن اخوها بعدد من وجودين اميين الاسم في الاداة تعيد وجوده عن
 الكلمة بغير عدم **مع** اراد بالالفاظ اي اراد بالالفاظ التي هي الاجزاء
 اجزاء مركبة كل منها من الحروف كزيد قايم فان كل واحد من اجزاء مركبة
 من الحروف وما كروف ما يتبادل اي ما لا مرك من الحروف بل كل منها في واحد
 كقولك بك فان كل واحد من اجزاء حرف واحد او حرف واحد والآخر
 من الحروف والالفاظ الحرف على الاسم كسب اللغة و اراد في كلام العلماء **مع**
 لان انقسام اللفظ الى الحرف والجنس اما هو كسب اتصاف معناه بالجزئية

ان من ما يصلح لان
 خبره ان ما يصلح لان
 خبره ان لا لا

حوار وفكرته رويته تعالى
 فوكلكه مركبة من حرف
 واسم لان حرفه فكيف
 معار لان كل واحد من
 اجزاء حرف

والطية اقول ان اريد بالاتصاف الاتصاف بحسب نفس الامر من غير
اعتبار الوصف فمن الفعل والحرف يصف بالحرف كما ان معنى الاسم باللفظ
والجزمه والاعراب الاتصاف المطاوع للوصف كما ينهم من الظلام فلان
ذلك بل انقسام اللفظ الى الكل والحرفين وان بعض افراد اللفظ
افراد اللفظ مع لا يصلح لان يقال على كثيرين وان بعض افراد اللفظ
مع يصلح لذلك فان قلت المصير هم محتص الى مشترك وذلك بان يلاحظ
بعض افراد المشترك ام محتص به فمحتص الى المشترك من ذلك
البعض وغيره لمحصل مشترك من ذلك البعض فقط فلا بد ان اعلم اللفظ
الى الحرفي الحسا وللفعل والحرف فمحتص من ذلك البعض فقط فلا بد
من ان يعلم عدم صلاحية معناه معناه للمقولي ومعناه من حيث هو معناه
لا يمكن لنزكهم عليه سني قلت اذا انفصل معنى الفعل فكما يعلم لنزكهم
من حدث وسبه معينه يعلم ايضا عدم صلاحية المقولي وكذا اذا انفصل معنى
الحرف فكما يعلم لنزكهم من الحرف سبه مخصوصة تعلم عدم صلاحية المقولية
فما مل **وهو** فان من حيث هو معناه انما قيد بالحيثية لانه اذا قيل مع ما
يصلح للحكم عليه لكن ذلك ليس معناه من حيث هو معناه فان معناه من
تلك الحيثية ما يرد به في حالة الربط **وهو** وهذا المجموع اعني الحدث
مع النسبة المحفوظة به ذلك الاعتبار بمعنى غير مستقل بالمفهومية كما ان
مع الحرف لا يفهم الا بعد ذكر متعلقة المحض لا يفهم معنى الفعل ايضا
الا بعد ذكر عامل معين فان معناه الحدث مع النسبة المحفوظة المحفوظة
سهما على انما الة لملا فظتها فقام به كذا الفاعل لم نهم معناه فلا مستقل

مختصة من
سائر معاني
كذلك او
مجموع من
وضع على
عليه لكن
ذكر

بالمفهومية باعتبار مجموع معناه وبالمجتمعة فالحرف لما كان موضوعا لمعان
نسبية مخصوصة هي الالات لملا فظها معان اخر ومعنا عام لم يمكن لنزكهم
محموم عليه ولا محكوم ما به اذ لا بد في كل واحد منهما لنزكهم يكون ملحوظا بالذات
لممكن اعتبار النسبة منه وبين غير والاسم لما كان موضوعا لمعان ملحوظة
بالذات مستقلة بالمفهومية ولم يغير معناه سبه ماله يمكن الحكم عليه والحكم به اما
الفعل على اعتباره في الحدث ومنه مستقل بالمفهومية وغيره استجابة الى غير
سبه ماله على علاقة طرقيها وجب ان يكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر
في مفهومه ذلك ووضعا وان ذكر فاعلم ان يحصل تلك النسبة اما بمجرى معناه
ولا يصلح للحكم عليه ولا للحكم به فان قيل كما ان مجموع الفعل والفاعل هو قوام اللفظ
منه سبه غير مستقلة صط فان صارت النسبة آلة لتعرف طالعها لكل الصو فقام
سهما ومنه ذات له القيام ونسبة سهما الى الة لملا فظتها فلم جاز كون الصو محكوم
عليها ومحكوم ما به دون الفعل فالحرف لنزكهم المعبر في الصفة ذات ما من حيث سبه اليه
الحدث فالدات المبهمة والحدث ملحوظان بالذات واما النسبة في ملحوظة بالذات
بل انما معينة غير معصورة اصلية من المعبرة بعبودية لها الدات المبهمة وصار
المجموع كشيء واحد في زمان يلاحظ فيها مائة جانب الدات اصالة فيجعل محكومها
عليها ومائة جانب الحدث اصالة فيجعل محكومها بها واما النسبة فيها فلا يصلح للحكم
عليها ولانها لا وحدة ولا مع غير فالعدم السعلا لها والمعتبر في الفعل سبه ماله
بعضي انما ذات مع طرفها غير ماله وعدم ارتباطها به وهي المقصود من العبارة
فلا يصور في الفعل ما هو في الصفة بل معين وقوعه باعتبار جز معناه وهو
الحدث فاعلم ذلك **وهو** والعرفي حرمان من الاتقاسات يحصل هذا
المعنى لنزكهم المقيم استدعي الحكم والوصف والمالات من الصفات صفات

فان قيل ان قوله لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد
 من هذه الامور لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد

بالنسبة الى معانيها الثانية يكون صحتها عند السامع وبما ان عند اصل الواضع الاول
 وبالنسبة الى معانيها الاولى بالعكس فلا يرد ان الصلوة قد استعملت في معانيها
 الاولى وموارد عدة فاقول ان رجح من الجنب والبنان والجر هذا انما هو المقصود
 لسان ذات قوايل الاربع فانها لا تنضم فيها وتترك قوله الى ذات القوايل الاربع
 كان اول **فصل** الاول لنتناول الحركة حول الشيء ففي كلامه ان رجح من
 وجهين احدهما معجم الحركة وثانيهما التخصيص بالكل فلو قال فانه للحركة في الشيء
 لا يتم وكذا لو قال فانه للحركة حول الكل **فصل** وجب ان يجعل التام ان يعني لشي
 المعيد اذا كان معنى المنحول مستوف في المذكور والموت فلا بد من التاويل
 في لفظ الحقيقة فقد اورد الجوهريين احدهما ان السائل للمقل من الوصفية الى
 الاسمية لان علامتها السماع عن التام الى الاسمية الحق باخر السائل للدار على
 عدم تقاء المعنى الوصفى وباسمها ان ذلك المعيد اذا كان جاريا على موصوف
 موت عليه مذكور لا بد له من التاويل فجعل لفظ الحقيقة في الاصل حارثة على
 موصوف موت مذكور فان رجح وهو فاسد لانه المراد في موارثه اذا
 ان على تقدير تسليم اتحادها بحسب الدات لا يتحقق المراد في سبها لان المراد في موارثه
 الاتحاد في المنزوم لا الاتحاد في الدات مع ان الساطق والعصم لا يتحدان ذاتا
 لصدق الساطق على لا يصدق عليه النصيب وكذا السيف والصارم لصدق
 السيف على لا يصدق عليه الصارم والاخبار في الدار فلما موارث لا يصدق
 كل منهما الا على ما يصدق الاخر والى ليدل على ذلك جعل الاتحاد بحسب الدات
 متناه الطن في المتنا ومن فقط تامر **فصل** اذ فيه نوع اقسام ايضا الى
 كما لفرقة نوع بسس والاقوال الاظهر لشيء هو صحة السكوت تعبير العابقة

فان قيل ان قوله لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد
 من هذه الامور لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد

فان قيل ان قوله لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد
 من هذه الامور لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد

تامة ويمكن ان تنزل ايضا قيد للضمير فافيه الى كما لفرقة قوله تعيد فابق تامة نوع
 اقسام لا يباينها العابق الجدين كدليل قوله يصح السكوت عليه نوع اقسام لا يباينها لاسق
 للمخاطب اسطار اصلا ولا بعد جعل قوله ولا يكون مستقبعا فقيرة لقوله تعيد فابق
 تامة ولا محال لتوهم ان المراد بالعابقة التامة الفاسقة الجدين وج ذلك قوله تعيد فابق
 تامة للدلالة الطاعة على لشيء المقصود من المكسب التام اذ في النسبة التامة الى لا تحصل من
 عيبين **فصل** واما اذا صدق الصدق مطابقة النسبة الاتباعية او قيل الصدق
 مطابقة الحكم للواقع والكذب عهدهم مطابقة قوله قال المحقق السعادي ان يرد الحكم
 فلهذا الوقوع والدار وقوع واعرض عليه رحمه الله بانه لا بد في المطابقة من الامر اذا
 كان الحكم مع الوقوع لم يتحقق الامر ان بل يلزم مطابقة الشيء لنفسه فالحكم بالحكم
 فلهذا الاتباع فاصدق مطابقة الاتباع لما موارث الواقع واجيب عنه بان الوقوع
 المراد في غير الوقوع وقوع حسب نفس الامر فانه قد نذر في لشيء اكات مع انه ليس
 بكا في الواقع ولا يلزم مطابقة لنفسه فاراد بالنسبة الاتباعية فلهذا الوقوع
 ولا يعني لشيء النسبة الاتباعية على الوقوع اظهر وان جعل مطابقة الوقوع الذي
 هو جزء الجزء منشا لصدق اول من جعل مطابقة الاتباع الذي هو خارج عن مبحثنا
 لصدق تامل **فصل** قيل عليه كيف يصح ادراج في التثنية مدامع وقوله واصب اثبات
 للمقدمة المنوطة وحاصله انه مندرج تحت النسبة لانه لا يدل على طلب الفعل ما يوضع
 دل بالوضع على طلب النعم الذي ليس بفعل وقوله تعيد ان يقول او منع للمقدمة
 المذكورة من قوله لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل وحاصله هو ان لا يرد ذلك
 انه لا يدل بالوضع على طلب الفعل قوله لانه دل بالوضع على طلب النعم قلنا
 لا يدل على المدعى لان النعم لغة فعل على ان لا يرد على طلب النعم بل يدل على

فان قيل ان قوله لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد
 من هذه الامور لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد

فان قيل ان قوله لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد
 من هذه الامور لا يصدق في كل واحد من هذه الامور
 بل يصدق في بعضها فاجاب بان قوله لا يصدق في كل واحد

طلب السمع الذي هو فعل كسب الحقيقة فافهم **هـ** بل هو الفعل أو كيف يعبر
 انفعال ان كان عبارة عن حصول وكيف كان عبارة عن الصورة الحاصلة
هـ والمصادق من الالفاظ معانيها المعروفة كسب اللغة لا بد من اعتبار معانيها
 المنهية كسب اللغة والامكن من مثل اتم واعلم امر **هـ** فصدق على الاستفهام
 انه يدل بالوضع على طلب الفعل فالفعل في قول المص فان دل على طلب الفعل الم
 من فعل المحاط به فعل المكمل **هـ** فان قلت انما تبت المقدمة بالمنوعة من قوله لكن
 لا يدل بالوضع اهـ والجواب نقض اجمال معنى قولك انما تبت المقدمة بالمنوعة من قوله
 لكن الاستفهام عر دل على طلب الفعل الذي من افعال الخوارج ولعل ما لا يدل
 على طلب ذلك هو المسند لا يكون جميع متدانة صحيحة لانه يلزم منه امر بطلب وهو
 خروج من مثل ففهم وعلم عن تعريف الامر **هـ** والامر في ذلك سهل قيل في الامر
 في الساب من المعنى المعقول وبين الاصطلاح سهل والط ان معناه لزم الامر
 2 كون المتأخر غير مريد اذا لوحظ المقصود سهل **هـ** ويمكن احراره عنه اهـ قيل
 كيف نفسى بطلبه فعل وهو الكف فيبطل التمرعان طردا وعكسا وقد وثق
 المراد بالكف المط بالهن الكف عما هو مما قد الاشتقاق فان المط بلا نقر
 هو الكف عن الضرب المط بلا نقر هو الكف عن الكف الذي هو ما قد الاشتقاق
 والمط بالامر فعل بغير كنه عما هو مما قد الاشتقاق فان الكف مثلا لا يطلب الكف
 عن الكف فلا يخرج هو الكف عن تعريف الامر ولا بد من كنه النهي **هـ** والمط من
 الغير اما فقط على ان وهو ان من يقول لزم المط بالهن هو الكف **هـ** اما قوله
 مع عدمه على داي وموراي من يقول لزم المط بالهن عدم الفعل قوله فالاول

ان تعار لمخض ما ذكره هو ان المقصود هو من الاستفهام الفهم من حيث هو
 حصول الصور والتصديق ولما لم يحقق الفهم بدون السمع الذي هو فعل المحاط به
 يكون ذلك ايضا مقصودا لكن لا مرش مبول من حيث التمرعان فحصل منه ومن هو علمي
 وفهم السمع الذي هو فعل المحاط به كما في سائر امثله الامر فان المقصود من ضرب
 وهو الضرب ويقصد الفهم ايضا لكن من حيث حصل من الفهم فلا بد من تعريف
 الاستفهام من قيد الحثية لمرح كوعلمي ولا بد في تعريف الامر من تعريف الاستفهام
 عنه ويمكن ان يقال محله ان المقصود من الاستفهام الفهم من حيث هو ففهم
 مع قطع النظر عن خصوصية السمع الحاصل هو منه ومن هو علمي وهو المقصود من
 حيث هو والفهم ايضا مقصود لكن من حيث حصل من السمع المقصود فعل التمرعان
 لا بد في تعريف الاستفهام من قيد الحثية دون تعريف الامر وهذا اقر الى الصواب
 واليقى عبارة الكتاب **هـ** واعلم لزم المراد بالخارج في قوله حصول ثمة في الخارج خارج
 ومن المكمل ليللا يستقص عند اعلم وافهم قال الخارج المعاني على الصور الدنيوية
 اعلم لزم الصورة الدنيوية كما يطلق على كنفية حصل في العقل من امر استطلاع
 في الصورة يطلق ايضا على المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك
 لزم الصورة الدنيوية التي تنقسم الى الكمال الفهم لا المنع نفس تصور من وقوع الشبهة
 والجزئي الذي منع نفس تصور عن الشبهة هو المعنى الثاني ومن حيث يعقد
 باللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم من اللفظ يسمى منوما وفي التعريف نظر لانه قد
 احد الوضع في تعريف المعنى وقد فرغ سابقا جعل اللفظ بآراء المعنى ويمكن لزم مراد
 المعنى المعقول والمراد من قوله حيث وضع بآراءها الالفاظ ما يكون للوضع ظل
 له فانه يشتمل المعنى التضمني والامر **هـ** وذلك اما يكون بالوضع قيدان اتم الى

سر حال

طلب السمع الذي هو فعل كسب الحقيقة فافهم **هـ** بل هو الفعل أو كيف يعبر
 انفعال ان كان عبارة عن حصول وكيف كان عبارة عن الصورة الحاصلة
هـ والمصادق من الالفاظ معانيها المعروفة كسب اللغة لا بد من اعتبار معانيها
 المنهية كسب اللغة والامكن من مثل اتم واعلم امر **هـ** فصدق على الاستفهام
 انه يدل بالوضع على طلب الفعل فالفعل في قول المص فان دل على طلب الفعل الم
 من فعل المحاط به فعل المكمل **هـ** فان قلت انما تبت المقدمة بالمنوعة من قوله لكن
 لا يدل بالوضع اهـ والجواب نقض اجمال معنى قولك انما تبت المقدمة بالمنوعة من قوله
 لكن الاستفهام عر دل على طلب الفعل الذي من افعال الخوارج ولعل ما لا يدل
 على طلب ذلك هو المسند لا يكون جميع متدانة صحيحة لانه يلزم منه امر بطلب وهو
 خروج من مثل ففهم وعلم عن تعريف الامر **هـ** والامر في ذلك سهل قيل في الامر
 في الساب من المعنى المعقول وبين الاصطلاح سهل والط ان معناه لزم الامر
 2 كون المتأخر غير مريد اذا لوحظ المقصود سهل **هـ** ويمكن احراره عنه اهـ قيل
 كيف نفسى بطلبه فعل وهو الكف فيبطل التمرعان طردا وعكسا وقد وثق
 المراد بالكف المط بالهن الكف عما هو مما قد الاشتقاق فان المط بلا نقر
 هو الكف عن الضرب المط بلا نقر هو الكف عن الكف الذي هو ما قد الاشتقاق
 والمط بالامر فعل بغير كنه عما هو مما قد الاشتقاق فان الكف مثلا لا يطلب الكف
 عن الكف فلا يخرج هو الكف عن تعريف الامر ولا بد من كنه النهي **هـ** والمط من
 الغير اما فقط على ان وهو ان من يقول لزم المط بالهن هو الكف **هـ** اما قوله
 مع عدمه على داي وموراي من يقول لزم المط بالهن عدم الفعل قوله فالاول

ان تعار لمخض ما ذكره هو ان المقصود هو من الاستفهام الفهم من حيث هو
 حصول الصور والتصديق ولما لم يحقق الفهم بدون السمع الذي هو فعل المحاط به
 يكون ذلك ايضا مقصودا لكن لا مرش مبول من حيث التمرعان فحصل منه ومن هو علمي
 وفهم السمع الذي هو فعل المحاط به كما في سائر امثله الامر فان المقصود من ضرب
 وهو الضرب ويقصد الفهم ايضا لكن من حيث حصل من الفهم فلا بد من تعريف
 الاستفهام من قيد الحثية لمرح كوعلمي ولا بد في تعريف الامر من تعريف الاستفهام
 عنه ويمكن ان يقال محله ان المقصود من الاستفهام الفهم من حيث هو ففهم
 مع قطع النظر عن خصوصية السمع الحاصل هو منه ومن هو علمي وهو المقصود من
 حيث هو والفهم ايضا مقصود لكن من حيث حصل من السمع المقصود فعل التمرعان
 لا بد في تعريف الاستفهام من قيد الحثية دون تعريف الامر وهذا اقر الى الصواب
 واليقى عبارة الكتاب **هـ** واعلم لزم المراد بالخارج في قوله حصول ثمة في الخارج خارج
 ومن المكمل ليللا يستقص عند اعلم وافهم قال الخارج المعاني على الصور الدنيوية
 اعلم لزم الصورة الدنيوية كما يطلق على كنفية حصل في العقل من امر استطلاع
 في الصورة يطلق ايضا على المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك
 لزم الصورة الدنيوية التي تنقسم الى الكمال الفهم لا المنع نفس تصور من وقوع الشبهة
 والجزئي الذي منع نفس تصور عن الشبهة هو المعنى الثاني ومن حيث يعقد
 باللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم من اللفظ يسمى منوما وفي التعريف نظر لانه قد
 احد الوضع في تعريف المعنى وقد فرغ سابقا جعل اللفظ بآراء المعنى ويمكن لزم مراد
 المعنى المعقول والمراد من قوله حيث وضع بآراءها الالفاظ ما يكون للوضع ظل
 له فانه يشتمل المعنى التضمني والامر **هـ** وذلك اما يكون بالوضع قيدان اتم الى

كالاسان فاذا حصل مفهومه فاقول ان الشرح فان لم يمنع الشره من حيث انه متصور
 هو الكل اعلم ان المراد بالشره بين كثير من مطابقة الحاصل العقل لكثير من
 المطابقة لكثير من انه لا يحصل من العقل كل واحد منها اثر محدد فاما اذا راينا ان
 وجوده عكس حقيقة حصول منه في اذنا بنا الصورة الانسانية المعرأة عن المواضع
 واذا راينا بعد ذلك حاله ووجوده ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل ولو
 العكس الامر كان حصول تلك الصورة من خالده دون ان يدرك ان راجع وانما
 قيد بنفس الصور لان من الكليات انه المفهوم من ظاهر الخاشية انه لا يتكبد
 للتعبيد بالصورة على ما في بعض النسخ وحاصله انه لو قيل ما لا يمنع عن الشره
 لنهم لنزاع الكل ما لا يمنع في نفس الامر عن الشره بنفس الصور على ما في النسخ
 الاخرى وهو الجبرس ولكن ان كان هذا تعليلا للمعتقيد وحاصله ان لو قيل الكل ما لا يمنع
 عن الشره لنهم ان المقصود ما لا يمنع حسب نفس الامر فمدخل مفهوم واجب الوجود
 من الجبرس ولو قيل ما لا يمنع بقوله عن الشره لنهم ان المقصود امتناع الشره
 حسب التصور والحصول في العقل سواء لو حفظ منه ان المقصود امتناع الشره حسب
 التصور والحصول في العقل سواء لو حفظ منه شره احرار لا نكسر في قول مفهوم
 الوجود في الجبرس اذا لو حفظ منه ان التوحيد فان العقل لا يمكن فرض الشره
 شامل **قوله** اعلم ان المراد منه ان منع المصروف العقل **قوله** ان يمنع العقل ان
 يمنع المفهوم العقل من ان يحله ان جعل العقل ذلك المفهوم مسكنا ومنع من ذلك اي
 يمنع ذلك المفهوم من ان لا يمنع من الاشياء ان راجع وكما لكليات الغرضية في ادراجها
 تحت الكل ففاد او الكل لا يمنع بصورة عن الشره والتصور هو حصول صورة الشره
 في العقل ولو كانت كليات لكانت الاشياء والذات كخطها لما هو ان يقال الشيء الماخف

في
 التفسير
 في
 التفسير
 في
 التفسير

في تعريفه التصور باليمن اللغوي الشامل للموجود والمعدوم والاشياء واللاوجود
 فاقول **قوله** فان كل ما عرض في الخارج الظاهر ان يقال فان كل ما في الخارج فهو
 فهو شيء في الخارج وكل ما في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة **قوله** واما البنية
 الباقية ليرقى ان اريد ان البنية الباقية اجزاء جميع جزئياتها فهو من الفصل
 المقسم للجنس حتى لو لم يكن الجنس حوله وان اريد اننا اجزاء البنية فاعرض العام والخاصة
 جران لمحصها فصولها لا يكون صحيحا يجب بان المعترض في الكليات افرادها الحقيقية
 على ما سيجي والحاصل افراد عبارية فانه اذا احدثت من حيث ذواتها كانت غير الشيء واذا
 اعتبر افرادها بامور خارجية كانت افرادها حسب هذا الاعتبار اقوال البنية الباقية اجزاء جميع
 جزئياتها وحصل الجنس لا يكون من جنساته الجنس من حيث هو جنس فانه عرض عام بالنسبة الى
قوله ان ما يعادل الكلية يعادل الملكية والعدم ان قيل لابد من مثال من موضوع قابل للملك
 الملكية والعدم كالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عما يشترك في ما لا يمنع الشره
 المنع عن الشره فلا يكون بين الكل والجنس الحقيقي السابغ المذكور في الجواب ان
 المفهوم موضوع قابل لشخصه او بوجه او جنه ومن شأن جنس الكل ان يكون مانعا
 فان جنه هو المفهوم وقد يمنع الشره اذا حقق في جنس الجنس **قوله** فالاولى لشر
 يذكر وجه المسية في الكل والجنس الاضافي ثم يقال وانما هي الحقيقة ايضا جزئياتها
 اخص من الجبرس الاضافي هذا انما يصح لشره كانت الكلية الجمعية التي هي صلاحية
 فرض الاشراك بين كثيرين او اضافي كما قال بعضهم اما اذا لم يكن كذلك كما سيجي
 به قدس سره فالاول لشره وجه التسمية في الكل الاضافي والجنس الاضافي ثم يقال وانما
 من الحقيقة كلياتها لانه اعم من الكل الاضافي فاطلق اسم العام على العام وانما هي الجبرس
 الحقيقة جزئياتها لانه اخص من الاضافي فاطلق اسم العام على الخاص ويكسر لشره انما يمكن

في نقل اللفظ عن المعنى القوي الى المعنوم الاصطلاحي مناسبة المعنى اللغوي مع بعض
 افراد الاصطلاح ولا شك في المذکور منها هو الكل المعنى وجزئي الحقيقة الكل
 الاصافي من افراد الكل المعنى فلا حاجة على ذلك التقدير ايضا الى ان يقال
 الكل المعنى فاطلق اسم الخاص على العام وقيل الاول لانه لزم ان يكون
 لجزئي عابا فيكون الجزئي كلاً والكل جزء والكل له سببه الى اجزائه لكونه مركباً منها
 والا حاداً له سببه الى الكل لكونها اجزائه والكل جزئي والجزء كل لكونه منسباً
 الى الكل قال الساجد اما الاحتفاظ فقد نشي للمية وجرسه الساجد فيها لما شئت للمصدر
 فاعلم ان ان رج قد رقت ان الغرض من وضع من المتكلمة لانه اه ملخصه انك قد رقت
 عما ذكره من ان المعاد الاول في المعاني المفردة الموصلة ان الغرض من وضع من
 المعاد معرفة كسبة السبب المجهولات التصورية فلا يثبت فيها الاعماله دخل في ذلك
 الاكتساب الجزاء لا دخل له فيه فلا يثبت في تلك المعاد عنها بل نقول لما كان المنطوق
 لاكتساب العلم ولا يثبت في العلم عنها صار منطوق مقصور على سائر الكلمات
 واما لا يثبت عنها في العلم لان المقصود من العلم معرفة الاحوال العارضة للشيء
 الباقية سعاد النفس المسماة بالانوار المطلوبة واحوال النفس من حيث هو جرمي متغير
 مسددة فلا يثبت عنها فيها وانما الجزئيات غير منضبطة لثباتها وعدم انحصارها
 نفى الفقه الانسانية سفا صيلاً فلا يثبت عنها قيل عليه ليس لكل الجزئيات
 معرفة متبدلة واما المتغير هو الكاين العائد واما الجزئيات المفردة فلا يتغير
 اصلاً وثبت عنها في العلم اقول وبه ايضا عليه انما المقصود قد عارض
 بواسطة الجزء الاظم من الاعراض الدائمة فيمكن ان يسمي من الجزئيات بان يخل عليه العارض
 والسطح المفرد الاظم مثلاً يثبت عن زيد بان يخل عليه الاحوال العارضة له بواسطة

الاسانية والحوالية وهي غير متغير ولزم عدم الضبط الجزئيات يدل على ان لا يثبت عن
 جميع الجزئيات ولا يدل على ان لا يثبت عن بعض الجزئيات ولو حمل قوله وعدم الضبط عليها
 عدم الضبط الاحوال كما هو الظاهر لم يوجب الاشارة الى **مع** والجزئيات مستقيمة
 متبدلة يعني لما كانت الجزئيات متغيرة متبدلة فيتعذر معرفتها على وجه يتبين في الواقع
مع قلت اما ذكره منها فمقصود منه من الجزئيات الحقيقة اراد لزم التصور لثباتها
 اذا لم يثبت بيان احوال الشيء واعلامه لا بيان معنومه وقد يقال على تقدير تسليم ذلك
 فلا يثبت ان يثبت عن الجزئيات فان معنوم الجزئيات كل قال الشيخ ومع ذلك يقال ان العلم
 خارج قال المحقق في شرح المخلص فيجب الشيخ في الشفاء ان العلم اما ذاتي واما
 عرضي وفرد الذات لما لا يكون خارجاً عما عليه حتى يتناول الماهية واللامام
 منع ذلك واجمع عليه بان نفس الماهية لو كان ذاتياً فلا يحل اما ان يكون ذاتياً
 لنفسه او لغيره والا لولا ان العلم لا يكون منسوب الى الذات والشيء الواحد لا يكون
 منسوباً ومنسوباً اليه والسان ايضا من لان الذي يكون الماهية ذاتياً له لا بد من
 يكون مركباً منه ومن يتغير ولو كان كذلك يكون الماهية احداً جزاء كل كذا
 لا يكون نفس الماهية لان حركتها لا يكون نفس واحداً واختيار الشيء الثاني
 قوله في يكون احداً حركته ولا يكون تمام الماهية قيل عليه ان من ان ليس تمام الماهية
 النوعية هو من وان من ان ليس تمام الحقيقة الشخصية مسلم لان العرضيات مثل كونه طويلاً
 او قصيراً اختلف في الشخص من حيث هو شخص وفارقة عن الماهية النوعية ولكن لا يلزم
 من ذلك ان لا يكون نفس الماهية لان المراد بالماهية الماهية النوعية على انما هو ذلك
 الماهية حسب اصطلاح المنطق وهو لا يكون خارجاً عن الماهية لا حسب اللغة قال الشيخ
 فان كان متعدد الاشياء هو المقول في جواب ما هو حسب الشك والخصوصية معاً
 لزم قل ان مقوليه ذلك النوع في جواب ما هو حسب الشك ومقوليه حسب الخصوبة

لست في زمان واحد فكيف يصح قوله معا فاجواب ان المراد بثبوت ما تبين
الصفتين ان كونه كذا يكون مقولا في جواب ما هو حسب الزمره كونه كذا يكون
مقولا في جواب ما هو حسب الخصوصية لذلك زمان واحد وقد توجه ان المراد بالمقولية
على ما حقق هو صلاحية فرض المقولية لان هذا الجواب لا يلزم على هذه السورة
كلام المص فان المراد بالمقولية على ما مر به هو مقولية بالفعل فامل قال
ان اخرج فان كان سؤالا عن شيء واحد كان طابعا لتمام المادية المحققة به بره عليه
ان النوع اذا كان موعود الاشياء وكان السؤال عن شيء واحد لا يكون السؤال
عن المادية المحققة فان المادية الانسانية مثلا لا تحض برية وحاشا عن المادية
قد يظن على المحض كمال في عبارة الكافية واخص بواو جمعهم لراخص
في افعال من المواضع التي لا يمكن ان يكون فيها واحد لا يكون السؤال
به المادية المحذرة عن الماديات بسبب هذا العود ومحصل مفهوم عبارة الكافية
لنلفظ المدور المنكر منه وبين المناول عدا عن المناول بسبب لفظه وا
فلا سعدان تعال ان الاخصاص باعتبار السؤال فان السؤال عن مادية شيء
واحد مع قطع النظر عن الشراك شيء اخر مع في تلك المادية **وهو** بعد التقييد
بحر الجنس مطلقا كما ذكره وخرج العرض العام ايضا ان السؤال كان عرضا عاما
للتنوع كالماتية او الجنس كاشي ومحصل هذا الكلام لنزوله بالحاق نوع وان كان
خرج العرض العام والعقول المعقولة وخواص الاجناس ايضا لكن قيد الاخير
خرج العقول واتخذ اص مطلقا فاستاد احرارها اليه كما فعله ان اخرج اول ااما
العرض العام فاستاد احرارها اليه ليس للبرية ادراج مع الحاشية المشتركة اياه
في العرضية في سلك الاخراج بغير واحد **وهو** فقد قيل السناد الالاول

وه الالولة خروج الاول بالقيود الاول وادراج جميع الجنس المتشارك اياه في
على كثر من مختلف بالحقائق في سلك الاخراج بغير واحد **وهو** ولا في جواب ان
كما هو لانه ليس بمبدأ لما هو عرض عام له قبله عليه ان المقولية في جواب ان شيء
المميز في الجملة ولا شك ان العرض العام يتميز في الجملة فليس لنزول في جواب ان شيء
هو كما يقع الفصل البعيد والتحقيق لنزول العرض العام من ضلته عرض عام للمر
اصلا فان المعرفة العموم المما في الخصوص الذي لا بد منه في التميز فالماشي مثلا من ضلته
عرض عام لا علمه اصلا نعم من حيث انه خاصته اضافية المادية في الجملة فانه **وهو**
فيكون المقول على كثر من سلك الطل لا بعض تنوع النوع بالعرض العام الجنس
فان الماشي مثلا يمكن العقل قد صدق على كثر من متغير بالحقائق في جواب ما هو وكذا
الحوان بل يستغنى تعريف كل واحد من الكليات بالكلية الاخر واما قول لا اشكال
في كون مفهوم واحد نوعا او عرضا عاما باعتبار من مختلف بل يمكن كون مفهوم واحد
للطيات الجنس باعتبارات مختلفة كالحاس فانه فضل للحيوان وفضل للمسح والبقرة
محصه اعني هذا الحاس ودال الحاس وقاصه للجموع وعرض عام للضال كالمفهوم
من حيث يصح للمقولية حسب العرض على كثر من مختلف بالحقائق قد لا عرضيا عرض عام
حيث يصح للمقولية حسب العرض على كثر من مسعين بالحقائق في جواب ما هو نوع ولذلك
قد لا الالعامات ليعمل التبعات فاعلم ذلك فانه من مطاوع الادراك وموا
الغفلاد **وهو** ولا يجوز ان يقال المعرف في الكل مع لا يقال في ذلك المفهوم
عزاقم الكل لا بد من في صفة الكل في الاقام الحقة فان المعبر في الكل الدال
المقسم للافم الحقة كونه موجودا في الخارج ولا في ضفة فرد والمفهوم ما تنسب ذكره
لست كذا في محو الخصيص بالنوع الخارجي قال الشارح واما ثانيا فلان المقول صرا

ما هو حسب الخصوصية لا يكون الا احد حيث قالوا الكل المقول في جواب
ما هو اما ان يكون مقولا في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة فهو احد
بالنسبة الى الحدود او حسب الشرح المحضة او الجنس بالنسبة الى الانواع او حسب
الشركه والخصوصية معا وهو النوع بالنسبة الى الافراد وقد جعل المصنف في الشرح
ما يكون مقولا في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة قال الشارح والكل الذي هو
جزء الماهية مختصة بجنس الماهية وفصلها قبل عليه كصف يتصور كون الكل جزء
كمساة وهو محمول عليها بالحواطاة والجزء غير محمول على كلة بالحواطاة فان
الجزء حسب الذات والوجه غير كلة ولا بد في الحمل من الاتحاد بحسبها والجواب
لنظر المعترض في الحمل هو الاتحاد في الخارج وهذا لا ينافي استغناء العقل بل لا بد
فيه من هذا الاستغناء فان الحمل هو اتحاد المتغايرين في ذاتهم في الخارج محققا
او موهوما وتوضيحه لشرائط مقدم على كلة حيث يكون جزءا له فارجح
في الخارج مقدم عليه في الخارج وان كان في العقل مقدم عليه في العقل والكل
جزء على كلة مساة هو مقدم عليها وتغايرها في العقل وهو لا ينافي في الحمل فليس
قال الشارح ولفظ الكل مستدرك زاد الشيخ الرئيس في الاشارات لفظ الكل
في معنى الجنس ورسمه بانه كلى محمول على اشياء مختلفة بالحقايق جواب ما هو وقال
الامام بن ابي عمير في محاسن الهدى لان لفظ المحمول على الاشياء كالمراد وقال
المصنف في نظر الانا لان لفظ المحمول على الاشياء كالمراد في الكل فان الكل اعم
من المحمول كواحد وجهه كل غير محمول على الاشياء بان لا يكون محمولا الا على واحد
فتقول الشارح وخرج بالكثير من الجنس لا يلائم ما ذهب اليه المصنف من ان الكل
غير زائد في التعريف فان الجنس لا يندرج تحت الكل المقول الذي هو الجنس في شرح قوله

حق على كثيرين وان كان مسددا فاحت المتقول على مذهب المصنف لا كلام الشارح
ان ما بين على المحقق الذي ذهب اليه الامام من ان الكل رايد فانهم قالوا ان المقول
على كثيرين جنس للجنس فديقان المقول على كثيرين انما هو جنس لما لا يكون صادقا
على كثيرين كلة واحد منها وليس كذلك فان الانواع المحصورة وجودها في اشياءها
لا صدق على كثيرين على مذهب المصنف والجواب في ذلك مبني على ما حقق من ان الكل كلة
ونوع هو مقول على كثيرين لا على ما ذهب اليه المصنفين قبل لو كان المقول
على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس احد انواعه فيكون في قولكم المقول على كثيرين جنس
للجنس حمل النوع وهو الجنس على الجنس وهو المقول على كثيرين فالجواب عنه اما ان
امساع حمل النوع على الجنس وانما يمنع ذلك ان لو كان محلا حسب الذات
وهنا ليس كذلك لان المقول على كثيرين مرفوع له كونه جنسا للامور الخمسة و
توضيحه لنظر المقول على كثيرين باعتبار مفهومه جنس للجنس فان كل جنس يصدق عليه
انه مقول على كثيرين وباعتبار عارض وهو كونه جنسا للامور الخمسة نوع للجنس
ولا امساع في كون مفهومه جنسا باعتبار ذاته ونوعا باعتبار عارضه فامل **مع** الحمل على
غيره الجواب بالمنع قال الاستاذ المحقق قدس الله روحه هذا القول صحيح قولنا بعض الان
زيد وعصيلة انه ان اريد بالغير من اخر فامساع الحمل عليه الجواب مسلم بهم الاتحاد
الخارجي المغير الحمل لكن لا تم السورس اذ المنصور بيان امتناع حمل الجنس مطلقا
وان اريد به اعم منه فلا يلزم ذلك اذ لا مانع من حمل الجنس على الكل فالمتغاير
الذي بين الاتحاد الخارجي المعترض في الحمل يحقق هناك هذا وقد قال المصنف في شرح
الملخص المحمول اذا كان متخفا مبينا الشرح في ذلك السورس مرفوعا لبعض الذين سما
حسب الحرمان عليه لا الشخص لا حرمان له ولكن يمكن اذ قال السورس الذي حسب
لما تعان زيدا على مذهب الاطباء **مع** ولا فلا حمل حسب المعنى المعلوم من قبل هو

ان حمل الشيء على نفسه لا يصور قطعاً لكن لا يلزم من ان مراد نزيه ذلك الشخص حمل
 الشيء على نفسه فان هذا موضوعه لعل ما يصدق عليه المثلث رتبة المذكر مما صفت
 له و مراد به هو ذلك الشخص من حيث انه مثلاً رتبة بالاشارة الحية ونحوه يريد مراد
 به ذلك الشخص من غير اعتبار تلك الحية وهذا القدر من المعايير كاف في حمل
وهو ولا يخفى عليك ان فيه اشارة الى دفع ما قيل على الشارح من ان الترتيب
 الكليات ليس موضع القوم بل حاصل بطباع تلك الامور فلا يصح قولك قد
 تتبعوا الانبساط والانعاج المحصورة المراتبة حتى تسهيلا لهم التمهيد بتلك الكليات
 المحصورة المراتبة اذا ارادوا ان ترسب الكليات للتسهيل على المتعلم
 فقوله قد وضعوا الانسان ثم الحيوان له معنى فليسوا ان الانسان على قوته
 كل اخر وهو الحيوان وقوته كل اخر وهو الجسم النامي في قوته والضابط في
 معرفته رتبة السعدان اذا اردوا ان تعرف مراتب السعدان في الجسم مثلاً لا بد ان
 ترتب ولا حجة ان الله جميع المراتبات فيه وهو الحيوان والسماء والارض
 الخ والكون والجسم النامي والجسم فاذا التقفنه واحد فماتى هو رتبة السعدان
 الجسم بعد المراتب **وهو** واعلم ان الجسم النامي جسم عديد للسان محله السعدان
 السعدان للمراتب كلها فمنها جسم قدس للجسم الذي يدرج فيه ملا واسط فالجسم النامي
 جسم قدس للجسم النامي والجسم قدس للجسم النامي والجسم قدس للجسم
وهو والى كل من لا حص من وجهه ولا سعدان يدرج في كل منهما
 فان يدرج في الاول باعتبار الخصوص وفي الثاني باعتبار العموم **وهو**
 قيل عليه ان يمكن ايراد هذا السور بوجه اخر فان يقال الاعمية لا يتوقف على تحقق
 بعض تمام المشترك في نوع اخر بل تحقق الاعمية ان يصدق البعض على تمام المشترك
 ولا يصدق تمام المشترك على نفسه **وهو** صدق على تمام المشترك اراد صدق

تمام المشترك معناه وقد قيل على نفسه تمام المشترك وعلى هذا النوع لا يصدق البعض
 على ما يصدق عليه تمام المشترك والالم تحقق صدق المشترك بدون تمام المشترك وهذا
 وقد قال الاسناد المحقق قدس سره هذا الكلام يقتضي ان لا يصدق بين الشين
 المساواة فان الانسان والناطق على هذا التقدير يصدقان معا ويصدق
 كل منهما على نفسه الاخر بدون الاخر فلا يكون بينهما المساواة بل العموم من وجه
 وانما يصدق البعض الناطق بان كلامه مشترك وبين لا يصدق على مفهوم الاخر بل يصدق
 كل منهما على ما يصدق عليه الاخر فلا تحقق صدق كل من الملتزم وبينه والاخر فعال ان يصدق
 تمام المشترك الذي قد ضاع عن يمين لا يصدق على مفهوم تمام المشترك فلا يصدق اعمية ايضا لان
 الوجه فلما انما يكون ذلك في مادة يمكن ان يصدق ذلك البعض على مفهوم تمام المشترك كما
 اذا كان بعض تمام المشترك الشيء فانه يصدق على مفهوم تمام المشترك والتحقيق
 الاسناد مولد لهم من اعتبار صدق بعض تمام المشترك على تمام المشترك ودرجته
 له اعتبار صدق كل من الملتزم وبين على نفسه الاخر ودرجته كل منهما لاخر لا كل منهما
 فيه ولاخر في نفس الامر فان قيل انما يكون ذلك في مائة يمكن ان يصدق البعض على
 نفس تمام المشترك كما ذكرنا لا في مطلق بعض تمام المشترك فلا يلزم ذلك فلما على تقدير
 السليم للمنه ذلك ايضا في صورة يمكن صدق كل من الملتزم وبين على نفسه الاخر كما هو
 في الشيء والممكن العام فان كلامهما يصدق على نفس الاخر فلا يلزم حاشا الاضطرار
 واعلم ان المقصود من معنى بيان بعض تمام المشترك واخصه واعيمه اثبات مساواة
 تمام المشترك للتحقق فضليه له والاعمية لهذا الوعد لا يبا في فضليه ولنفسه هذا المعام
 حاشا من المواضع التي لا يطلع عليها الا ارباب الاذن ان الوفاة ولا يطلع دافعا
 الا على ذوي العصاب العار **وهو** واجيب انما يقدر الكلام هكذا ان يصدق

دليل صحة جزء الماوية بين فلا بد عليه كون تمام المشترك الثاني بعينه تمام المشترك الاول
 اذ لا يمكن ان يكون هذا الثالث مع الاول بان يكون باراء الماوية
 فوكان متباينان ومجانان للماوية و ذلك لان الفرس والشجر فانما نوعان متباينان
 ومجانان للماوية الانسان يشترك كل منهما مالمية الانسان في تمام المشترك فالفرس
 يشترك في الحيوان وموتمام المشترك سهما والشجر يشترك في الشجرية العامة
 وموتمام المشترك سهما ولا يوجد عام المشترك بين الماوية والفرس والشجر ويؤيد
 ولا تمام المشترك بين الماوية والشجر والفرس فانه ليس بمقتضى العام ويكون الحكم
 الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل واحد من النوعين ويكون الحكم من تمام
 المشترك فبعض عام المشترك الثاني هو الحكم الذي هو موجود في الفرس وهو يكون
 تمام المشترك بين الماوية وبين نوع مبان تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول
 فان تمام المشترك بين الانسان والفرس هو الحيوان وموتمام المشترك بين الماوية والنوع
 الذي هو باراء الماوية كما لا يخفى فلا يكون هناك عام مشترك ثالث **فانهم** وهذا الاعراض
 لا مدفع له ان لا يمكن ان يكون دفع الاعراض بين على شئ كعدم حوار لن يكون مالمية
 واحد جنسان لا يكون احدهما جزءا لآخر لا على شئ ذلك بلهما ولا طاعة الى ترك
 هذا الدليل لعدم شئ مما يباين يمكن دفع الاعراض بان يقال هذا الدليل بين
 على عموم حوار الماوية لن يكون مالمية واحد جنسان لا يكون احدهما جزءا لآخر ولا ضرر
 قد ثبت ذلك في موضعه **فانهم** اذ من جهة الماوية ما هي سبيطة لا ضرر لما قد يقال
 الماوية لا يمنع الاشارة الى حوار ان يكون جزءا تمام المشترك نفس الماوية البسيطة
 بان المراد بالماوية البسيطة هي الماوية البسيطة المباشرة والبسيطة التي يكون جزءا

تمام المشترك لا يكون نفس تمام البسيطة فيكون هذا الجزء غير الماوية عن البسيطة
 التي لا يتشاركها في هذا الجزء الا انه معنى انه يمكن ان يكون عرضا عاما بالنسبة الى
 البسيطة وتمام الدليل **فانهم** ولما لا يمكن ان يكون الجزء فضلا مجردة لما لا يمكن ان
 اطلاق عام المشترك من حيث هو عام المشترك لا يحصل به التميز كما لا يحصل بالعرض
 العام من حيث انه عرض عام وسيلو عليه ما عندك فحسب هذا الكلام فالصواب
 الجواب ان يقال لان جزء الماوية او الماوية جز مجزيع ما عدا ما يكون غير الماوية
 مما لا يشترك فيه **فانهم** الط في العبارة ان قد وجه بان بعض عام المشترك سهما
 ليس جزءا بل فردا منه وخير له على يد البعض المذكور اولا الذي هو الجزء لا هذا البعض
 الذي هو الفرد في سلم ان السلسلة من ال فرد من تمام المشترك ساول ذلك الفرد
 للجزء الذي هو الحكم من الماوية السابقة ولا حتى لزم هذا السوية صحيح لكن حمل اللفظ على
 خلاف المسادر المكلف لا يقال كيف يتصور ساول بعض عام المشترك بدون الماوية
 السابقة عليه لا يمكن ذلك بان ينسب الى بعض عام المشترك الحكم من الامور السابقة فكلما
 وجد ذلك البعض وجد عام المشترك الاخر وكلما وجد عام المشترك الاخر وجد ذلك البعض
 فتقابل الابعاد مثلا بعض من عام المشترك الذي هو الحيوان واعلم منه بوجود البسيطة
 بدون ما يكون مشتركا بين الماوية والنبات الذي بازاء الحيوان ويسمى هو تمام المشترك
 سهما بل عام المشترك هو الحكم الذي وقابل الابعاد اعلم منه ايضا لو وجد بدون الماوية
 ويكون مشتركا بين الماوية والنبات الذي هو بازاء الحكم الذي ويسمى هو تمام المشترك
 سهما بل تمام المشترك هو الحكم الذي وقابل الابعاد ويسمى الحكم الذي ويسمى هو تمام المشترك
 فان ان رج وال هذا الى ان الجزء فضل على كل من المعدرين قال ان رج الماوية
 لنزكان لما جنس كان فصلها غير الماوية كانت الجنبه او ر عليه اما لان ذلك فانا

مع تمام المشترك العاشر
 الذي هو سبيطة السلسلة
 وقد وجد بعض
 تمام المشترك
 4

لو فرضنا ما يميز مركبة من الجنس المركب من الالاف من المتعدي والفضل كما كان احد
من المتعدي ومن فصلها لما يميزها عن المتعدي والالاف من الوجودية لا الجسمية ويمكن
لنرى بعبارة ان المتعدي من فضلها من فضل الما يميز الفصل القريب الا ان المقام
بلايه المحكوم والفرق ايضا باننا معناه لا بد من ان يكون لما فصل غير ما عايننا
الجسمية وهو لا ياتي وجود فصل اخر غير ما عايننا ركات الوجودية قال ان انا
ما وعدناه في صدر البحث من هذا ما وعدناه في اول الفصل بقوله الكلام فلما عايننا
موقوف الصبغة المعاني المفردة كما استمر في ان قبل المفهوم من هذا المقام الكلام
في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وقد علم ذلك من صريح كلام المصنف في اول
الفصل حيث قال الفصل الثاني في المعاني المفردة فلما عايننا في هذا الوعد في
لاشئ لنراهم بالفرق فلما عايننا المركب وهو لا يعلم من كلام المصنف في كلامه
في اول الفصل لنراهم في المعاني المفردة التي يقابل المركب كما استمر في اخر
الفصل وهذا الجمع انما هو من هذا المقام كما لا يخفى على ذوق الاقلام قال ان انا
اذا قيل عن الانسان او عن زيد باق في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص
قال صاحب القسط من المنفردات اما ان سئل عنها بما او قيل عنها من قول العقول
وبان في غير قول العقول فان قيل بما فاما يطلب عرفا مقام الما يميز النوع لا
الشخصية فيجب لنرى في حوار النوع كما اذا قيل عن زيد ما هو فتعذر جوابه
فيكون مطلقا واذا قيل من عن قول العقول وما في عرفهم فلما يطلب ما يميز
ساركة في نوعه فلو جاز ما يميز النوعية لكان خطا مثلا اذا قيل عن شخص اني
عن كذا ان يقال ما هو عن مثله فيقال ان فلان او الذي يعلم كذا وامثال ذلك
وكذا اذا قيل عن كذا بان ان حرق قال انه الذي لا جمل المصلحة العلانية ولا يندب عليك

ان ما استفاد من كلامه وسواء ان السؤال بان عن المنفردات اما يطلب ما يميزها عن المتعدي
النوعية وان المنفردات الانسانية لا قيل عنها بان ما في ما ذكره الشارح مراد اذا قيل
عن زيد بان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص مطلق **مطلق** اذا قيل عن الانسان
ما في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص مطلق انما يطلب ما يميزه عن المتعدي
في ركة مما اضيف اليه لفظه ان مثلا اذا قيل الانسان ان حيوانا فالحق ليس الا ما يميز الانسان
عن المتعدي ركات في الحيوان فاذا قيل عن الانسان بان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص
المميز عن المتعدي ركات في الشيئية واذا قيل عن زيد بان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص
سما في ركة في الجسمية ومن ما عايننا في الالاف واداء قيل بان في معنى جوهر فاجواب
بأنه مطلق او خاص المميز عن المتعدي ركات في الجسمية ومن ما عايننا في الالاف واداء قيل بان في معنى جوهر
فان قلت اني بان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص المميز عن المتعدي ركات في الجسمية
الشئ في جواب ان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص المميز عن المتعدي ركات في الجسمية
فما حصل التفرقة لكل محل على الشئ في حوار ان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص
الا يبيد ركة الفصل البعيد عن الحد فيبطل معا وان كان المميز في الحد فيحصل التفرقة
ح لكل محل على الشئ في حوار ان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص المميز عن المتعدي ركات في الجسمية
التفرقة الجنس فيبطل منع ومحصل الجواب ان قيد الاخر تعذر في التفرقة وهو عدم
كون المميز عام المشترك وذلك منهم بقرينة المعادلة هذا وكنت قد اطن ان الخرس من حيث
هو جنس سفي لنراهم في التميز اصلا وكثيرا ما عرضت ذلك على الافاضل ولم يصح
الا وابل لم اجد احدا مام حول حقيق هذا الكلام غير الامام الهام الذي ان نظره على الامام
فانه قارح المخلص الحق ان الجنس من حيث هو مخصص لا يكون مقولا في حوار ان في معنى جوهر
انما يكون ضما من حيث انه مشترك بين الشئ وغيره وهو لا يلائم اعتبارا لمعنى لنكون
مقولا في حوار ان في معنى جوهر فاجواب انه مطلق او خاص المميز عن المتعدي ركات في الجسمية

من السريدي ومنتج و قول الجنس في الحد بان الجنس من حيث هو جنس لا يتجزأ أصلاً ولا يمكن
منه الغايدة على ذكر مثل فانما من اللطائف والاسرار **فصل** ولا الفصل الاخير
فصلاً اخر فال بعض الافاضل لئلا يري انه لو كان مركباً من الجنس والفصل حصل الفصل
يكون ذلك الفصل فصلاً تاماً وسدول بان جنس الفصل لا يكون لما فيه واحد جنس
في مرتبة واحدة فيكون جنس الفصل اخص من جنس النوع فيكون فصل الفصل غير اللامية
عما يشاء كما في اخص اجناسها فيكون هو فصل الاخر فيرد عليه انه يمكن ان يكون جنس
الفصل اعم من جنس النوع ويكون الفصل اخص منه مثلاً لو كان الجنس من مركب من
الاجسام الساطق يكون جنس العلم من جنس نوع الذي هو الحيوان اعم من الجنس الساطق مع ان
الجنس اخص من الجنس الساطق وان اريد انه حصل من جنس فصل اخر فلا يكون الفصل
الاخير فصلاً اخر فان الفصل الاخير هو ما لا يكون له فصل ولا يكون فصل اخر
في مرتبة فيرد عليه انه اذا ترك من امرين مساويين حصل ما مرسته فصلاً فان حصل
انما حار الشق الثاني من السريدي وبقول المراد به حصل من مرتبة فصل قترته اخر ولا يطلق
الترتيب والبعية على الفصول المحتوية التي تركت بها اللامية فلما يبرر وجود
فصل اخر عام لا يطلق الترتيب والبعية مع ان عدم اطلاق الترتيب والبعية عليه ثم
واجاب عنه باختيار الشق الاول وسدول بما مر من المراد بالفصل الاخير ما لا يكون
فيه مما ليس هو غير اللامية عن الجنس فكانت الجنسية ولو كان الفصل الاخير مركباً من
الجنس والفصل لكان فصله غير اللامية عن الجنس فكانت الجنسية ولو كان الفصل الاخير مركباً من
اللامية عن الجنس فكانت الجنسية فلا يكون الفصل الاخير فصلاً اخر من هذا ما افاد الله
وجيهت ما لا نراه حصل في اللامية فصل اخر من اللامية عن الجنس فكانت الجنسية ولو كان
ان يكون ذلك الجنس فصلاً بعيداً عما يشاء كما في الوجه فكما كان ترك الفصل

من الامر من الملت ومن حاررته من جنس فصل يكون جنس فصل بعيداً اللامية
وفصل فصلاً تاماً بالنسبة الى الجنس فكانت الوجودية والجميع المركب فصلاً تاماً غير ما
الملت فكانت الجنسية وان شئت سو صبح الكلام وحقق المقام فاستمع لما تلو عليه
ما استندنا من كلام المصنف في شرح الملتحصر وهو انه لما كان الفصل في كل مرتبة علمية
لحقة النوع من الجنس في كل امر به يترجم لترك الفصل الاخر علم اول والجنس العالي معلوما
اخر فالماحق فيكون علمه للحيوان الذي هو جزء الانسان وعليه يقتضي انه لا يكون الترتيب
وهو اما كونه علمه جنس الذي هو الجسم الساطق او لفصله الذي هو الجنس او لكل واحد منهما
والثاني مما لان واللام يمكن فصله علمه لجنس لا متناهي توارده على اثنين مستقلين على معلول
واحد صعيان الثاني فيكون الساطق موجوداً في الجنس المتحرك بالارادة والجنس المتحرك
بالارادة موجوداً في الجنس الساطق وكل مرتبة بالقياس الى الجنس الواقع في كل المرتبة فان
الماحق علمه موجبة لفصل الحيوان وفصل الحيوان علمه لفصل الجسم الساطق وبقوله لفصل
الجسم وهو قابل الابعاد وهو علمه للجسم وهو الجنس الاخير ليس مركباً من الجنس والفصل
والا لكان هناك فصل اخر يكون علمه لفصل جنس مثلاً لو كان الساطق مركباً من الجنس
الفصل لابد وان يكون هناك فصل اخر علمه لفصل ذلك الجنس فلا يكون الساطق علم اول ولا
يترجم ذلك على تقدير كونه مركباً من الامر من الملت وبين عدم تحقق جنس هناك حتى
تحقق هناك وفصل يكون علمه لفصل ذلك الجنس او لنفس ذلك الجنس فيلزم ان لا يكون العلم
الاول علم اول لفصل الاخير من الجنس والفصل لم يكن الفصل الاخير فصلاً اخر مما هو ان لم
يكن في العلم الاول علمه اولي فاعلم ذلك عانه من المماثل التي عمل عنها اكثر الاقل
ولم يسه ميث منها الا الممثلة من ارباب البصائر والعصايل قال ان كان كل منهما فصلاً
لما يعاين لتركيبه لا شك ان كلاهما فصل يترجم عن كل ما عدا ما شئ واحد فيلزم
توارده على اثنين مستقلين على معلول واحد بالتحقق وموجع ويمكن ان يكونا كلاً منهما

عن كل ما عداه دون نفسه فلا يكون الوجود شيئا واحدا فافهم **مع** في عن لزوم الفعل
 المميز للمادية عما ينشأ في الوجود اه لا يخفى ان اعتبار القرب والبعد في الميزان
 الجنسية في شئين بالنسبة الى شئ واحد كالحاسب والناطق بالنسبة الى الحيوان والانس
 واما اعتبار القرب والبعد في الميزان المتشاكلات الوجودية فليس في شئين بالنسبة الى
 شئ واحد الا على احتمال ما ذكرناه فبما **مع** فان تحقق الوجود بمعنى رتبة الاعتبار
 ابتداء الرفع الاعراض على ان روح من ان قواعد الفن عامة من بعد الاعراض
 على عوينة المعارض قال روح على احتمال مذكور وهو ترتيب المادية من امر من متا وبين
مع او معنى اه لا يوجب على لزوم هذا المعنى اقرب الى المقصود الذي هو الاشتداد الى ما في التلخيص
 مع الاشارة **مع** انما يجب ذلك في الافراد الخارجية هل اصباح بعض الاجزاء الى البعض المتالف
 المركبة منها وكلما لزم الاجزاء الخارجية المعاني في الوجود العيني حسب اصباح بعضها الى بعض
 ليتالف المركبة منها في الخارج كدلك الاجزاء المحمولة الى لا يتأثر بها في الوجود العيني لا دون
 خارج بعضها الى البعض ليتالف المركبة منها في الوجود والحوار انه كلام على السند
 قال الروح فلا بد من لزوم كان عرضا عموم الجوم بالعرض الى عموم المفهوم الكل الذي
 هو الجنس الفعال المسمى بالجوم واما يصدق عليه ذلك المفهوم اما الاول قط واما
 الثاني فلانه ذاتي لما يصدق عليه فيكون الداخل فيه داخلا فيما يصدق هو عليه لتزويل
 قد خرج بعض المحققين لحوار مركبة الجوم من جوم وخرج متمسكا بمركبة السر من
 جوم هو القطع الخشبي وخرج هو المادية المحصورة وقال المرحوم مركبة الجوم من عرض
 فيهم فانه ما فر عنه فلا يكون جزء منه دون تركبه من جوم اخر وعرض عموم ذلك
 الجوم الاخر لان اللازم في ما فراده الخرس على الاخر فالحوار لزم الكلام في الاجزاء
 المحمولة والتشاكلات كون العرض جزءا محمولا للجوم مما لا يشك في احد فبما قال في الخارج
 وان كانت صورا اه ان كان احد الامر من جوم او اما لزم الجوم المركبة منه ومن

يكنز

الاخر نفس ذلك الامر او يكون الجوم المركبة داخلا في ذلك الامر او يكون الجوم المركبة خارجا
 عن ذلك الامر فعلى الاول يترتب كون الكل نفس جزءه وعلى الثاني يترتب كون الكل نفس
 وعين واما مراد بالشيء هو الجوم المركبة من هذا الامر ومن المساوي الاخر فانه اذا كان
 المركبة داخلا في جوم الجزء لزم ان يكون المركبة مركبة من نفس ومن الجزء الاخر لذلك الجزء
 ومن المساوي الاخر وتتمثل لزم مراد بالشيء هو جوم الجزء فانه اذا كان الجوم المركبة
 من ذلك الجزء ويخرج داخلا في ذلك الجزء لكان الجزء مركبة من نفس لوصف في الكل الداخل
 فيه ومن عيب وعلى الثاني يترتب لزوم كون الجوم المركبة خارجا عن جوم الجزء وعارضا
 له وهذا العارض مركبة من المعارض واما اخر والجزء الذي هو نفس المسمى ونفسه يكون
 العارض هو الجزء الاخر فلا يكون العارض تمامه عارضا فليس فرض الجوم العارض المركبة
 من اوب والجوم المعروف اما شئ عرض ذلك الجوم المركبة من اوب وليس يكون
 عارضا لنفسه فمعين ان يكون العارض موب فلا يكون العارض تمامه عارضا
 هذا اخر ما اورنا ايرادا في مباحث الكليات الداتية حان لشرح في المباحث
 المتعلقة بالامور الغرضية وفعنا الله ثم لسلك مسالك التحقيق وسير لنا الهوى
 الى معارض التدقيق قال شارح والمان العرض المعادق الى لا يسع السكاه
 عن المادية سواء كان دايما الثبوت او موقفا وهو العرض المعارض **مع**
 لان الكلام في الكل الى روح عن مادية افراد ولا سلك لزم العبودية نفس مادية افراد
 الى على الفردية الخارجية فان لكل نوع بالنسبة الى صفة فالكل الى روح على مادية
 وهو الفرد لانه خارج عن مادية الثلثة والثنائية والاسد التي هي افرادها واذا كان كذلك
 لابد ان يكون محمولا على كل افراد لان الكل لابد ان يحمل على افراد ولا بد ايضا
 من لزم على مادية افراد لان الكلام في الخارج الجوم كما كان في الجزء الجوم قال شارح
 ولو كان السواد لاما لاس لان كل انسان اسود وليس كذلك لا يقال لو كان السواد

لا رما لوجود الانسان لكان الانسان موجودا وسود لا ما نفوق المراد ملازم الوجود بالمتنوع
العطالة عن الملازمة لشدة الوجود ولا يلزم من ذلك ان يتحقق مع كل من وجودها الخارج
بل يجوز ان يكون ذلك الامتناع مع بعض تلك الوجودات قال ان راج لا نعال هذا بعينه
لشيء الى نفسه والى غير موصىح السوال لترسيم هذا تقسيم للشيء الى ما هو الوجود الى غير
لان المتقسم هو ما يمنع العطالة عن الملازمة وقد قسمه الى ما يمنع العطالة عن الملازمة والى ما لا يمنع
العطالة عن الملازمة والاولى منه والثاني غيره ومبانيه وتنس الجواب بكونه بل هو لو كان
بالمراد بالملازمة في المتقسم الملازمة من حيث هو وليس كذلك بل المراد بالملازمة في الجملة اعم من
الملازمة من حيث هو ومن الملازمة الموقوفة ولا يكون لارما الملازمة من حيث هو نفس المتقسم واللازم
الوجوده مبايناه فان محصل المتقسم هو ان ما يمنع العطالة عن الملازمة في الجملة اما ان يمنع العطالة
عن الملازمة من حيث هو او لا يمنع العطالة عن الملازمة والاولى لازم الملازمة والثاني لازم الوجود ولا يلزم
من عدم الامتناع عن الملازمة من حيث هو عدم الامتناع عن الملازمة في الجملة حتى يلزم مباينة لازم
الوجود للمقسم الذي هو الملازمة في الجملة الى ما هو الملازمة من حيث هو فلا يلزم من ذلك ما هو ورن
وما كان المشهور في قسم الشيء الى ما هو الى ما هو ان منشأ الفاد هو القسم في هذا التفسير
كل من النفس والغير موجب ذلك سرفى الشارح الجواب عن الشبهة باعتبارها بالغير على وجه يتدفع
الشبهة بغير المسائل ايضا مع لزوم تقديم بيان الشبهة بمقتضى ما لا يغير وما ملل قال ان راج
ان ما يمنع العطالة عن الملازمة في الجملة الظاهر انه جواب شرط محذوف ان اذا عرفت ما ذكرنا
محصل الكلام لزم ما يمنع العطالة عن الملازمة في الجملة اه **مع** فاذا اعترضه بكن العلم الظاهر
لزم نعال فاذا اجعفت بكن العلم **مع** فالاولى لشرقا انما قال فالاولى لانه على لزم نعال في الجملة
مسئلة بالملازمة والمراد بالملازمة ما سلق عليه لفظ الملازمة ويبدو ان الكلام لا يخفى
مع المراد بالملازمة في تعريف الملازمة الموقوفة المراد بالوجود الوجود الخارج
ويجيبكم اللازم بشرط الوجود الذي بشرط المقارنة وذكر ان الحكم على ما يتبين انهما معا

هذا ولا حد ان تعدل الطان المتقسم الكل الى الاقسام الثلاثة المذكورة بالقياس الى
ما عليه افراد مع قطع النظر عن وجودها بمقتضى سوق كلامه انه تقسيم الظاهر الخارج الى لازم
وغير لازم مع قطع النظر عن الوجود وبين لرتقان المراد بالملازمة من قول المتصنف ان
العطالة عن الملازمة لئلا الملازمة عن الملازمة من حيث هو من الملازمة المتقسم الى قسمين هو ملازمة
اللازم وهو ما يمنع العطالة عن الملازمة فانه لما ذكر لازم الملازمة من حيث هو فانه مطلق اللازم
وعلى هذا لا يرد على المتصنف **مع** وما يمنع العطالة عن الملازمة الموقوفة اه على لزمنا
يمنع العطالة عن الملازمة من حيث هو هو يمنع العطالة عن الملازمة الموقوفة وبعضها
يمنع العطالة عن الملازمة الموقوفة لا يمنع العطالة عن الملازمة من حيث هو وهو لازم
الوجود ولازم الملازمة الموقوفة اهم من لازم الملازمة من حيث هو ومن لازم الوجود
ان راج ثم لازم الملازمة الظاهر المراد بالملازمة منها على ما ذكر هو الملازمة في الجملة وعلى ما
ذكره في الحاشية الملازمة الموقوفة ولكن لزم عليها على الملازمة من حيث هو على ما ذكرنا فان المتصنف
في تقسيم الكل بالقياس الى ما عليه افراد على الملازمة مع قطع النظر عن الوجود **مع**
فاما ان نعال المراد ان صورته مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف هذا هو المشهور من
معنى الكلام فانه في مقابلة اللازم الغير البين الذي يعق حرمه من بالدرم الى الوسط وكان
قال هو الذي لا يعق حرمه من بالدرم الى الوسط واما الوجه الثاني فلا يلزم من بعد وبما
قد ذكرنا يندفع ما ذكره الشارح من لزوم الوسط على ما في القوم اه **مع** من زعم محله انه قد
قيل ان المسئلة الواقعة في السبب من ما نعال الى على عدم تحقق طرفها فيمكن الحكم
بما كان قسم ثالث لا لا لاعتقال حقيقة الذي لا يمكن عدم تحقق طرفها بل لابد من تحقق واحد منهما
فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام بعيد عن التحقيق فانا ايضا بالاقسام مقصود في السبب على
ذلك السبب فيقول ذلك **مع** المراد حصر لازم الملازمة في البين وعزم واداه
لا سعد لزم نعال المراد بالوسط معناه النقصون من الاقسام وثم الكلام اعلم لزم

المسألة ورادها عند الجمع بين صلاتين من الأقسام في الاعتبار قال الشيخ وشرحه
بأنه بل يجرى فيها وبينها هو العرض العام اعلم لهذا العرض ليس العرض العيني المكون
كما زعم بعضهم لأن العرض العام يكون محمولا بالمواظاة على الجوارح كما في قوله
على الحيوانات بالمواظاة والعرض العيني المكون لا يكون كذلك **مع** واما قوله
ولا حاسر فمخرج بالبعد الاخر لانه اعراض على الشارح ويصح ان اريد بالفضل
مطلق للفصول لعدم خروج الفصول البعيدة مما لا يشهد فيه وان اريد بالفضل
التقريب فله لم يتصور خروج الفعل البعيدة ولكن لشرائط المراد من الفضل
التقريب واما فصل الجنس لكونه ما ويا محروجه عن هذا التعريف فيعلم من سائر وجوه
الجنس فلا حاجة الى التعريف لا يقال فلا حاجة الى التعريف في خروج الفصل التقريب ايضا
بعد بيان خروج النوع لا ما يقتضيه لشرائط التعريف في الجنس لثبوت الكلمات
نواسطه هو الفصل التقريب فلا بد من الاعتماد لشابه والاعتماد بداهة قال الشيخ
وانما كان من التعريفات رسوما قال الامام في الخلف اهلنا ان هذه التعريفات
حدود اور رسوم والتمشيد انما رسوم فانه معلون بحكمه ليس كذا والنوع
يسمى كذا لكن الحق انما حدوده لا ما عليه للجنس واد هذا العدد ضرورة اما لا يصح
يكون الجوز حسا لا كونه معلولا على أكثر من مختلف بالحفايت في جواب ما يدور العرض
المصنف في شرحه عليه ما لا نراه انما عليه للجنس واد هذا العدد لم لا يجوز لكونه المفعول
الموصوفه بالصوات المدونة عارضة لمفهوم وادها وهو الجنس ولا حاجة الى الشارح
بان الكلمات امور اعتبارية حصلت وصوت اسماء ما زالها وليس لها معان
وراد لكل المصنوعات على لغير عدم العلم بالحد لا لوجوب العلم بالشيء ورد عليه ان
الكلمات امور اعتبارية حصلت وصوت اسماء ما زالها لكن لم لا يجوز لكونه

الجنس

المصنوعات المدونة لوازيم لمصنوعات اخرى وضعت اسماءها بازاينا وبان العلم قد يخلق
ويراد به التعريف ولعله لمننا كذا في الجواب عن الاول ان مثل ذلك يصح بالنسبة والنسبة لم توجه
في بيان مدلولات بين الاسماء غير من المصنوعات وعنه الثاني بان هذا الاطلاق ليس عرف
هذا القول بل المبتدأ من العلم في عرفهم هو ما يتقابل احد هذا وقد يقال انما كان من
التعريفات رسوما لان المفعول عارضة والتعريف بالعارض في ذلك لا كذا في
هو الكل الذي للمصنوعات بالحققة سوار قيل عليها اوله بقول واما المفعول فما يصح فيه
وسواء له من ما يستبان العارضة بالمعنى وان المفعول عارضة للجنس الخبيث الذي
هو معنى وصف الجنس المطلق الذي كلاما فيه لشرائط معنى كلامه ان لو كان المفعول اتيه
للجنس المطلق لكان الحيوان متشابه اذا قيل على الامور المختلفة بالجمعية واما اذا لم يشر
فلا يصف بالجنس لان المفعول مخرج الى الجنس المطلق والامر ليس كذلك في الجواب عن الثاني
لن المراد بالمفعول صلاحية المفعول او المفعول بالفعول وقت من الاوقات فلا الكمال
تدبر **مع** اما حيايات اما حقيقة اه ذنب الشرح ان من هذه الحدود والرسوم في غاية الصعوبة
لصعوبة معرفة الاحساس والفصول واميزانها ايات والعرضيات لم تكن في مهابا
العرض عليه صاحب المعبر بان الحدود ودلالة الاسماء والاسماء للاسوار المفعول
اما لان وصف النقطه اراد المع لا يمكن الا بعد عقل ذلك المع فلا بد من ان يتعقل
كل الحيز المبرمته واذا كان الامر كذلك كان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة
السهولة وقال الامام وانما نفاق لشرائط المراد من الحد تعريض مدلول الاسم
كان الامر ما قال صاحب المعبر التركان المراد لعا صيل الطاميات الموقوفة في نفس الامر
كان الامر ما قال الشيخ ولتركاب مسد كالا يجوز الشيء مما وراه هو مسد كالا خارج عنه قال
الشارح وهو قوله هو توضيح لشرائط المواظاة لشرائط كون الشيء محمولا على الموضوع
بالحقيقة كقولنا الانسان ابيض وكل الاسواق لشرائط لا يجوز محمولا عليه بالحقيقة بل بسببه

كالمبعض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة ولا تعالى الا ان يفاضل بين الواسطة
ذو او الاسواق فقال الانسان ذو مبعض او انفس واما كان ذو مبعض والابيض
مما دل مقسما واما ان جعل الساق على الوجهين محل الاسواق وبعضهم يرى الاول محل الركبة
فانه اذا ركبت مع دو على وجه الركبة والى محل الاسواق لانه اذا التفتق منه شيء جعله ضمن
ذلك المشتق فيما متخذ للركبة وممكنان بالاعتبار جعلهما قسما واما الاول واعلم ان الكليات
انما تصير ضربا بالقياس الى افراد الحقيقة التي هي ما يكون فردية حسب الحقيقة وهو الاعتبار ولكن
كانت موهبة كافر او المعتكف لا بالقياس الى حصصها الى على نفس طبائيعها وفرديتها انما هي
بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر معتقدها بما يخصها من الامور الخارجية عنها المعارة اياها فيكون كل
شيء بالنسبة الى اخصه نوعا معينين فليتأمل قال ان رجلا من الكليات والجزء الحفظ الى
مثلا انصاف المفهوم بالكليات والجزء من الحصول العقل في النزاع مفهوم باعتبار حصوله
في العقل بمعنى ذلك الانصاف ولو اخطأ العقل المفهوم والكليات والجزء من حكم عليه جازما بالكليات والجزء
فان الكليات لا تميز بين المبعض الا على مفهوم وكذا الجزئية خلاف امكان الوجوه وامتصاصها
ليس من مميزات المفهوم وليس من انصاف المفهوم لهما هو الحصول العقل على العقل
بمجرد عقل المفهوم وامكان الوجوه وامتصاصه لم حكم عليه باحد مما بل اذا جرد العقل
النظر الى احتمال عند النزاع عن الوجوه في الخارج وان يكون ممكن الوجوه **فقد**
هذا الامكان هو الامكان العام متعديا الى جميع الوجوه لا يميز لزم الامكان منها جهة النسبة
الوجوه الى الشيء كما بالاعتبار ضرورة العدم والعدم والواجب ويتقابل الممتنع
فان الامكان العام المتعدي جانب الوجوه ما يكون جهة النسبة الوجوه الى الجاه والمفيد بالعدم
ما يكون جهة النسبة الوجوه لشيء قال الخارج والى كالعصا ان الذي يكون وجوده ولا يكون
موجوده ان الخارج قال المصنف في شرح المحقق والساني اما لا يعرف وجوده في الخارج واما ان
يعرف وجوده والاول كالتعقيد فلو جعل كلام المتن عليه لكان له وجه وذلك ان يقال

لكن لا يوجد من الوجوه لزم من الوجوه قال ان الخارج كالتعقيد قبل لا يجوز وجوده **فقد**
كالهواكس السيارة قال المصنف في شرح المحقق علم ان الكواكب انما يصح مثلا لزم لو كان مع شئ فيقع
الكواكب وذلك غير معلوم **فقد** فان النفوس المحرقة عند الابدان غير متباعدة العدد والعدد
تساوى العدد انه لا يستلزم الى عد لا يوجد عددا اخر لان الاعداد لا يبرأ من الوجود فقول
ان الخارج لزم من عقل احدى العقل الاخر المحصنة لو كان المفهوم من احدى المفهوم الاخر لم
من عقل احدى العقل الاخر بان يكون عقل احدى العقل الاخر وليس كذلك لان مفهوم الكل لا يوسع
او انما لو كان له ذلك لكان كل حيوان وكل حيوان كليا واما ما قيل ان المركب منها لفظ منها
ولان المركب من الامر بين المختلفين كونه مفيدا للكل منها فانه **فقد** فالصواب ان مفهوم الحصول من
حيث مفهوم من مفهوم الكل قال المصنف في شرح المحقق فمفهوم كل واحد من الاقسام باسمه فالاول
مفهوم من الكليات سميت كليات طبيعية **فقد** فقد اعتبر في الطبيعي صلاحه مع اذا اعتبر صلاحه العارض
مع المخصوص لا يفرق بين الكليات اجاد الطبيعي والعقل واما ما اعتبر العارض مع المخصوص في المثال كمن دفع
بان العباد العارض في الطبيعي بطريق العود واعتباره في العقل بطريق الجزئية قال ان اوله
موجود في الحقيقة ان في الخارج هذا الوجه انما يظهر عنه العاقل بوجوده في الخارج قال ان
المطلق انما يثبت عند هذا الحصر **فقد** انما قال الجيم لزم مثلا لان اعتباره لو قيل انما قلنا
مثلا الجيمون كل الافاد هذا المعنى واما ما ذكره المصنف فلا يظهر منه الا عدم اخصاص الاعتبار لمفهوم
الجيمون قال ان الخارج والجيمون جزء من هذا الجيمون فذلك يقال ان اريد ان جزءه خارج فلا تفرق ذلك وترايد
انه جزء عقلي فممكن ان لا يميز منه كونه موجودا في الخارج ولولا محاذ الاطباء والطوبى لزم انما هو
التحقيق على وجه التفصيل **فقد** يريد لزم من وجود الكل الطبيعي اه ولا يستدلان فقال لما نظر
المصنف في وجود الكليات السبعة في اشياء مباينة المنطق نوهتم لزم من كونه من المنطق فقال
والفهم في ان وجوده الكليات مطلقا خارج عن المنطق فصدق الاخر قسما **فقد** قيل الوجه

فيه بحث فان سمعتم ذكره سان وجودهم دلايل وقد ذهب المحققون الى انه يترتب وجوده في الخارج وايضا
 الظل المنطقي من مبادي الفقه فاذا كان مسلما فوجوده الاصل ما فقه فليكن لا يكون معرفة ما فقه تأمل **مع**
 وايضا لا يمكن ادائها في قولنا الاقلام ان لا يكون ادراج الكلية في الغرضية باعتبار النسبة في الاقلام الاربعة
 للنسبة مع رعاية الاطام الاتية من لتر بعض الجبابنة مسانيدنا قال الشيخ في مرجع البيان ان العلم
 لتر مرجع السبب الى السبب كاستدراك المسبب فان الجبابنة الكلية من المعلومين لتر لا يصدق على
 شيء اصلا سواء امكن او لا و مرجع الترتيب الى موضوعه كسبب مطلقين عامين و مرجع العموم
 المطلق الى موضوعه كسبب مطلقه عامة و سبب حرة دايرة و مرجع العموم من وجه الى السبب حرة
 دايرة و مرجع حرة مطلقة عامة **مع** واذا اعتبر النسب ان اعتبر النسب الاربعة
 الكسبب و لم يترتب من المعلوم لان النسب الاربعة لا يحقق الا بين الكسبب على ما ذكره في ٢ والا
 لكان التخصيص باعتبار مقتضى بيان الظل **مع** يعلم ذلك بالتفصيل باذي المعاق فان علم لتر
 بين الكسبب التتبع لا يصدق احداهما على ما يصدق عليه الاخر البين و بين الكسبب التتبع يصدق
 احداهما على كل ما يصدق عليه الاخر عموميا مطلقا **مع** على لتر المقصود ان هذا امر متوهم
 وهذا الوجه لا اعتبارا على النسب بين الكليات **مع** فاما اذا اشرنا الى زيب وارادنا بهذا الكلام
 ان مع اذا قلنا هذا الكاتبة وهذا الضادك وهذا الطويل وهذا القاعد و اريد بطلانها اريد
 لكان هناك على ذلك التقدير حركات متعقدة يصدق كل منها على ما عداها فان هذا الجواب لا يصدق
 على زيبا الضادك الطويل القاعد و موبنا اعتبار كل من العوارض المذكورة فرض واحد و
 اعرض بهذا الناضل المحقق على ما ذكره الشيخ في قوله ولتر لم يكن فرضا لا يكون مسابا له
 بالاسان الظل ليس ميبا ليس من الضاد كل علم منه و انت صبر بان مثل هذا ليس الا من قبل
 الاسماء الى الكلام فانه ليس محققا على شأنه في الامام قال الشيخ في فلان اخرى اذا كان حرا
 لذلك الظل يكون من مطلقا هذا انما يظهر اذا كان اخرى الحقيقة محملا على ما ذكره الشيخ و اما

واما اذا لم يكن محملا على ما ذكره الحاشية فيه الشك ان تدبر قال الشيخ في ما مر من النسب بين
 العسس شرع في النسب بين التقيض اعلم لتر التقيض من حيث انها كليات لا يكون النسبة
 سببا الا واحدة من النسب التي بين العينية و اما اعتبار هذا الوصف على انه لا يمكن فقد
 خلفه النسبة وذلك في معنى الشبب الذين يسميها عموم من وجه و يسمي الشبب الذين
 سببا الجبابنة الكلية فان سببا بجزئيا و اعتبار هذا الوصف انما هو لترا في الصبط فانهم
مع ان يصدق كل من معنى اطلق و بين على كل ما يصدق عليه يقيض الاخره محملا لولم
 يصدق كل ما يصدق عليه بعض احد اطلق و بين يصدق عليه يقيض الاخره يصدق عليه و بعض
 ما يصدق عليه يقيض احد اطلق و بين ليس يصدق عليه يقيض الاخره و مبرر لا يتقدم صدق
 اطلق و بين بدون الاخر **مع** قلت معاذن المعلوم ان مساوقا ان اذا اعتبرنا انفسها
 ان توصيها ان اذا اعتبر مفهوم من غير اعتبار صدق على شيء و ضم اليه كلمة التي صحت هناك مفهوم
 في غاية البعد عن الاول و سببا متناقضين يعني انها مسانيدنا ان تباعد لا يصدق ما هو ابلغ منه و اما
 سن المعلومات المتعقبة فلا يصدق صدقها على شيء لا يسميها انما لا يتحققان في ذات ولا يترتب عنهما كوان
 ارتفاعها عند عدم تلك الدات و اذا جملنا على دات واحدة حصل نصبتان موجبتان محتملة و له
 و هما مسانيدان صدق لا كذا فلا يكونان متناقضين بل يقيض كل منهما رافق صدق و لا صدق و فيه
 نحو اذا اعتبرها كما ذكرنا فتقول لما كان مرجع التساوي الى موضوع كسبب و اطراف العبادا بغير
 الصدق فمهما على ذات الموضوع فاذ لم يكن كل اسان لا مطلق كان تعينه هذا الاعتبار موجب
 صدق الا مطلق و مع بعض الاسان ليس لا مطلق لا صدق لا مطلق عليه لان الماطق لبعض
 الا مطلق في حالة الافراد غير اعتبار الصدق على شيء لاني عالم صدق على شيء فاذا قلنا لم يصدق كل
 لا شيء لا يمكن لصدق بعض الاسان لا يمكن فيكون بعض الاسان محملا ان المنع المذكور لا مطلق
 و موصف الموصف الذي لا يصدق ان يقال لما كان بعض الشيء لا صدق و لم فيكون بعض الماطق

باعتبار الصدق موصيصة سائلة الطرفين لا معدولتين والموجه الى به الطرف لا يستدل
 صدقها وجه الموضوع كالبينة معلوم لصدق كل من الموجب للكان كدبه اما لعدم الموضوع
 واما لصدق بعض المحمول عليه والاولى لان الموجه الى به الطرف لا يستدل صدقها وجود
 الموضوع بل لصدق عدم الموضوع خلافا لعدم وله الطرف فمعين الثاني لصدق غير انه المساو
 مع بعض الاخر وهو بطلان ما واداة مثلا لولم يصدق كل ما ليس بان مويلين ساطق لصدق
 ومو ليس كل ما ليس بان ليس ساطق ومو يستلزم قولنا بعض ما ليس بان ان مو ساطق ومو ينافي
 الموجه المعينة في قول العنصر ومو كل ساطق لان لا يتوجه المنع المذكور لا كذا الموجه
 الظية المذكورنا وصدق الى به التي من بعضها ليس لعدم الموضوع في الظية لعدم استدجائها
 بل لصدق بقبض المحمول عليه قال البينة المذكورة يستلزم الموجه المبطل للما واداة بين العنيتين
 فليتأمل قال ان كان فيكون بعض الساطق لان فاقده قال انه مستدرك اذ يمكن في سائر المط
 قوله فيكون بعض لان ما فاقده انا اقول بمعمل الكلام انه لولم يصدق كلا لان لا ساطق لصدق ما ينافي
 كلا ساطق لان ولولم يصدق كلا لان لا ساطق لصدق بقبض ومو بعض لان ليس ساطق
 ومو يستلزم بعض لان ساطق وهذا ساطق كل ساطق لان ولا ساطق لان ساطق ولما كان المضافة
 في حكم المستعمل ومو بعض الساطق لان ان اظهر قل فيكون بعض الساطق لاننا وكذا الكلام
 في كلا ساطق لان فاعلم ذلك فانه ما فاضل على كثر من الظية قال ان كان اما الاول فلانه لولم
 يصدق بقبض الاضاحه معنى لولم يصدق قولنا كل ما صدق عليه بعض الاضاحه لصدق عليه بقبض
 الاضاحه لصدق بقبض ومو ليس بعض ما يصدق عليه بقبض الاضاحه لصدق عليه بعض الاضاحه
 فمكون ما يصدق بقبض الاضاحه لصدق عليه بقبض الاضاحه فمكون ما يصدق بقبض الاضاحه لصدق عليه بقبض
 بقبض **وهو** والملخص عام الملخص ان يقال الموجه الى به الطرف لا معدول الطرفين
 فنقول كل ما ليس بان ليس بان صادق لانه لو كانت من القضية الموجه الى به الطرف لكان كذا اما
 لعدم الموضوع او لصدق بعض المحمول على الموضوع والاولى لان الموجه الى به الطرف

لا يصدق وجود الموضوع وكذا الثاني لانه بطلان البينة التي بالنسبة الى الانسان لصدق الانسان
 على الثاني فاما مل قال ان كان في بعض لان لا حيوان الخاذا كذا في قول بعض المحققين
 ان ان يمكن في حصول الملك لا بديهية منافاة مع القضية المحسنة الكلية في العموم وهو كل انسان
 حيوان تدب قال ان كان واما الثاني فلانه لو لاه او توصيه لرفقنا ليس كل صدق عليه بعض
 الاضاحه لصدق عليه بعض الاضاحه لانه جرت به لولم يصدق لصدق موجه عليه ساقصه ومو قولنا
 كل ما صدق عليه بقبض الاضاحه لصدق عليه بقبض الاضاحه وينفك عن بقبض الاضاحه لصدق عليه بقبض
 كقولنا ما صدق عليه بقبض الاضاحه لصدق عليه بقبض الاضاحه ومو يستلزم قولنا كل ما صدق
 الاضاحه لصدق عليه بقبض **وهو** والاشكال المذكور متوجه عليه ايضا والاشكال الثاني متوجه
 قضية موجهة لقضية موجهة اخرى يكون طرفا معتق طرفا لعدم الموضوع في الثاني لان المستلزم الى به الموجه
 لعدم الموضوع في الموضوع فاما المذكورة باعتبار منع الاستلزام لعدم الموضوع ومصلحة لغيره في كل
 العام موجه كليوم ولا يصدق عليها بقبض ومو كل لا يمكن لو بعضه بالامكان العام في لان لعدم
 الموضوع ومو لا يمكن ودفعه بان يقال بقبض صدق النسخ مويل صدق فمكون بقبض كل في كل الاضاحه
 العام موكل ما ليس يمكن بالامكان العام فلو ليس بان ومن الموجه لا يصدق وجود الموضوع
وهو بل الاستدلال عام التمسك به عند المصنفين قليل الظاهر به ما صح التمسك به عند المصنفين
 غير فنقول ما كان غير على طريقة الدلائل السابقة المثبتة للتداول واخصية بعض الاضاحه
 قدمه فانهم قال ان كان جعل الدعوى حزم من الدليل انما جعل الدعوى نفس الدليل لان يقال عالم
 ظهر الدليل ولم يتضح الا بالاستدلال الذي ذكره على تحقيق جزمه وكان الدليل هو المجموع فامل
 ولا فني عليك هذا تزدن في الجواب وتعمق ما هو الصواب واصل لغيره كلام ان كان مويل المعقون
 مفصيل المدعى يستدل على كل منهما على حق فاللما لا يقال ان يصدق في جعل المفصل حزم
 من الدليل صورة تامة هذا وقد يقال لو ثبت ان بعض الاضاحه مطلقا اضع من بعض الاضاحه

مطلقا لصديق قوما كل ما ليس يمكن بالامكان العام ليس يمكن بالامكان الخاص فاذا
 جعل صفة لقوم الصادق كل ما ليس يمكن خاص فهو يمكن عام ينتج القياس المولف
 منها كل ما ليس يمكن عام فهو يمكن عام ومووط واحد يمنع الكبرى بوجود كينونة لا يليق
 ايرادها في هذا الباب فليقتصر على ما هو اقرب الى ان كان المنتدبين من الطلاب وروان
 لما زاد من الممكن العام ان كان هو المطلوب فلان ان الممكن يمكن بالامكان العام وان كانت
 هو ان الممكن من الواجب يمكن بالامكان العام فان قلت اراد به القدر المشترك سيما وهو
 سلب الضرورة من احد الطرفين فصدق على كل من الواجب والممكن انه يمكن بالامكان العام
 مستقورا في الضرورة من احد الطرفين معناه سلب ضرورة الوجود او سلب ضرورة العدم
 وليس في ذلك قدر مشترك كما سبها بل الممكن العام يقال بالاشتراك المنطقي عليهما فليس ضرورة
 من المطالبات الدقيقة التي يعين بها الاذكياء وتوضيحها لها اكابر العلماء **معهم** لو اطلو
 السابن ولم يعيد بالكل لم يترجم لاحد ان يقول الملازمة ممنوعة قوله لا يقال ان يكون ذلك السابن
 اثبت سبها بتبنيها جرسا فلما اذا قيل من بعض امر من جنسها عموم وجه تبين جري معناه ان
 البعضين قد لا يتصادقا اصلا وقد يتصادقان فان السابن الجزئي غير متفيد بخصوص السابن
 الكل في جميع الصور ولا خصوص العموم من وجه في جميعها بل يست في بعضها في المبدأية الكلية
 وفي بعضها في خصوص العموم من وجه ولا قيد سبها عموم معناه انه لا بد من تصادقهما في الجملة
 السابن الجزئي سلمه سورت اعدل لان عدم تصادقهما في بعض الصور يستلزم عدم العموم فانهم
 قال الشارح لان العسس اذا كان كل منهما اه حاصلا انه لا يمكن سبها التسوي والعموم
 المطلق ولا لزوم ان يكون بين العيين كذلك وليس سبها المبدأية الكلية لتعميم
 من وجه في بعض المواد ولا العموم من وجه لتعميم المبدأية الكلية في بعض المواد الاخر
 قال الشارح كالاوجه واللام واللام باللام واللام باللام واللام باللام

فان اللا وجود واللام عدم قد يتصادقان على الافراد الحيوانية مثلا **معهم** فصدق احد
 المتساين مع بعض الافراد فصدق الانسان مع الافراد بطر صدق اللام وصدق دون
 الانسان وعدم صدق الانسان مع الفرس بطر صدق اللان مع الفرس صدق بطر صدق
 كل من الانسان والافراد دون الاخر بهذا ولا ندب دليل لعدم صدق المتساين مع الانسان
 بطر من وصف المبدأية فلا حاجة لذلك ال فبعد فقط لانه قد ينقص به فليسا على قال الشارح
 وليس من صدق احد المتساين مع بعض الافراد صدق كل واحد من المتساين دون الافراد الحيوانية
 فالانسان فان الحيوان يصدق مع بعض الانسان ولا يصدق كل واحد من بعضهما مع
 الانسان والحيوان دون الاخر **معهم** ولا شك في المبدأية لهذا المعنى لانهم قد لا يصدق
 كل من المتساين دون الاخر لا يثنى كقول النبيه سبها مبيانه في جميع الصور فان اراد ليرتب ان
 النبيه سبها السابن الجزئي مجردا عن الخصوصيتين محجبا في ذلك الى مقتضى ما يليه ليرتب ذلك
 المحقق ليس مع المبدأية الكلية في جميع المواد فسبها بقوله وان صدق معا والى ليرتب ذلك
 المحقق ليس مع العموم من وجه في جميع الصور فسبها بقوله وان لم يصدق معا لم يحصل كلام
 ليرتب واحد من المتساين تحقق دون الاخر لمحقق كل واحد من المتساين مع بعض الاخر
 ويكون السابن الجزئي حاصلا وليس ذلك في ضمن التباين الحكم والاما اجتماع اصلا فكنها
 قد يتبعها في بعض الصور كالانسان والافراد وصدق في جميعها في عموم من وجه والا
 كما ما محقق في الجملة في كل ما قد بانها سبها كالاوجه واللام معدوم فمحقق
 ليرتب واحد من نوعي السابن الجزئي عينة متحقق كباينين تعين المبدأية ليس بل العينة كباين
 مد مطلق التباين الجزئي المتحقق في بعض الصور في سبها السابن الحكم وفي بعضها في عموم
 من وجه في علم ذلك **معهم** قتل ليرتب احده بين ليرتب الاخرين اه اشارة الى صواب
 اعراض ذلك الشارح رجح من قوله سم لم يبين تمامه كونه السب من بعضي امر من سبها عموم

س وجه عليهم هذا ولا يخفى انه لما بين النسبة بينهما قد يكون مباينة كلية وظاهر النسبة
سهما قد يكون عموما من وجه طر ان النسبة سهما بيان جزئي بمجرد ان خصوصية كل من
فردة فلا حاجة الى الاضمار الهاذك في بعض المباني ان الانعامات لا يمكن ان تكون ذلك
لنذا لا يمكن فانه لم يبين من قبل النسبة المذكورة بالبيان الجزئي في هذا الفصل مباينة
طورية الاذنا التي لا يتيقن تفصيلها بهذا الكتاب **مع** فان قل المتبادر عما ذكرناه
انما قال المتبادر لا خفاء ان كثر على ان لكل مضمونا واحدا يسمى باعتبار متباينة مع الجزئي
الحقيقي صقيما وباعتبار ان امر يسمى لا يتقبل الا بالقياس الى كثر من اضافي **مع** لان
الاضافة فيه اظهر فان الاضافة فيه باعتبار التحقق والتعقل وفي المعنى الاول ليس الا باعتبار
التعقل ويسمى بالحقيقي لكونه متقابلا للجزئي الحقيقي سميته للشيء باسم متقابل **مع** و
يكون سميته بالحقيقي طامحة **مع** فان الكلية بالنظر الى حقيقة الغير المانعة من ان
مع على هذا ان على ما ذكرنا من ان لكل الاضافي ما اندرج حته شيء في نفس الامر فانه
كان الظاهر الاضافي ما يمكن ان يندرج شيء حته لا يندرج عليه ان على هذا التقدير لا يكون
ايضا الاضافة باعتبار توقف حقيقة على الغير فلو اعتبر الاضافة باعتبار التعقل مع
الكل كان اصح من هذا المعنى بالاضافة باعتبار ان حقيقة توقف على المكان الاندراج
كل في المعنى الاول وباعتبار المعادلة مع الجزئي الاضافي لا يقال المعنى الاول ايضا بتوقف
حقيقته على المكان فرض الاشتراك لا يقول ان امر مشترك بين المعنيين وان لم يعتبر
توحيده باعتبار التحقق المتوقف على المكان اندراج الغير والمقابل ليس الا في سميته المعنى
المذكور للجزئي الاضافي ليس الا باعتبار ان حقيقة توقف على المكان اندراج حته في شامل
مع ولا شك ان الخاص والعام مضافان مشهوران كاللابة والابن المضاف وطلق
ان على سبب النسبة العارضة للشيء كالابوة والبنوة **مع** وهو المضاف الحقيقي واما على المعنى

من حيث هو معروف كاللابة وهو المضاف المشهور **مع** وعما توقف على معرفة مضافه
وهو الاسم الذي هو وقف محتمل على عقل العام الذي هو المضاف للجزئي المضاف وايضا
تعريف الجزئي الاضافي في الاضافي تعريفه بالاضافة **مع** فالاول ان لا يقتصر على
العام لا يخفى ان الخلل الاول ايضا منهم من مقرر ان راجح كنهه لم يبينه بذلك سميته قوله وايضا
منهم من لا يكون تعريفه بالاضافة واصحابه ان لا يكون تعريف الكل بالامم من شيء كما ذكرنا
ان راجح صحيح لا شتمه على الخلل الاول فلهذا فلهذا **مع** فالسوط والادمع راجح
وعلى تعريف الشيء بنفسه على عدم اعتبار مع التفصيل او بما يتوقف على معرفة على عدم
اعتباره **مع** فاجوابه هو ان عدم التيسير يمكن ان يخل كلامه على عدم التيسير قد
بلى اراد ذكر حكم من احكامه معنى اراد المصنف حكمه عليه حكم حصل منه في حق غيره لا اخصيه
فمعرفة ما في الاضافي من شيء **مع** الاول ان تعريفه المخصوص بيان ما يعلق عليه لفظ الجزئي
حسب قال الجزئي كما يطلق على المعنى المذكور يعلق على كل اخصرت الامم لا التوقيف ولا الحكم
المذكور فان قيل المراد بالحكم في قوله حكم من احكامه هو الحكم بان هذا المعنى يطلق عليه ايضا هذا
اللفظ قلنا سمي عدم حواره كلفه كل فان ما يطلق عليه لفظ الجزئي هو الاضافي لا الحكم
ذلك **مع** لان المقام يدل على قصد التوقف طامحة الى الجزئي المعنى لان على السر المتصور
هو التوقف الطامحة الى الاصل لا التوقف الذي يستنبط من ذكر الحكم فالنظر ان قوله ما يعلق
بالشروط وان جاز ان يتعلق قوله يدل في حته لان المقصود بيان ما يطلق عليه لفظ
الجزئي كما ذكرنا لا التوقف قال ان راجح وان كانت على طامحة مع شيء اخر محصلة لذكر الواجب
لما كان عبارة عن طامحة و شيء اخر هو الشخص قياسا على ما يدرج حته من ان المتبادر ان
بشخص عارض ومووط لما مقرر لشر شخص الواجب عليه ان موثقا من ندائه لا لا بشخص عارض
واحد على سبب الجوهر هو جهين الاول ان المفهوم الى معنى الذهن بالاعمال على وجه
لمس الشكر مصف بالجزئية وذات الواجب لا يمكن محتمل الا بوجوه كلية منحصرة في شخص فلا

لأنه من أنواع من تلك الخبيثة فلا حرج منها وأعلم لزانج لم تتعرض خروج الجنس العالي ولا
بد منه لئلا يفرج بقوله في جواب ما هو الجنس النوع الحقيقي اهـ إشارة الى
مرجع الفيزياء قولها ان روح وهو النوع المعيد بالشرخ اقول هذا التعريف مقصور بذات
الجواب الوجود الا ان يقال المراد بالشرخ هو ما هو الشخص الذي ينسب اليه السلسلة المتصلة
الكلية بل قال ان روح كليه احرار عن الشخص فانه عبارة عن النوع المعيد لصغار صفة
جنسه قال شارح واذا جعل كلياته متميزة على شيء يكون على العالي عليه بواسطة محل السافل اقول
مستوفى المقام يستدعي ايراد بسط في الكلام فاعلم ان محل الجنس الترتيب على النوع عليه لكل
الجنس المعيد عليه فالجنس مثلا لا محل على الانسان الا بعد محل الحيوان عليه اذ لو كان محله
الانسان انفس المحرر عليه جسمه قايما والجنس الخالي عن الحيوان استحال محله عليه وانما صفة
الشيء الربوبي وقال كيف يكون الحيوان سببا في جسم الانسان وهو ما لم يكن صاهم كمن جوارها
فان الجسم سبب لوجود الحيوان والطب في حقيقة ذلك ومحملا حقيقة هو ان الجسماني
توجه الانسان قبل الحيوانية التي هي الجسمانية الحقة لا الجسمانية الخبيثة فانها لا يوجد للانسان
الا وقد سبقت الحيوانية ولو كان للجسمانية معنى الجنس وجود محقق وجوه النوع لا كل عليه
بل وجوه ذلك الجسم النوع موجود ذلك النوع لا يميز حيوانية زبد مثلا لا يتحقق بدون
انسانية وجسمانية مع الجنس لا يتحقق بدون حيوانية وانسانية وان كان صفة من الحاق
تتحقق بدونها كما في المقتضى الجسمانية ليزيد لا يكون بعد كونه حيوانا وانسانا فاعلم ان
بقوله قول اولي احرار عن الصف ان قيل ان المصريح الله فلكونه خاصة خرج بقوله
في جواب ما هو ملائحة الى هذا التعريف فالجواب ان الحاقه ينقسم الى ما يقال عليه وعلى غير
الجنس جوار ما هو وانما ليس كذلك والصنف من الاول فلا يخرج بقوله في جواب ما هو فانهم
يعلم فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا الجسم العالي اهـ فلا يكون شرف النوع تابعا لعدد شرفه

لجسمه والجسم العالي بالقياس الى الانسان الذي كل منهما جنس **مع** والنوع الاضافي
كل مقول في جواب ما هو خرج الصنف والحاقه والعرض العام والفصل وقوله تعالى
عليه وعلى غير الجنس جوار ما هو خرج الجنس العالي واعلم ان هذا التعريف لا يرد عليه ما يرد
على شرف المص من ذكر الكل وترك الكل وعدم جامعته واستلزامه عدم جامعته يعرف
الجنس بكونه تميزا عليه ايضا اذ احد المصايف في تعريفه **مع** لانه لو لم يكن احدهما جزء
للاخر اهـ لما كان تمام ما عليه الشيء مما به الشيء مع وهو وكان كون الشيء ما عليه شيء متسلما
لكونه يفر خارج عن جامعته ولو كان الشيء واحد ما يتقان مملعتان لم يكن احدهما جزء للاخر
لم يكن شيء منهما عام جامعته بل كل منهما جزء من ما عليه **مع** والنوع الحقيقي لا يجوز
يكون صفة شيء من النوع الحقيقي والجنس لما مر من لزوم صفة النوع الحقيقي وصفة ما
فان كل واحد من النوع الحقيقي والجنس الذي تحت ذلك النوع الحقيقي اخص منه ومشتق عليه
وعلى امر كل اريد عليه فيلزم ان يكون النوع الحقيقي والجنس صفا وهو بط ولا يكون النوع الحقيقي
السوكان نوعا حقيقيا بل صنف وهو بط ايضا قال شارح اما ان يكون اعم الانواع
محله للنوع الاضافي اما ان لا يكون اخلافي لسلسلة من سلاسل الانواع الاضافية او يكون
واخلافيهما فان كان الاول هو النوع المفسر وان كان الثاني هو اعم انواع لكل السلسلة
او اخصها او اعم من بعضها واخص من بعضها فذلك هو الملائحة الباقية **مع** ان شارح وعلى
حقيقة العقل متفقة قال العاقل لكل لا يميز من اعمانها في حقيقة ان يكون الفعل نوعا
لما يجوز ان يكون صفا او عرضا عاما او كل منهما نوعا مخصصا بخاصة المثال وان اريد
معتوم حقيقة العمل معتق لن يكون العمل عين حقيقته كان المعنى صحيحا وتم المثال الا ان
اللفظ لا بعده اقول ان اضافة الحقيقة الى العقل سانية فيمكن محله على المعنى المقصود
مع لان ترتب الانواع معوان يكون متساو نوعا فان الجسم العالي نوع نوع والحيوان

لما

نوع نوع نوع والان نوع نوع نوع قوله ويرتب الاجناس مع ان يكون هناك
جنس جنس جنس فالجوان جنس الجنس الجنس الجنس الجنس الجنس الجنس الجنس الجنس
فلا يكون نوعا مفردا بل غالبا ليرحل ان العقل ان كان جنسا يكون جنسا معززا على ما ذكره
يعدم ان لا يكون نوعا مفردا ولا يلزم ان يكون نوعا على ما يقول ليرحل ان كان جنسا
ايم من المفرد بدليل قوله وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل ضرورة ان ما لا يكون جنسا لم يكن
مفردا فلو كان ان العقل ليرحل جنسا في الواقع لم يصح التمثيل الاول لان النوع
الذي هو الجنس لا يكون نوعا مفردا الا بمراتب الا انواع 2 حتى بل يكون نوعا على ما لا يس
فوقه الا الجوان الذي قسم هو الجنس العالي وان لم يكن العقل جنسا لم يكن جنسا مفردا
استلزام اسماء العام انتفاء اني قال ان لا ما يقول التمثيل الاول على تقدير ليرحل
العقول العشرة متفقة بالنوع اه محصله ليرحل التمثيل الاول ومن على فرض كون العقول
العشرة متفقة بالنوع مع ان العقل تمام المادية المختصة بالقياس الى كل منها والتمثيل
الثاني مبني على فرض كونها مختلفة بالنوع مع ليرحل العمل تمام المادية المشتركة بالقياس الى
كل منها وذلك انما بينهم فقرته المعام وسوق الكلام فادفع ما قاله العاقل اكل مرانه لا
يكفي التقدير الاول في صحة التمثيل الاول فانه لو فرضت العقول العشرة متفقة بالنوع
والعمل عرض لها لا يبرهن كون العقل نوعا بل كسب ذلك اعتبار كون العقل تمام
ما عيها وكذا لا يكفي في صحة التمثيل الثاني كونها مختلفة بالحقيقة لكون كون العقل
عرضا عما لا لا جنسها القرب بل يجب مع ذلك الاعتبار كونها جنسا قدما لما وانما
هذا الاطرأ على ذلك المحقق الكامل لا يتيق مثل هذا المدقق الفاضل
وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والافل
عموم من وجه اما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فليحققها معاهي الحزم وتحقيق

الجنس

الجنس المتوسط بدون النوع العالي في الجسم التام وتحقيق النوع العالي بدون الجنس المتوسط
في اللون فانه نوع عال بالقياس الى الكيفية وجنس سافل اذ فئة النوع الانوان واما بين
الجنس المتوسط والنوع المتوسط فليحققها معاهي الجسم التام وتحقق الجنس المتوسط بدون النوع
المتوسط في الجسم وتحقيق النوع المتوسط بدون الجنس المتوسط في الحيوان واما بين الجنس السافل
والنوع العالي فليحققها معاهي اللون فان فوقة جنسا وهو الكيف ويحوز فئة جنس بل نوع ولا
يكون فوقة نوع لان الكيف فوقة وليس جنسا فان الكيف فوق العرض وهو عرض بالنسبة اليه
وتحقق الجنس السافل بدون النوع العالي وتحقق النوع العالي بدون الجنس السافل في الجسم
واما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فليحققها معاهي الحيوان وتحقق الجنس السافل بدون النوع
المتوسط في اللون وتحقق النوع المتوسط بدون الجنس السافل في الجسم الثاني قال ان قد
ذهب قداما المصنفين في الشيخ في كتاب الشفا الى ان النوع الاضافي اعم مطلق من الحقيقي
ورود ذلك في صورة دعوى اعم قال المصنف في شرح المفرد بعض المصنفين من المصنفين زعموا
لن كل نوع حقيقي هو نوع اضافي وليس كل نوع اضافي هو نوع حقيقي في يبرهن منها ليرحل
النوع الحقيقي اخص من النوع الاضافي مطلق والشيخ ابطال ذلك في كتاب الشفا وقال الحق
انه ليس شيء من النوع الحقيقي والاضافي اعم من الاخر مطلقا واجمع عليه بان لو كان احدهما اعم
من الاخر مطلقا لا يتسنى ليرصد في الاخص دون الاعم لكن كلاهما صدق به في الاخر
معد الكلام وهو ما انف ما ذكره الشيخ في بعض المجلدات قال الشيخ واما وجود النوع الاضافي
بدون النوع الحقيقي كما في الانواع المتوسطة اعلم ليرحل المقصود بيان النسبة بين ما هو نوع
في نفسه لا ما هو نوع باعتبار العقل واللام يمكن اثبات الوجود الاضافي بدون الحقيقي فان
الانواع المتوسطة انواع حقيقية بالقياس الى صحتها لان كل كل نوع حقيقي بالقياس
الى صحتها لا يبرهن عليه الا باصور عرضية في كل ما كان نوعا اضافيا فهو نوع حقيقي
الحكمس فيكون النوع الحقيقي اعم من الاضافي مطلقا فلا تتم الرد على القدماء في صورة دعوى

قال انا وجود النوع الحقيقي بدون النوع الاضافي وكلما في الحقيقة البسيطة ان
قد يقال الملائمة مسلمة و بطلان اللازم ثم بان التركيب العقلي لا ينافي البسطة الخارجية
فالحق ما افاد القدر ما و الفصل للمقدمين قال ان راجح المقول في جواب ما هو المدلول
على الملائمة المستول عنها بالمطابقة لما اعتبره المقوليين في جواب ما هو في تعريف بعض
وجب التعرض لسانه ولو قال المقول في جواب ما هو المدلول على الملائمة المستول عنها بالمطابقة
لكان اول وانسب لما ذكره في جز المقول من قوله فان كان مذكورا في جواب ما هو المدلول على
ان يلفظ يدل عليه بالمطابقة **فقد** هذا في جواب ما هو المدلول على الملائمة المستول عنها بالمطابقة
انه نفس الملائمة المدونة التي طلب من ريد مع فهمها خصوصيتها لا باعتبار كونها متباينة
وموجبا لتصورها وهو مقول في الجواب لا من حيث انه مدعي من حيث انه غير المدعي و حقيقة
ذلك لان السوال ما هو انما يكون عن بعض الشيء لا بما هو بصوره بصوره فانما قيل مثلا
ما ربه في الان والاحس ان تذكره مدله فتعال صوان باحق اوجه يعين على
عنه فليست به **فقد** خصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه بمطابقة الجز المقول
المدلول في الجواب بالمطابقة تسمى واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو المدلول
ان طريقه يوصل ما يقال عنه بما هو والمقول المذكور في الجواب بطريقه يوصل ما هو
ما هو وان كان لكل منهما ما به مع كل من الجزين لان الواقع السبب المدلول المطابقة فانه
المستقل في المدلولية والواقع في الطريق والمدلول المعنى تابع له في المدلولية والواقع
في الطريق والادلة السبب المدلول المعنى انما هو جزء المدلول المطابق وقوله المناسبة
مرعية ان المناسبة انما هي على الاصطلاح فانهم **فقد** والتحقيق انه مقول مع انه
محصل فله لا محصل فسيبين وذلك لان الفصل اذا افترن بالجزء من ومحصله نوعا فلو كان
الواقع مثلا معقلا ليجوز للما القسمة ومحصله ففهما لكان ما هو حاصل في كل منهما ومقوما
لما ما علم ذلك فان راجح مقول الجزين انما يكون له فعل مقوم انما يبين

مراتبه الانواع والاخص اريد ان يبين نسبة كل من الفصل المقوم والمقوم الى كل
مرتبة من مراتبها وما جعل النوع المقوم والجزء المقوم من مراتبها ناسب التعرض لهما ايضا
لكن عدم التعرض اليهما اما لا تامة النوع المقوم على الحقيقة بالنوع السافل والجزء المقوم على
المعانيته بالجزء العالي اما لعدم دخوله في المراتب صفة قال ان راجح لان جميع مقومات العالي
مقومات السافل في هذا الكلام انما يظهر على تقديره ان يكون الجزئيات ناسب فصل مقوم
نحوه على تقديره حوز تركيب الملائمة من امرين اثنين ولو قال لانه قد ثبت لمراسل مقوم
للسافل انه يمكن لكان اشمل **فقد** كان جميع مقوماته فضولا وانما اذا كان العالي
اذا كان جنس الاخص كان مقوماته فضولا واذا كان عين يكون مقوماته الجزئيات الفصل
فقد لان الكلام يقع لمراسل الكلام في الفصول المقومة فان المقصود بيان عدم مقوم الفصول
المقومة للسافل بالنسبة الى العالي لعدم مقوم السافل للعالي فلا بد من جعل المقومات لمراسل
المقومات الفصلية والنتيجة من هذا الكلام ان الفصول المقومة للسافل لا يكون مقومة للعالي
لان العالي جميع مقوماته مقوم للسافل فلو كان الفصول المقومة للسافل مقومة للعالي لم يتق
الفرق بينهما ولا يذهب على ذلك انه يصح ان المقومات في قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي على
الفصول المقومات ولذا عدم الفرق بينهما ايضا لان التمايز بين العالي والسافل ليس
بالفصول المقومة وقد ثبت ان الفصول المقومة للعالي مقومة للسافل فلو تحقق العكس لزم
عدم الفرق فليست به قال انا راجح فانقول ان راجح وهو المعروف ما يستلزم نظوره نظور الشيء
انما يستلزم نظوره تصور الشيء بالكنة او يستلزم نظوره بصورة مع وجه يتنازع العقل
عن كل ما عداه لا يقال انما يستلزم نظوره تصور الشيء بالكنة يستلزم نظوره على وجه يتنازع
عن كل ما عداه فلا يصح المقابلة لما يقوله لمراسل المقصود بالادلة في القسم الاول وهو الاطلاق على
الذاتيات لا بالامتنياز اللازم له والمقابلة بالنظر الى المقصود من كل منهما قبل هذا التعرض ان
صدق على نفسه بلزم صدق شيء على نفسه و اخصيته عن نفسه وان لم يصدق بلزم عدم انعكاسه

كدوم هذا الفردية واحدة بانه لو اريد بالتعريف هذا المفهوم من حيث هو ان من غير اعتبار
 وصف المعرفة فلا يمكن ان يلزم من عدم صدق التعريف عليه عدم انتمائه الى هذا المفهوم
 من حيث هو ليس بعد من المعروف وان اريد هذا المفهوم من حيث المعروف فلا يمكن ان يلزم من
 صدق التعريف عليه صدق التعريف على نفسه واصحته عن نفسه اذ المفهوم من حيث هو مفرد
 للمفهوم المعروف ومن حيث انه معرفي للمفهوم الاضطراري المعروف ومن هذا المفهوم المسمى بالثاني
 وهو مع هذا التعريف بان تصور المفهوم لا يكون تصور مفرد في نفسه الا في احوالها
 الامتدادية بعيدة عن هذا التعريف فان السداد تصور المفهوم تصور معرفي ثم بان تصور الشيء
 مجزأ لا يستلزم تصور مفرد او ايا قولنا اننا نحقق تصور المفهوم من حيث هو مفرد ليس للبعد
 تصور مفرد تصور الشيء الحاصل في التعريف مجزأ لا يكون الا بعد تصور معرفي مفرد لا هذا
 مستلزم تصور المفهوم تصور معرفي المستلزم المحلول للعللة تدبير **وهو** كذا في الحد العام فان
 تصور المكتتب منه تصور بالكلية **وهو** وليس في ذلك اذا لم يكن بعض الافراد معلوما بالكلية
 لم يكن الحاصية معلوما بالكلية قطعا وذلك لان تصور الحاصية المحدودة ليس تصور اجزائها
 فان جميع الاجزاء المحدودة في حواض بالذات والافراد سميها بالامثال والافراد فانها
 المستحقة الاجزاء في الامن مرتبة من حصة صورها محتملة ان يكون كل واحد من صورها
 مجموع الاجزاء مائة على حق ليسا مد بها جزء من افراد الحاصية تفصيلا وكان مجموع
 تصورات الاجزاء مائة يشاهد بها مجموع الاجزاء التي هي نفس الحاصية المحدودة مجزأ فان
 تصورات مجموع الاجزاء تصور الحد فان قيل الاجزاء المنصوبة مفصلة صور الكثرة من
 اقسام التعريف فيقول ان لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكلية فان كان كل منها معلوما
 بوجه من الوجوه الذاتية كان حدنا قضا ولنزكان كل منها معلوما بوجه من الوجوه العرضية
 او بعضها معلوما بالوجه الذاتي وبعضها بالوجه العرضي كانه ربما قال ان كان

لا

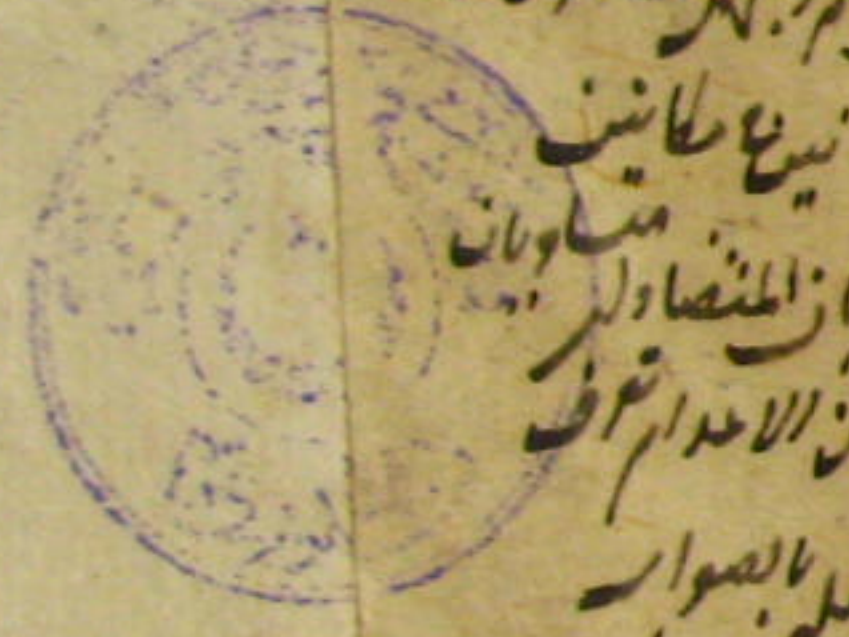
الا من من الشيء او الاضطراري من الشيء مستلزم تصور ذلك الشيء بل قد تصور الامر من الشيء بدون
 ذلك الشيء وقد تصور الاضطراري من الشيء بدون ذلك الشيء ولا صدق التعريف على الاضطراري
 يحصل مع عدم التعريف على ما حقق بمواضع تصور بطريق النظر تصور الشيء ولا شك ان
 تصور الامر من الشيء وصور الاضطراري من الشيء مستلزمان بطريق النظر تصور ذلك الشيء فانهم **وهو**
 سواهما كان مع التصور بالوجه يميز عن جميع ما عداه او انما قيد التصور بالوجه لا للتصور
 بالذات من الموصول الى التصور بالكلية من الاضطراري على الذاتيات والتصور بالحق
 قسما لا يكون الا في التصور بالوجه قال الخارج والكان قوله او اعتبارا من كل ما
 عداه مستدر لالان كل معرف هو مقيد لتصور الشيء بالوجه ما كان قيل ان كل معرف مستلزم
 امتياز الشيء عن كل ما عداه فيكون قوله تصور الشيء مستدر لالان انما ذكر ذلك للتمييز
 على المراد المقصود الاصل من التعريف قد يكون هو الاطلاع على الذاتيات لا الامتياز قال السداد
 فان تصوراتها لا يستلزم حقيقة الشيء ان لا يستلزم تصوراتها حقيقة الشيء بالكلية بل تصور
 حقيقة الشيء على وجه يمتاز عن جميع ما عداه قال الخارج والشيء لا يعلم دلالة لافعال فان
 لن يكون الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار اخر لا ما يقول الشيء الواحد باحد
 الاطراف من مغايرته بالاعتبار الاخر فلا اتحاد وكلامنا فيه قال الخارج ولا بد انما يكون
 مساويا او اعم منه او اخص منه او مباينا له فذلك هو وذلك هو ان يكون لبعضها معلوما او
 خاص او مباين حاصية بعض لنزول من من تصور الى تصور كونه اخص في الاول واعلم
 في الثاني ومباينه في الثالث كما يجوز لنزول من من تصور الى تصور كونه اخص في الاول واعلم
 من تصور الى تصور كونه ذلك الشيء ولم يتم دليل على امتناع ذلك كلفا وان اراد ان استعمل
 من تصور العام والخاص والمباين الى تصور كونه العام والمباين ليس لكل لقيام
 البعض في بعض المواد وحواسن التعريف عليه فذلك صحيح كسر المسائل والصدق ايضا ذلك
 فان اكثر الخواص لا يلزم من تصورها تصور كونه ماسي خاصة لول الالتماس المذكور على الوجه

قال المولى العلامة
 الحل لمراد ان لا شيء
 من الاضطراري
 والمباين مستلزم
 تصور كونه
 اخص او اعم او
 مباين

من الحاصد هو محصور الاطلاع الى حل من العرض العام بوجه غير مخصوص والخاصة بقيد التميز
ايضا على كل ما عدا ان والتميز العلم لا يعيد التميز اصطلاحا عن بعض ما عداه على ما ذكره **هه**
وطريق المحرر في الانقسام الاربعة ان طريق المحرر في الانقسام الاربعة على وجه يدخل فيها عام
المعرف من الانقسام المذكور ويزيد ما هو لتفصيل التعريف اما الجرح الذي ياتي اولافان
كافا بجرح الدلائل فاما الجرح في الدلائل وهو احد النام سواء كانت تلك الدلائل كبرى
والفصل الاول في امور المنسوبة او ينسبها والموارد الناقصة سواء كان البنفسج الذي ينسب اليه
الغريب او الفصل المنسب الى الشك كات الخسيسة او الوضعية ولزم لم يكن بجرح الدلائل فاما
لن يكون بالقرب والخاصة وهو الركن العام او غير ذلك وهو احد الناقص سواء كان ذلك التميز كبرى
البعيد والخاصة او الركن العام والخاصة والفصل او الفصل والخاصة والخاصة واما في علم
لن يتبين ما ذكرنا من هذا المقام من ان الانقسام بين ما ذكرنا في الحالية من الصور اربعة
الحالية في الانقسام من انما معونة او فطرية اما المعنوية منها سبعة من انما معونة او فطرية
الجمالية وهو ان يكون العلم باحد من **هه** وهو ان يكون في الشيء تجميع الكلام في هذا
المقام يكون الخلل الواقع في التعريف اما لن يكون حسب المعط او حسب المعنى اما الاول فاما
يتصور اذا حاور الشخص التعريف بغيره وذلك بان لا يعمل في التعريف العاطف غير طاعة الى الدلالة
الغير ذلك ايرى لا العاطف الغرته الوضعية والحيز المشترك فان ذلك في التعريف من التعريف
واما الثاني فاما لن يكون الخلل مشترك بين الحدود والرسوم او مختص باحد من اما الاول وهو لن يكون
الخلل مشترك بين الحدود والرسوم هو كالمخلل الواقع في تعريف طائفة في المعرفة والجمالية والواقع
في تعريف الشيء عاموا في كقولك في تعريف النار اما انما سطرقت السبيبة بالنفس فان المعنى عند
الاعتق من النار والواقع في تعريف الشيء نفسه كقولك في تعريف الحركة الا انه المقدر والواقع
تعريف الشيء ما توقف معرفته لن كان مخرجه اوجباته والامور المذكورة مرتبة فالخلل الاول
اقل من الثاني لانه في الاول لا كان العلم بالباطل والمحرر كان العلم باحد من مستلما للعلم



بالاخر وهو موطنة جواز تعريف احدى بالآخر خلافاً للثاني فان الجدل المطلق اقل من الجدل المعرف فكل ذلك
سواء لا احد الجمهور علموا ان العلم من الاخر فلا يكون موطنة جواز التعريف كما في الاول فانما خلافاً للثاني
باعتبار المعانيق والاسماء وفي الثاني باعتبار المعانيق واما الثاني من الثاني لا الثاني ايضا
موطنة في جواز التعريف لانه كان كل واحد من الموطنة وهو جمهور الاول لا من المعانيق خلافاً
الثاني فانه تعريف الجمهور لنفسه والاسماء اقل من الرابع لانه الثاني يستعمل بعد الشيء على معنى يقتضيه الرابع
ستدعي تقديم الشيء على نفسه ابداً فان قيل لانه لن يكون الموطنة المذكورة من الموطنة مشتركة بين الحدود والرسوم
فانما لو كانت مشتركة سبها لكان وقوع شيء منها في الحدود والاسماء في تعريف واحد ولا يكون الانقسام
الافراد المسامحة وانما كان كذلك لكان وقوع شيء من الامور المذكورة في الحدود والاسماء في تعريف واحد
من تحقق وجه من الموطنة الخلل لا يكون المذكور في مقام التعريف فاما لا سيما اما الاول فاما ذكرنا
لن يكون فيكون الاباح وانما ان في اقلان الرسوم لا بد من ان يكون في الدلالة البينة فلا بد من المعانيق
والاطرفية واما الامور المختصة باحد من فكل ذلك في الحقيقة مقام الفصل واما الامور المختصة بالرسوم
الحقيقة **هه** عند اذا لم يجد السكون ان يكون في الرسوم والاسماء من العلم والاسماء من العلم
لن يكون من الحركة والاسماء من تقابل التضاد فان الحركة فيكون الشيء ان يكون
والاسماء من كون الشيء ان يكون في المعانيق وفيه ان المهم هو الوجود في التضاد
في العلم والاسماء واما اذا كان سبها تقابل التضاد والملكة فيكون السكون في العلم والاسماء
للطائفة وانت في زمانه لتقيد كالمعرف في المضامين لكان اول والله اعلم بالصواب
قد وقع النزاع في تحرير هذه النسخة الغريبة من الطلبة على يد اصفى علماء دولة الجيوش
محي الدين بن محمود القونوي حيث عن التقدير في يوم الاثنين وقت الصبح
الواقع في ثمان شهر شوال حجة احدى وستون وثمانمائة الهجرية
من طبرية او استغنى منه ثم دعا كاتبه امير بار العالين
المحدثه اولاً واخيراً وظاهراً وباطناً



هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ ابو جعفر محمد بن
ابو جعفر الزبيدي

اعلم ان اذا قلنا الشيء موجود في نفس الامر يكون معناه انه موجود في صفاته وبغير وجه في صفاته انه موجود من غير
اعتبار معتبر ووضوح قاض فالوجود في نفس الامر يشترط وجود الصيلا وهو الخارج وظليا وهو الذات
فيكون اعلم من الخارج مطلقا ومن الذات من وجه كمالا واعتقد كون الحق ذو جافانه غير مطابق لما في نفس
الامر مع انه موجود في الذات فاحفظوا في اعتبارها فرضا على شئ مطلق تجريد

فيلان نفس الامر فرد ان الخارج
والذات فاذ افترضنا انقطاع الذات
يلزم ان لا يكون لها نور الثابتة في نفس
الامر الغير الموقوف في الخارج موقوف
في نفس الامر الموقوف في الخارج موقوف
عدم جميع العقلاء وهي قديمة معا وايضا
فان الانسان غير مطابق لما وقع عندهم ولو سلم
فان موقوف في علم الله في كفن الاخير غير في اذ كلامنا
في العلم تعالى ليس كذلك فاما

لما كان
بين الكتاب
حد فغير
للمنفرد

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ ابو جعفر محمد بن
ابو جعفر الزبيدي

Ölçümenli Kütüphanesi
KİTAP AMCA ZADE
Yeni HÜSEYİN PAŞA
327

CD
1211

دانا
سنگین
۱۵۰